

صفحة ٢٢٦  
عدد ٢٢٨٥  
تحت المصنف













المسح فيه عن جميع البدن او جملة اعضا خلاف الذي قبله ولا اولى  
 انسب لما مر **قوله** عن وضوء غسل ولو من درين **قوله** وغسل  
 عضو اي واجب فلا عن غسل عضو مندوب **قوله** بشروط  
 فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السب كالعجز عن استعمال  
 الماء فمل **قوله** بسفره مويا ن للعذر كالحصى وهو فقد الماء في  
 العذر الشرعي وما هو المنع من استعماله بقوله طبيب عذر انه  
 نفس استعماله في جميع البدن او في بعضه من حدوث مرض او  
 دوامه او شين فاحش في عضو خاف اذا او منقعه ويعمل به  
 بعلمه وعرفته لا بتجربته وقال بعض مشايخنا يعمل بها  
 خلوها مع عدم الطبيب حتى يحل طلب منه الماء فيا ياتي  
**قوله** دخول وقت الصلاة فرضا او نفلا ان كان لها وقت ولا  
 فبإزاء الفصل في الميت وبارادة فعل الصلاة في كونه استسقا  
 وتغير الكولب وبارادة محو المذوق واحرام واستحسانه  
 ذلك وخطيب كجعة كصلاة فاذ هذا **قوله** وطلب الماء ان  
 لم يتبين فقد في محل طلبه ويدخل في الطلب شراؤه بيمين  
 مثله زما كما وسكانا **قوله** بمن اذن له اي في الوقت او قبله  
 لطلب فيه او اطلق **قوله** من رحله وهو ما يتعلق به وحن **قوله**  
 ورفقته وهم المستوفون اليه بالخط والترحال وكونها ونوبان  
 نادى فيهم من معه كما يوجد به او يمينه وهو قادر عليه **قوله**  
 فان كان مستقرا الوجه اسقاطه لاذ ذلك بالنظر عام في المنفرد  
 وغيره **قوله** من الجهات الاربع بيان كواليه **قوله** قدر نظره  
 اي المنفرد وهو قدر غلوة يمين اي غايه يمينه وهذا هو  
 القوت لكونه اذ الاستقامت برأفته لا من نزل انما توفيقه

امنه على نفس وعضو ومنقعه وعال وان قل واختصاص  
 سوا كان ذلك له او لغيره وان لم يلزمه الذب عنه وعلى حرق  
 الوقت وهذا كله مندوبه في وجود الماء في ذلك الحد فان بقي  
 وجوده فيه لم يصح يمينه وان خرج الوقت او خاف ما ذكر فان  
 تردد في الماء فوق ذلك كحد القرب وهو فوق ذلك  
 اي عود نصف عرض من رحله لم يجب طلبه فان يتبين وجوبه  
 فيه وجب طلبه ان امن على غير اختصاص ومال يجب  
 بذله في ما لم يدره فان كان فوق ذلك ويسى حد البعد  
 لم يجب طلبه مطلقا **قوله** والرابع الى اخره هو بيان لعذر  
 الرمن السابق **قوله** ويدخل في العذر لم يقل في التقدير  
 لان هذا عذر حسي ولو قال ومن الضرر كان اولى لانه ليس  
 من عذر السفر ولا المرض **قوله** ما لو كان بقربة تحتل ان المراد  
 بقدره لو كان في حد النهر او كونه في حد القرب وانما عالم بوجوبه  
 او منفرده فيه وقد علم علمها **قوله** واعوانه بعد الطلب اي  
 الحاجة اليه لاجل حيوان محترم لشربه او شربه دابة او شربه  
 رفقته او يمينه لم يندمونه وهذا من التقيد الشرعي فله  
 التيم بعد وجوده ولو قدمه على ما قبله كان انسب وخرج  
 بالمحترم غيره كالحريم والمرتب الزاني المحصن وتارك الصلاة  
 بعد ما هو الامام **قوله** وهي له غيار وهي ابفاح لان من  
 شان التراب ان يكون له غيار **قوله** فان خالطه جص اي  
 جبس او جبر وكذا غيره من كل خالط كدقيق لم يجز وان قل كخليط  
 لان الكثافة تمنع وصول التراب الي العصف وبذلك فانق الماء  
**قوله** او رمل اي ولو خالطه رمل لم يجز ان كان الرمل ملصقا







قوله او توهمه ومنه روية سراب او سحاب او سماع من يقول  
عندي ما وان اعقبه نجس او لغايب **قوله** بطل تيممه نعم  
ان اقترن وجوده مانع كعطش وسبع لم يبطل تيممه **قوله** بعد  
دخوله فيها بان كان بعد الدامن البر لم يبطل لكن قطعها  
ليصلها بالما افضل ان اتسع الوقت **قوله** بطلت اي في وجود  
الما لا في توهمه لانه لا يبطلها مطلقا **قوله** الردة لان  
التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده ولا في انشائه  
فاذا اعاد الى الاسلام بني على ما فعله منه لكن بنى جديده  
لا حاقطه اليه الا في **قوله** واذا امتنع اي سقط وجوب  
استعمال الماء في الفقد التيمم او حرم استعماله فيه **قوله**  
في عضو سوا التقودا وتعدد **قوله** عليه اي على العضو الذي  
العله منه وان تعدد **قوله** وجب التيمم وهو عن محل العلة **قوله**  
وغسل العصب وتلطفت في غسل الحجا واللعلة **قوله** ولا ترتيب  
لكن الا في تقديم التيمم ليزيل الماء اثر التراب **قوله** وقت دخول  
غسل العضو العليل ولا ترتيب بين التيمم عن عليه وغسل العليل  
والا في تقديم التيمم كما مر وجب تعدد التيمم بعد الاعضاء  
وجب فيها الترتيب كالوجه واليد واليد ان لم يجز كاليد  
اليمنى مع اليسرى نعم ان امتنع استعمال الماء في عضو من  
او اكثر كفي تيمم واحد عنها حيث نالت **قوله** وهي اي الجيرة  
التي هي احد الجاير **قوله** ويسمى عليها اي على جميعها ان اخذت  
من النقص شيئا والا فلا ويسمى واقم عما اخذت منه **قوله**  
وتيمم بغسل السجدة ان كان **قوله** وهو هو المعتمد **قوله**  
ويشترط في الجيرة اي لعدم الاعادة فيما ذكره فان اخذت زيادة

على

على ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله** وغوها القواب  
التصنف على ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله** وغوها القواب  
التصنف على ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله** وغوها القواب  
اي من العلة والطواف وخطبة التيمم فقط وعطف المند  
منها عليها من صطف الخاص لان من دون غيرها كمنه كان تقدم  
**فصل** في احكام النجاسة المكنونة ويقال لها  
الحكمية ايضا وهي ما تجاوز ذلك كالمني فانه تجاوز حكمه  
عن محل خروجه الى جميع البدن وكما حوت فيها مبر وحقيقة  
النجاسة الوصف انما يتم بالمحل الملاقي للعين النجسة مع  
رطوبة وتطلق كذلك على نفس العين وهو المراد هنا ويقال  
لظلمتها شرعا مستقذرة عن صحة الصلاة حيث لا مرضى  
**قوله** والنجاسة باعتبار العين لغة المستقذرة ولو طاهر  
كالصاف والمني **قوله** وشرعا كل عين له واذا طهر كل من الغرض  
لتسوي جميع الافراد والقيود المذكورة بعضها المأذون وبعضها  
للاخراج كما هو خذ ما ذكره والتناول يعم الاكل والشرب والكوفة  
معنى الاحترام وهذا التعريف خلا من غالب المطولات وذكره  
غير تابق هذا المختصر **قوله** ضابطا في جعل ذلك من الضوابط  
عنه ظاهرا فتأمل **قوله** من السبيلين اي من احدهما **قوله**  
وخرج عما يعاين الحكم مفهوم هذا اللفظ فيه تفصيل بنواولي  
من عموم النسخة الاخرى ولفظ الماضي اولى من المضارع **قوله**  
الدود وانه البيض ولوم غير المأكول والين من المأكول  
وكذا الخفاة الشهوة ان لم يقل اهل الخبرة انها معقولة من  
البول **قوله** وكذا امتصا لا تحيل المعدة لوقال لم تخله

الحكمة وهي ما لم  
تجاوز محل جوار  
موجها عينه كانت  
وحيث خرجها  
النجاسة



المعنى لكان اولى اذ المراد ما لم تقع احالته بالفعل كعظم نزل  
 عقب بلعه حالا وخصوصا كذلك ذهب لوردة لبث وبيض  
 لوحضن لغزخ وحن منقلب نحوكم وطعام لم يتغير فهو  
 نجس ولا يجب تسبيح المخرج منه لو كان من مغلظ دخان  
 شيخنا الرملي في هذه وخروج بالسبيلين بقبه المناقذ وكان  
 الناسب للتشاور ذكره فاكادرج منها طاهر الا التمر لما  
 وصل الى المعدة وان عاد حالا ولم يتغير ما عند المتقلب  
 المتقدم والماء الخارج من فم النائم طاهر الا ان علم انه من  
 المعدة **قوله** فضلات النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة على  
 المعتد **قوله** ولو كانا الاول ولو كانت من ما كوله كونه او محلا  
 لا يسيل منه كالقمل والبق والذباب **قوله** وان كانت مشاهدا  
 بالعين صوابه وان كانت محسوسة لبشمل الطعم والتموت  
 والذرع لان المراد بها ما قابل الحكمة كما يذكره بعضه **قوله**  
 بزوال عينها اي جرمها **قوله** ومما وليت زوال او صافها  
 واو بنحو صابون او اشنان فيجب ان توقف الزوال ويجوز  
 استمرار دقيق الكيوب في غسل الأيدي بقدر الحاجة بجرأت  
 العادة به **قوله** منراي لم يفتنه نعم ان تغذر زواله  
 عني عنه مادام العسر وجب ازالته اذا سهل ولا يجب  
 اعادة ما صلا معه على المعتد **قوله** لو اورتج فان بقيت  
 معا في محل واحد من نجاسة واحدة فكما مر في بقا الطعم  
**قوله** من الابوال لو قال من غسل الابوال لكان صوابا **قوله**  
 لم ياكل الطعام اي ولم يبلغ مولين والاعسل من بوله قطعا مطلقا  
**قوله** برش الماء عليه اي بعد زوال او صافه قبل الوضوء او بعده

ومنها

حقيقة فهو من الحيض اللغوي الذي هو مطلق السيلان  
**قوله** تسع سنين اي قمرية تقرب بنية فلو خرج قبل تمامها  
 على الاصح حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما فاقل فهو حيض  
**قوله** بل المجتلة اي الطبيعة من عرق في اقصى الرحم وهذا  
 اشارة الى معنى الحيض شرعا لانه دم جيلة يخرج من اقصى  
 رحم المرأة في اوقات مخصوصة **قوله** ليس في الترسخ  
 المتروكة اولى لان من الولان الدم الكدر والغبرة **قوله**  
 محتمل بالذال المهمل اي شديد الحكة **قوله** لذا اغ بالذال  
 المعجمة والعين المهمل لما ليس من الحيوان كالنار وعكسه  
 لما من الحيوان كالعقرب ولم يرد اهما معا ولا اجماعهما  
 معا والنفاس بذلك لانه عقب نفس غائبا **قوله** الولادة ومثلها  
 المعلقة والمضغة ولو قال عقب ذراع الرحم من الحمل لكان اولى  
 لخروج ما بين التوأمين **قوله** لا يسمى نفاسا فهو دم حيض  
 ان اتصل بحيض قبله والا قدم فساد **قوله** والا لزوجها  
 اي اليافيقا عقب والمراد به ان يوجد الدم قبل مضى خمسة  
 عشر يوما من الولادة والا فهو حيض ولا نفاس لها **قوله**  
 اي مقدار ذلك فيشمل ما لو طرا في انسا يوم وليلة وما لو  
 وجد ذلك المقدار في اكثر من يوم وليلة واثار بقوله على  
 الاتصال الي انه لا يتصور الاقل الا انه كذلك وبقوله المعتاد  
 اي انديكفي في وجود الحيض ان يكون بحيث لو دخلت قطنة  
 خرجت ملوثة بالدم **قوله** لما ينفاسا وانقدست او تاضرت  
 او تلفقت **قوله** فهو اي الزايدا استحاضة **قوله** والمعتد في  
 ذلك الاستقرا اي التسبع التام من الاعام الشافعي رضي الله



فلا يطرون عادة امرأة بخلاف ذلك لم يعتبر قوله كحظة  
وبغير غلبتها محبة اي ما وجد من ذلك الدم عقب الولاء  
عد نفاسا قليلا او كثيرا واختار المعاد الاول لمناسبة ما بعد  
**قوله** تسمع ستمين تقدم ما فيه **قوله** بزمان يفتيق عن حبس  
ولم ير اي عن اقلها وهو اقل من ستة عشر يوما ولو لم يكن  
**قوله** وتختار واحدة للوحي وواحدة للوضع **قوله**  
والمعتد في ذلك الوجود لو قال الاستقرار لم تقدم لكات  
اولى بل هو الصواب **قوله** فرضا ولو كفاية كصلاة الجمعة  
**قوله** قراءة القرآن باللفظ حيث تسمع نفسها ومحلها ان  
قصدت القراءة ولو مع غيرها والا فلا حرمه كما في  
الحج وسواها حكمه ومواعظه وقصر صفة وما قبل  
منه او كثر ولو حرفا واحدا ومحلها في المسئلة والشارع  
الاخرس هنا باللسان كالنطق **قوله** من المحض اي ما  
فيه قرآن لدراسة لا لوعايل حيث بعد مساعدا وان  
حل عمله معه كما ياتي وخروج به القيمة وجعله وحريضا  
وهند دقة مثله وسياتي وتفسير الشارح لمراعاة معناه  
اللغوي وهو مثلك اليم **قوله** الا ان خافت عليه فيجب  
حمله كخوف غرق او صرفي او وقوع في يد كافر ويجوز تحريم  
خوف نصب او سرقة **قوله** ودخول المسجون اي عبور  
لغائط حدتها وبذلك فارق لرايته المحجب واما المثلث  
فحرام عليها مطلقا **قوله** للحايف وهو مستدرك  
لانه المقسم **قوله** ان خافت تلويثه ولو شك او توهم  
ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة لذلك وحزم بالمسجد

غير

غير كد باط ومدرسة وملك الغير فلا يحرم الا التنجيس بالفعل  
**قوله** الوطي ولو في الدبر **قوله** والاشتماع اي مع مباشره فلا  
يحرم النظر ولو بشهوة ولا المس مع خايل ولو رقيقا وستر  
الحجامة الي وجود الطهر بعد الانقطاع ولو في فيه او مجنونه  
**قوله** وبين لمن وطئها واقبال الدم هذه تزايدة وادبار  
عكسه قال في المجموع وبين لكل من فعل معصية التصديق  
به ينار او نصفه اي او ما يصادي ذلك **قوله** فلا يحرم الا شتم  
بهما اي السرقة والركبة ولا ما حاذاهما ولا بما فوق السرقة او  
تحت الركبة ويجزم على المرأة ان تبشر الرجل بما حرم عليه  
ان يبشرها فيه مما ذكره فتأمل **قوله** ثم استطردهم لان  
الا ستطردوا ذكر الشئ في غير محله لمناسبة بينهما كما اشار اليه  
**قوله** علي المحجب اي المسلم غير النبي في القراءة والمس المثلث **قوله**  
لما ذكره لم يخفى ان اذكاره كذا كذا مروت الاشياء اليه فلو  
قال ومحل الحرمه ان كانت بقصد القرآن والا فلا كان صوابا  
كما تقدم **قوله** يجب مستدركه لانه المقسم **قوله** مسلم خرج به  
الكافر فلا يمنع من المثلث في المسجد لانه لا يعتد حرمته  
وان حرم عليه من حيث انه مكلف بالفروع ليعاقب عليه  
في الاخذة ويجري مثله لك في القراءة كما تقدمت الاشارة  
اليه **قوله** وتعذر له خروجه بمعنى عدم الامن كما ذكره ويجب  
عليه حينئذ ان يغسل ما لا يخاف من غسله وان يقيم ولو تبارك  
المسجد غيره **قوله** وكذا خريطة وصندوق اي ان عذابه  
عزفا ولا قابله لا نحو تليس وصندوق اسمه وخزانة ولو في  
غير حايط وجلد المتصل او لم تنقطع نسجته عنه مثله



وكذا ما حاذي المصحف من الكوفي واعلم ان ذكر هذا  
وما بعده في الحديث مع جريانه في الحجب والحائض  
لتبعية غيره فيه لا اختصاص به فتأمل **قوله** ويجل جملة  
اي القران من مصحف او غيره في امتعه حيث لم يقصد حمل  
المصحف وحده عند شيخنا الرضائي او مع التاء عند الخطيب  
والنظر فيه وجمع الامتعه ليس كما شرطنا في كفي متاع وانه  
ولو صغيرا ويجل به معلقا حذرا من المس **قوله** وفي نصير  
الترقيقا وتعتبر **قوله** الكثرة بالرسم القماني في المصحف وتوزم  
قاعدة اخذ في التفسير وكلامه في الحمل ومثاله المس فلا  
يجزم ولو للقرآن وحده فيه فنه قال شيخنا الرضائي بحديث  
مس القران وحده او مع تفسير غير التركو وضع به عليه  
**قوله** وفي دنائير وسقوف وجدران وتباب ونحوها  
وكلامه في الحمل ومثاله المس ولو للحرف القرائي ووجه  
**قوله** ولا يمنع الممنع اي غير البالغ ذكر الاواني **قوله** الحديث  
ولو حدثنا **قوله** من من المصحف لوقا من مس القران  
لكان اولي والحمل كالمس بالاولي **قوله** لدراسة وتعليم  
هو عطف عام ولو قال لدراسة وتعليمه لكان صوابا  
ليخرج تعليم غيره اما البالغ فيه رجم عليه ذلك مطلقا  
وان تعذر تعليم القران اجماعا **كتاب احكام**  
**الصلاة** اولم يذكر لفظ احكام لكان اولي وهي ما تارة  
من الاصلين وما عرفان في حاضرة في المصلي بخيانت  
عند انخاءه او من صليت القود بالبار لا تعطافه او من  
الدعا لا شتما لهما عليه **قوله** ابي الدعا اي غير او مطلقا

وهي **قوله**

# وقف له تعالى على طلبة العلم بالامر

7 وهي عرفان في حاضرة المصلي بخيان عند انخاءه او من صليت  
العود بالبار لا تعطافه او من الدعا لا شتما لهما عليه **قوله** بخير  
مطلقا **قوله** اقوال وافعال واجبة وبخول المندوبين  
تغليب فدخلت صلاة الجماره وخبر جنته المداودة  
والمراد بها وضع ذلك فدخل صلاة الاخرى وكوه **قوله**  
مفتحة اي وما يفتح به الشيء او يحتم به قد يكون منه وهو  
للرادف وهو اولي لفظة الاخبار بالخس واذا دها ان اللام  
في النسخة الاخرى للحسن فتأمل **قوله** في كل يوم وليلة كل  
يعلم من الدين بالضرورة وجمع اليه هذه الامه بخصايصهم  
والا فقد كانت الصبح لادم والطير لداود والعصر لسليمان  
والغرب ليعقوب والعشا ليوثى وطاهر هذه انها كانت  
على هذه الهيئة المعروفة وفي هذه الاوقات والبراح  
واقضها لجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم ضحكها ثم  
صبح غيرها ثم العشا ثم الطير ثم المغرب **قوله** رجب كل منها  
وحوبا موسعا باول الوقت اي وقته المحبود له فيجب  
بمخول الشريعة في فعلها او العزم عليه فيجب ولا يخفى  
عن هذا اما وجب على من بلغ من الهرم على فعل الواجبات  
وترك المحرمات ولا اثم على من مات قبل وفائها كما لا يخفى  
وفهم ذلك فارقته الخ فتأمل **قوله** اي صلااته في هذا  
ان الطير اسم الوقت وكما بعده انها اسم للصلاة فتأمل  
**قوله** لانها ظاهرة اتم اولها اول صلاة طارت بفعله على  
الله عليه وسلم التاكيد بل فيه لاقتدا به كالمصلي به  
صلي الله عليه وسلم كالمراية اتم لعدم وقتهم بل ولم يجب

في



الصريح قبلها لتوقف الجواب على التحليم او لنقض ذلك **قوله** واول  
وقت من ذلك الشمس اي يدخل وقتها بذلك فهو ليس منه **قوله** لا بالنظر  
لنفس الامر لوجود القول فيه قبل ظهوره لنا فكيف فقد قالوا ان الملك  
الاعظم المحرك لغيره يحرك في قدر المنطق كرف في تحريك اربعة وعشرين  
فريحا **قوله** يتحرك في الظل ان لم يتحرك او يتحركه بعد عدمه **قوله**  
غاية ارتفاع الشمس المسمى بالاستواء وظلها هو المراد بظل الزوال  
الماضي في كلامه **قوله** اذا صار ظل كل شئ مثله وهو قدر القامة  
وهي تسعة اقدام لكل انسان بقدره وبما ذكره هو جملة الوقت  
وهو ينقسم الى خمسة اوقات وقت فضله او لم يقدر الاغتفال  
باسبابها وما يطلب فيها اولها ولولا كالا في سائر في المغرب ثم  
وقت اختار يعني انه يختار ان لا يخرج عنه وهو الى حوزة الى وقت  
ثم جواز ان يبقى ما لا يسعها ثم وقت حرمة بمعنى حرمة  
تأخيرها اليه ثم وقت ضروره بادراك تكبيره منه ولها  
وقت عذر وهو وقت العصر في اكم ولا يخفى ان من اتمه  
بالصلاة في وقت لا يسعها يجب عاتقها لا يضار على فرايضها بخلاف  
من اتمها بها في وقت يسعها فان له ان عيدها وان خرج وقتها  
ولا حرمة عليه ثمان اوقاع ركة في الوقت فهي اذا والا فهي قضاء  
فما مل **قوله** بل هو في المظل عرفا **قوله** والعصر وهي الصلاة  
الوسطى على اسم القوال **قوله** واول وقت الزوال على ظلي  
المثل اي وقت الزوال منه لكن بعد زواله ظل الاستواء على ظلي  
المثل كما تقدم **قوله** ولها خمسة اوقات واسقط سادسا  
وهو الجواز كراهه فيما بين وقتي الاصفر والقرم وسابعها  
وهو وقت الضرورة بادر اليه قدر تكبيره من اخره ولها وقت  
عذر وهو وقت الظل في الجمع **قوله** وهو اولا الوقت مما سياتي

وقوله **لله تعالى على طائفة القوم بالادب**

سائر في المغرب **قوله** والثالث وقت الجواز لا يجوز  
الثالث وقت الجواز بلاكراهه فهو مكر مع الرابع وثالث  
لوقت الجواز كراهه ولو وقت الحرمة وان اراد به الجواز  
مع الكراهه فحقة التأخير عن الرابع المذكور مع تحوله لوقت  
الحرمة ايضا فما مل **قوله** غروب الشمس اي جميع قصصها في  
افق ذلك المحل لا سبعين اليموان تأخرت لعارض بل اوقات  
بعد غروبها تبين تقاوت العصر ففعلها كما ادوجب اعالة  
المغرب على من صلاها وقضا الصوم على من افطر **قوله** ليعلمها  
وقت الغروب اي عقبه كما علم **قوله** وهو غروب الشمس اي  
وقت غروبها مع ما عطف عليه **قوله** وبمقدار احرى مقدار  
وقت يسع ذلك بالوسط المعتدل ويضم اليه وقت طلب  
كنه خفيف واكل ثم تفسر حصة الخوع خلا **قوله** ويستمر  
الحركة لو اسقط العونة كان اولى ليدخل وقت ليس ثبات  
تجل وتعيم ونقص ويذكرها **قوله** وتصل خمس ركعات الاولى  
من ركعات الادخال منها المتقدمة عليها ولا يخفى ان المراد  
اغتنار وقت هذه المذكورات وان لم يحقق العادل اليها او لم يطلب  
منه كاذان المرأة **قوله** ساقط اي بؤانه لا بد منه **قوله**  
والقديم ونحوه النور وهو المعتمد بل قال الجلال المحلى انه بعد  
ايضا **قوله** الى مغيب الشفق الاخر اي الى تمام مغيبه وخرج  
بالأحر المنصرف اليه اسم الشفق اذا طلق الابيض عقبه فلا يمتد  
وقته الى مغيبه وما ذكره جملة الوقت وهو ينقسم الى وقت فضله  
واختار وهو وقت على الجريد وبعد جواز يراهه الى ما يسعها  
ثم وقت حرمة ثم وقت ضروره فمنه خمسة اوقات ولها وقت عذر



وهو وقت العشا في البحر و **وله** والعشا في البحر اي صلاتنا كما سئل عن  
 ان يكون الذي فكره **اسمه** ول الطام من اول وجوه **وهو** اسمان  
 الشفق اي عتمة **وهو** واما البلد الذي لا يغيب الشفق اي مطلق  
 السور لان المراتب الذي اذا غاب شفق المغرب طلع شفق الفجر في وقت  
 فيه وقت بينهما **وله** فوق العشا اي لا يخفى في هذه العتمة من عدم  
 شغافه وعدم الدلالة على المقصود والمراد انه يجب له لا وقت عشا  
 من سبيل مسنة وقت العشا عند ذلك مثاله ان كان يسر هو لا يرى  
 غروب الشمس وطولها عشرون دقيقة وليل البلد الا قرب من ذلك  
 منه وقت العشا فيما بين الشفقين عشرون رجا في يتركيلهم ويجعل بين  
 العسور درجه ايا وسط هو وقت العشا عند هول فتعلم **وهو**  
 وقاب اي ليلان وفي الحقيقة انها مسنة **وله** وبخره اي وقت العشا  
 اي ثلث الليل ثم وقت الفصل وهو اوان اوقت عتمة في **وهو**  
 وفي الجوراي وان وقت العشا في الجور المطيرة العا لصادق سئل  
 وقت عتمة ليلته ووقفه مع الكرهه كما ياتي ووقت العتمة ووقت  
 اضروعه ولما دقت عذره وهو وقت المغرب لم يجمع **فتاوى** **وله** معربا  
 فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق **وله** ثم يردون وقت عتمة طلعة  
 اي غالب ونسبة لصدق فانكر في الجور عتمة ايا باعتبار خريف او صحت  
 الوقت وعندها او غير ذلك **وله** ما بين الجور في الجور كما عرفت  
 لمعلم اوقال لعلها فيه لكان **اول** فوج عتمة اوقات وفي سادس  
 وهو وقت الضروعه **وهو** وذكره اي المذكور في الوقتين وهو اسد  
 وذكره في وقت الرابع على الثالث لكان **اول** وانسب وليكن الخامس  
 به في ثلث اسد مكره فقام **وهو** فيمن يجب عليه الصلاة  
 بالفضل **وهو** ويشترط ان لا يشترط في حكم عليه فعل الصلاة فكل من  
 اشيا واتي في ذلك وهو الهمة من الحيض والنفس ولا يصح قصاصا لوان

صوب ريمسهم والنفس وقاب شجنا لرمي بغيره ومعه خذوه  
**وله** فلاكت على انما في الصلاة اي وضوء او نحو عليه وجوب  
 عتات عليه في كل مرة لانه يحفظ بروع الشريعة **وهو** ولا يخفى  
 قصاصا لاداسم فستطوهم ما عنه ترغيبا له في الاسلام وكن  
 شجنا الرمان ونسج منه قص وشاوق الشخ كعقب يدر به  
 قات قهلهو واما المنة فهو عتمة بفتح استنسه وفتح عتلة لها وها  
 بها سئلته لعنه وفتح قصاصا من حبون وقع فيها حبس لم يكن  
 بالسلامه فيمخذون من حبس ونفس وقع فيها استغوا لغيره  
 عن الجور حصه عنه ونحو الى بعض عتمة في كين يومين  
 الصبي والنسبة في اي الصلاة اي جعل في عتمة بوقت عتمة  
 كوضو **وهو** بعد سبع سبب في العتمة **وهو** حصل التبين  
 ما يصار اليه وحده وسرب وعتة وسبب وعتة **وهو** ويصير  
 على تركه وهو ضرر ناديب لغيره عتمة **وهو** بعد كاه عتمة  
 وكان شجنا الرمان يصير في العتمة وانتهى بركات اصوله الكور  
 وانتهى على سبب من كاهه وبلغه لمر لا يصير الا بادن الولي ومثله  
 الروح في روجه واعلم ان ثلث الجور العتمة لعلها في وقت عتمة  
 السواك كاعتلة في اللوريند قضا ما في في رضى التميز وود غيره  
 انفاق العقل ان يره به وجود الوصية بطلانها وعدم مسنة  
 بها يومه لعدده وان اريد بها التميز في كل وجوه قصاصا وعتمة  
 بلجة بل لعدده مسنة **وهو** ويخت على ثنونه وكنه اعني عتمة  
 وسبب في ونحوه بالمر بوجدهم تقدسي من ذلك في شجنا الرمان  
 القصص لعلها لكان في لعلها الشخ الخشب وغيره اما لمخدي سس من ذلك  
 فيمن عليه القضا لفاق **وهو** وهو عتمة الشخ اي المذكور في اوصاف  
 القضا اذ اوصفت في شجنا يقال له مكلف ان الرضا في عتمة  
 كلوه من العبادات في عتمة **وهو** وايضا من المسنونات اي ابي  
 استت الغرايض مطلب الى عتمة فيها وزيان قصص على غير هذا النهج















فالألف ثلاثة عشر كما في المهرج وغيره **و** وهو ان السه مرعا  
 والما بعد هو مطلق القصد **ل** فحرف الف على فاعلة يسطو اللسان  
 حلقا فافه **ل** ففرضا ولو كما يعكساره او عارضا لنزير  
 وجب فيه الفرضيه ولو في المعاده وصلاة النسيء كذا  
 الرمان الملاحق على الصور **و** تعين منه القليل والمعدوم  
 فلما جئنا الى مراد الفعل المطلق ففيه قصد الفعل فقط ويحقق به  
 ذوسبب يكفي عنه الفعل المطلق كوضوء سنة وضوء استسقاء  
 وإحرام ودخول منزل وحروج وغير ذلك ويصح للمد ابنيه القضا  
 لحد او يقصد غير معناه وسبب الإضافة الى الله وذكر النعم او  
 الشكر والسنة او عدد الركعات ولو غلط في ذلك لم يضر الى  
 عدد الركعات القيام اي منتصا حيث لا يكون ما يدل الى الله  
 سجد ولا تنكبا الى جهة امامه او وجهه **و** يجب ما يتوقفه  
 عليه كعصر اخوة ولو باخرة قد ركب في الفطرة ولا يصح  
 استنائه الى ما لو لم يكن سقط وهو افضل اركان الصلاة  
 ويعبر السجود ثم الركوع **و** فلا يجوز حيث حصل له متيقنه  
 تدهش حشوعه **ل** فقد فان عجز عن القعود ذكر في سببه  
 والايمن افضل فان عجز حصل سلق وجب ان يحرك راسه الى  
 ركوعه او سجوده فان عجز حرك اخفاف عينيه فان عجز اجري  
 ان الصلاة عي قلبه ولا تسقط عنه مادام عقله ثابتا  
**و** تكبير الإحرام لو قدها على القيام كان انسيب وسميت  
 بذلك لانه حرم بها ما كان حلالا قبلها **ل** الله ان يقطع  
 المهرج ويجوز فصل ان سكن حلقها ولا يجوز مدحها لانه

ح امنه بام ولا يجوز او ساكنه او تحركه بين الكلمتين ولا  
 وصل المهرج الى ولا مد السا ولا تشديد هاء لا ابدالها في  
 هنز لغز زرو ولا يضر الفصل بين الكلمتين باداة ولا هو  
 لم يصل **و** ونحوه في كل ما فيه تغير احد اللفظين كما به  
 كسر او اعظم كقوله الكراسه فان اتى بالكسر تشديع التكبير  
 ان قصد عند لفظ الله لا نداء ولا فداء ويندب تكرير التكبير  
 فان كرره بقصد التاكيد لم يضر او بقصد الإفتتاح مخرج بالاصح **ح**  
 ودخل بالاولى فان قصد الإفتتاح بكل كبيرة دخل بها ولا يصح  
 مع التعليل كحوان ثناء الله الى بقصد التكميل فقط **و** باي لغة  
 وان لم تكن لغة النابوي **و** ويجب قرين الله به وصافها  
 السابقة بالتكبير اي جرحه منه ويكفي تعريفه بالوصاف على الجز  
**و** سكت بعد عرفا انه مستحضر للصلاة قال يحيى معري  
 الكفا فاقترانها بحرف المتقدم والوجه ان معري ذكر  
 قرأه الفاعل اي في حاله الانتصاب للقيام ولو في الفعل فليست  
 قرأته في قلبه ولا بعينه وجب الفاعل في كل ركعة سواء الصلاة  
 السرية والجماعية نعم بحقه ان يصرح بحكمه عن مسودتها  
 او بعضها وان يدليها او لا فليس له ان كان اولى مع نكاح  
 يأتي تكرارها الا ان يقال ان ما ياتي بتفصيله **ل** انه او تشدد  
 عطف خاص **ل** لم يصرح قرأته وحكمه ان كان عامدا  
 سوا غير المعنى الاول **و** لا صلته ان تحذف اي وحصل بانها  
 احرف فليقن في المعنى وكذا لو لم يتقدم **و** الا بان لم يتقدم  
 اي او لم يتغير المعنى **ل** وجب اعانة القراءة اي قبل ركوعه



فان كان قبل اعادة ثباتها بطلت صلاته ان كان عامدا واللام تخب  
 ركنه **و** لو واجبا ثباتا لهذا لا يدخل له في رعاية الترتيب  
 وكذلك هو ساقط في بعض النسخ فثابت على نظرها فلو قدم  
 كلمة منها على اخرى وجب استيفاء جميع الفاخرة نعم لو قدم  
 نصفها الثاني لم ابتداء بنصف الاول ولم يقصد به التكميل  
 على النصف الذي بدأ به واستمر فيها الى اخرها اعتد بها  
 من غير فصل او سكوت طويل جدا او قصيرا فاصد انه قطع  
 القراء او يدكر ولو ختم في غير ما ياتي به بين موالاتها صوابه  
 بين اياتها او كلماتها **ك** كما مية او وكذا افتحه عليه اذا  
 توقف وسوال لكنه اذا سمع من امامها يتها واستغفرت  
 من النار كذلك وصلاة على النبي صل الله عليه وسلم اذا  
 سمع من امامه اية الله وتوحيده **و** من حمل الفاتحة  
 اي لم يحرفها اي لم يحسن وقت صلاته وعطى ونغذرت  
 عليه **تفسير** لعدم علم اي بان لم يوجد اول يقدر على جرة  
 طلبها منه و اشار بقوله مثلا الى عدم نحو مصحف و لا اتي  
 بذكر اي بسعة انواع منه والذكر كالذكر لكن يجب تقديم ما  
 يتعلق بالآخر على ما يتعلق بالانسان بحيث لا ينقص عن  
 حروفها اي الفاخرة وهو يلحق للقرآن والذكر ولا يشترط  
 مساوات اليات ولا انواع الذكر والاعاء وهو فيها مائة وثمة  
 وحنس حروفها ثمانية مائة لا لاف كما قالوه والحروف  
 اسد من البدل الحرف المشد منها والحرفين من البدل كل حرف  
 المشد منها بالاعكسه ولو قدر على بعضها وبعض غيرها  
 في بعض في محله وبالبديل في محل المعجز عنه سواء تقدم او

في بعض النسخ فثابت على نظرها فلو قدم كلمة منها على اخرى وجب استيفاء جميع الفاخرة نعم لو قدم نصفها الثاني لم ابتداء بنصف الاول ولم يقصد به التكميل على النصف الذي بدأ به واستمر فيها الى اخرها اعتد بها من غير فصل او سكوت طويل جدا او قصيرا فاصد انه قطع القراء او يدكر ولو ختم في غير ما ياتي به بين موالاتها صوابه بين اياتها او كلماتها ك كما مية او وكذا افتحه عليه اذا توقف وسوال لكنه اذا سمع من امامها يتها واستغفرت من النار كذلك وصلاة على النبي صل الله عليه وسلم اذا سمع من امامه اية الله وتوحيده ومن حمل الفاتحة اي لم يحرفها اي لم يحسن وقت صلاته وعطى ونغذرت عليه تفسير لعدم علم اي بان لم يوجد اول يقدر على جرة طلبها منه و اشار بقوله مثلا الى عدم نحو مصحف و لا اتي بذكر اي بسعة انواع منه والذكر كالذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخر على ما يتعلق بالانسان بحيث لا ينقص عن حروفها اي الفاخرة وهو يلحق للقرآن والذكر ولا يشترط مساوات اليات ولا انواع الذكر والاعاء وهو فيها مائة وثمة وحنس حروفها ثمانية مائة لا لاف كما قالوه والحروف اسد من البدل الحرف المشد منها والحرفين من البدل كل حرف المشد منها بالاعكسه ولو قدر على بعضها وبعض غيرها في بعض في محله وبالبديل في محل المعجز عنه سواء تقدم او

و **و** لله تعالى على طائفة العلم بالار

او باخر او توسط ولو قدر على بعض الفاتحة فقط كركه وكذا احسن  
 القرآن قال نحن اخذنا من بعض الذكر فيك اعلمه بالوقوف فخلان  
 للشيخ **و** لو وقف قدر العاكة للوسط المعتدل في طينه  
 ويندب ان يغف بعدها ايضا للسور الركوع وهو لفة  
 مطلقا **و** لقيام خرج القاعدة وادل ركوعه ان يحكي  
 حيث خا ذى جهته ما امام ركبتيه ولكله ان خا ذى موضع  
 سجوده **م** معتدل خلقه اي بالفعل وغيره يعتد به **و** لو  
 اواراد لاجلة اليه مع لفظ قدر **و** او ما بطرفه ان يخرج  
 عن المختار مطلقا **و** نصب ساقية **و** هي ستون بعد  
 حركة الاولى سكون بين حركتي **و** جعلوا هبة او وقفا  
**ق** حجة **و** الرفوع لو اسقطه كان مستغنيا لانه ليس له  
**ف** الاعتدال وهو لفة المساواة **و** قائما لو اسقطه كان  
**م** موابا لانه لا يسمع مع ما بعده فنام **و** وقوعه على  
 لو اسقط لفظ عاجز كان مستغنيا اذا اعتدال القادر في العمل  
 اذا صلى قائما او مضجعا كركه **و** السجود وهو لفة  
 والتواضع وخوة **و** حركتين وكركه **و** غير ذلك من  
 التواضع موضع اشرف الاعضاء على مواضع الاقدام **و** لفة  
 محلها بالاعاء وغير ذلك **و** ما عثره في يصح مع حاييل  
 لغير عذر **و** لا على متصل به بخركه كركته في قيامه او قعوده  
 ولا على جزء مطلقا **و** من ارض او غيرها وعند قطن  
 او تبي او كونه **و** حيث تنال اركانها الطل بسمة  
 بذلك لا يستقيم لانه تنالها من اركانها بعد فاعل وخرج  
 بالجملة بقية الاعضاء فلا يجب التحمل فيها على المعتد  
 ولا كسرها اتفاقا بل كركه كشف الركن للذكر تنبيهه

في بعض النسخ فثابت على نظرها فلو قدم كلمة منها على اخرى وجب استيفاء جميع الفاخرة نعم لو قدم نصفها الثاني لم ابتداء بنصف الاول ولم يقصد به التكميل على النصف الذي بدأ به واستمر فيها الى اخرها اعتد بها من غير فصل او سكوت طويل جدا او قصيرا فاصد انه قطع القراء او يدكر ولو ختم في غير ما ياتي به بين موالاتها صوابه بين اياتها او كلماتها ك كما مية او وكذا افتحه عليه اذا توقف وسوال لكنه اذا سمع من امامها يتها واستغفرت من النار كذلك وصلاة على النبي صل الله عليه وسلم اذا سمع من امامه اية الله وتوحيده ومن حمل الفاتحة اي لم يحرفها اي لم يحسن وقت صلاته وعطى ونغذرت عليه تفسير لعدم علم اي بان لم يوجد اول يقدر على جرة طلبها منه و اشار بقوله مثلا الى عدم نحو مصحف و لا اتي بذكر اي بسعة انواع منه والذكر كالذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخر على ما يتعلق بالانسان بحيث لا ينقص عن حروفها اي الفاخرة وهو يلحق للقرآن والذكر ولا يشترط مساوات اليات ولا انواع الذكر والاعاء وهو فيها مائة وثمة وحنس حروفها ثمانية مائة لا لاف كما قالوه والحروف اسد من البدل الحرف المشد منها والحرفين من البدل كل حرف المشد منها بالاعكسه ولو قدر على بعضها وبعض غيرها في بعض في محله وبالبديل في محل المعجز عنه سواء تقدم او



## وقف الله تعالى على طائفة العلم بالازهر

أخبره من شعر الرأس إلى شعر الخصر عرضاً وما بين الصدغين  
طولاً **أمر** وأقله سكون حركته أعضاء هذا التفسير المطابقة  
وليس هو عين الجاوس وإنما هو القعود وقول الشاهد فلا  
يجوز استعارة حرف منه ولا إبدال الكلمة غيرها ويجب ترتيبه  
لم يرتبه لم يعتد به أن يقلد المعنى ويجب موافقة فان تحلته  
غيره لم يعتد به مع زيادة حرف التبريد في لفظ السلام  
ويأية المباركات والصلوات والطيبات بعد التحيات كالحس  
ولا تصور زيادة يا الله قبل أيها ولا الميم في عليك ولا وحده  
لا شريك له بعد شهادته الله والتحيات جمع تحية وهي ملجبة  
به من قول وفعل وصحت الشارة إلى اختصاص الاستغفار  
بشهادة جوارحه واستغفار من كل قبلي لهدى رسول الله  
لشدة استغفار الله في كل لفظ رسول الله ولا يجوز استعارة الراء  
جداً فاستدرك الله لا اله وسكت عن كل الشهادة معروفة وقدمه  
في بعض النسخ **أمر** صل على محمد وعل على آله علي محمد وجوزها  
أبدان محمد النبي والرسول لا غيرها وانكها **أمر** صل على إبراهيم  
وعلى آله **أمر** في العالمين انك محمد بن عبد الله وأقله السلام  
عليكم أو عليكم السلام ولا يجوز استعارة حرف من هذا أو لا بدال  
حرف غيره ولا وجود لفظين الكلمتين الأخوات **أمر** بضم  
أن قال السلام عليكم بكسر السين أو فتحها وقصد به السلام  
كفي **أمر** وسما لا أي يميناً في الأولى وسما لا أي المرة الثانية  
ستد في كل منهما لجهة القبلة وجمعها أحبتها الانتفات  
ولو سلم الثانية معتقداً انفسهم الأولى بكسر وبعيد الأولى

## وقف الله تعالى على طائفة العلم بالازهر

أمر من وجود أو الثانيه ندباء وهذا الوجه أي عدم نفيه  
الحدود هو الوجه وهو المعتد ويكون مندوبه ولو قصد  
خروج من صلاة غير الدين هو وجه بطلان أن كان عاد وسما  
منه أي الوجه سقام هذا الاستشهاد لأن ما ذكره المفسر  
عامة من سقاماً فلو قال المسمى على كذا كان حسناً في كل  
أمر ويقال له المسمى والتأذين وهو أفضل من وقائه  
ولو لم يكن عليه والقائمة فهو خمس عشرة كلمة ويندب  
فيه أربعين وهو ذكر الشاهد من سقاماً قبل ذكرها جود فهو  
سبع عشرة كلمة **أمر** والاقامة وهي لغة الأعلام  
بكتوبها أي بحسب في حق الصلاة على الراعي وفي هذا  
إلى أيها من حسب يصح هذه الأمانة فليذكرها في كل صلاة  
سنة كلمة وكلها في اللفظ الأمانة ولفظاً كبيراً في اللفظ  
وأما غيرها **أمر** كل لفظ من جملة هذه وان ندب في الله  
بأنه لا بد منه على من يرتبه شرط المودع والمعلم السلام  
والتيه شرطاً وتلك المذكورة يعني أو شرطاً الوقت ولو في  
الوقت وتزيتها وموالاة بحيث ينسب بعض كلماتها إلى  
بعض ويكرها من حيث وحدت وأه قاءه استند مشكك  
أدباً لغيره والمراد بها الأسماء التي ذكرها أو الأسماء  
منها أو غير ذلك منها أو ما يجوز بالسجود **أمر** الشاهد الأول  
بالمعنى الثاني للصلاة على النبي صل الله عليه وسلم  
والمطلوب فيها ملجبة في الآخر وهو أنها ملجبة في  
أربعة أحوال وليندب فيها الصلاة على الأنبياء في سجد



اعلى ولا تركها **ف** والقنوت ان اريد بماسهل الصلاة والنام  
علي النبي صلى الله عليه وسلم واله وصحبه وقياماتها التابعة لها فهو  
مستحب كغير بعضها وانما هو الكائن ونقي من الاعاض الصلاة على  
الاول في القنوت الاخر وهو دعائها في ثمان عشرة ركن بعضها وسنورد  
البحر ترك هذا الاخر ترك امامه له فتايل قوله وهو لغة ايا  
اي خير وقيل مطلقا **م** ذكر بخصوص اي في كل خصوص كما عرفت  
هو وهو اي القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وخبره  
الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو مذكور في المطولات **قوله**  
اهدني ويندب ان يكون بلفظ الحق للامام **هـ** له وهو وتولي فمن  
توليت وبارك لي فيما اعطيت وفي شر ما قضيت فانك تقضي ولا  
يقضي عليك وانه لا يذل من وآيت ولا يغير من عاديته تبارك  
وتعاليت وانظر فيه بحقي المعية ولو ابدلها بما سجد بسرها  
وهكذا بقية الفاظه كما تقدم وليس رفع بطن كفيه فيما فيه فصل  
وظهرها فمما فيه رفع وكذا اسباب الدعوى ويندب القنوت في  
بقية الصلوات الخمس ويجوز في غير المنازل **قوله** وبسنتين  
كلمات القنوت السابقة اي اذ لم يشرع فيها ولا تقبيل ويندب  
اسجد لرب شي منها كما تقدم **و** ولو قلت بانه لو قال فلو اتي بما  
يتضمن ثناود عا جوالهم اعظم في يارهم لكان اولي فتايل **قوله**  
يتضمن دعائي وثنا والافلاكي **و** وهما اي سننها غير  
الاعاض فلا يحس ترك شي منها بالسجدة كما اشار اليه  
رفع اليدين اي مع ابتداء التكبير ويندب انهما ايها ايضا **و**  
مد وسكبه اي معانها بحيث تحاذي لطرافها تبعه اعلى ادنيه  
وابهاما شحنتها **ر** وعند ابتداء الركوع ويمد السكبي مد عطر

مد يديه الى الركوع ويمده بعد الرفع ايضا ولو شق عليه  
الرفع اتي بمقدوره ويندب الرفع عقب التشهد الاول  
**ج** ووضع اليدين **و** والافضل ان يقبض بهما  
مقبض اليسار وبعض ما عدها وصفت وفي ذلك اشياء  
الي حفظ اليدين في القلب المصلي اي لغير صلاة الجنازة  
ولو على غير ولا غير مسوق لم يظن ادراك الفاتحة بعده **له**  
عقب التحريم اي بعده وقبل التحوذ او القراءة لانه يموت  
بها **و** وجهت وجهي اي اقبلت بذاتي وقطرت او جعد  
الشيء عن غير مثال سبق **هـ** اي والارض حنيفا مسلما  
وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي او جمع السموات والارض  
جميعه خلا فاعلم ان النفع بالطبقة العليا منها وحنيفا  
ما يلا الى الدين الحق والفكر العاقل وعطفه على الصلاة عام  
والحي والامات الاحياء والامانة ولا يقصد بقوله وان اوله  
انفس حقيقته ذلك لانكفر ولم ابد العاقلين **و** والمراد  
ان يقول ان لان التوجه في اصل القبلة على الوجه ويشمل  
الوجه والقبلة **هـ** هو اظهر فيها **و** او غيرها ومنه سبحانه الله  
واحمد الله والهم عني من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض من الدنس  
الهم اغسلني بالماء والثلج والبرد **و** بعد التوجه ان اتي به  
ويسرها ولو في جهرة وتعود في كل ركعة واعوذ اعظم واستند  
من شطن يعني بعد او من شطاط يعني احترق وارجع بعني برحوم  
باللغة او الرأف ياوسوسه **و** والجهر وهو ان يزدحم  
اسماع نفسه بحيث يسمع من يقربه في موضعه وهو الليل ووقت  
الصبح مطلقا ولو في نهاره معقنه والنهار فيما ذكره



ومن صلاة الاستسقاء بعد يندب للمؤمن الأسر اطلاقا لليلة  
والخشي حيث يسمح اجتناب ويندب التوسل في نوافل الليل ويجرم  
الجمهر عند من يتأذى به واعتمد شيخنا الكراهة فيه **امس بالمدة**  
وتخفيف الميم في الامالة وعدمها وبالعصر كذلك ويجوز تشديد  
الميم في المدد **عقب العلكة** اي بعد سكتة لطيفة **فقوله** ويجزم به  
اي كل من الامام والمأموم وقراه السورة وهي القطعة من  
القرآن اقلها ثلاث ايات والمراد اعم من ذلك والسورة الكاملة افضل  
بعض سورة لا يزيد عليها والا فافضل وليس كون القراءة على  
ترتيب المصحف وتواليه وتسليخ فرد وايام مخصوصة بنطوال المدة من  
واوله من اجرات لكثرة فضوله صوره في الصبح وقرب منها في الظهر  
واساطه في العصر والعشاء وقصارة في المغرب ويندب تطويل  
قراءته عن الثانية وفي الغفل لقراءة السورة في كل ركعة ما لم يشهد  
لاسم ومنفرد وكذا المأموم لم يسمح قراه الامام ولا اسم له  
قراه انه سجدة بقصد السجود فتكره في غير وقت انكر الله خلاف  
الحكم قاله ابن حجر وخالفه شيخنا الرمي ولا يمس المصنف قراه انما سجدة  
بقصد السجود فتكره في غير وقت الكراهة وتحرم فيه ومن سجد بطلق  
صلاته نعم يستثنى صبح يوم الجمعة بالنسبة **لا القليل** عند شيخنا  
الرمل ومطلق انه سجدة عند شيخنا الزبائدي **تو** بعد العلكة اي بعد  
سكتة تسع الواكحة للمأموم وليس سكتة بعد السورة وقبل الركوع  
فهذه ثلاث سكتات وذكر الشيخ السبكي رحمه الله سكتة بين التجر  
والقراءة واعترض بان فيها الافتتاح والتعود لكن قال شيخنا يندب به

يندب هاتلانا سكتان بعد التجر وبعد الافتتاح وبعد الغزو  
فالسكتان ست **المختب** ويعيد هاتلانا ان اراد  
هو عند الخفض **الشارح** الخفض بالركوع ولولا  
املقا وعمله كان صوابا **اي** دفع الصلب الاول  
رافع الراس الى ان يقال هو لان له **ور** من الركوع ضوا به من  
السجود **للك** الرفيع من الركوع فيه التسميع **الاي** فليس هو مراد  
المضم وكان الوجه ان يجعل الركوع الخفض شاملا للسجود ايضا  
ليتم بذلك التكميل **الجنس** في كل ركعة كما مر فتأمل **وقوله**  
**وقوله** اصله صريح بالمصلي هنا وحذفه من الاول عكس  
القاعدة **ات** الحذف من الثاني **للا** الاول لا يهاجم الاصل فيه  
هنا فتأمل **ربنا** الحمد او وكلك الحمد او الحمد ربنا اوليا  
لربنا الحمد **ب** انتصب قايما وجلس قاعده **هو** رب الاعين  
وجنس **ال** على بالسجود **لرفع** ايهام السجود **والا** اهل او وهو خاص  
بالمفرد وانما محصور **وهو** الزيادة على الثلاثة المذكورة الى  
احد عشر والحمد لك ركعت او وسجدة **وجم** احمر ويقض  
السبب **اي** بعد وضعها على الفخذ **رافع** لها وقامه  
مقتصر **اي** ميل يسهما قليلا وخفضت المسجدة بكسر الهاء **لها**  
بالقلب **يعرج** في التوحيد بين لسانه وقلبه وجوارحه بخلاف  
الوسطي فان عرفت متصفا بالذكر فله كذلك يحصل الغبط عند  
الامانة **لها** **و** والساهي اي من طلب منه سجود السهو  
ولم يقصد تركه فان قصد فعله بعد تركه **ع** لا فرائض  
وعكسه **في** اوردت خالف في المراه الرجل  
في الصلاة اي من حيث المنة والصحة المراه سوا الحرم



والرقعة في السجود والركوع متعلق بالعاملين قبله ولو علم  
لكان أولى **وله** ناهي عن خطا العام وتنبه لعاقل وانظار طالب  
وخود بك . فتكلم بطنها اي وكذا امر فقهائهم وحق  
الناس في ذكر هذا **وله** او اطلق لم يتطهر هو خلا في المذهب  
ويكفي قصد الذكر في اول تكبيرة من الصلاة عند الخطين  
ويشترط الذكر في كل تكبيرة عند الترخيل **وله** بظن فقهائهم  
على البسار عظمها وظرفها وعكس ذلك كذلك وهذا في بعض  
الشيخ وكذا يضرب ظهر احد على ظهر الاخر **وله** فلو ضرب  
بطنك بطن بقصد اللعب او فلو لم تقصد اللعب لم يتطهر صلواته  
ويجزي ذلك في بقية الكيفيات واعلم تخصيصه بهذه لانه متافه  
ولو ضيق الرجل وسخت المرأة كان عكسه وان كره من حيث المتافه  
واشار بقوله ولو قليلا الى ان الفعل القليل اذا قارنه متاف فهو  
وجرم المصنف فان اسجد بقصد اللعب خلا لا ينجز  
والجني كالمراة اي في الضم وغيره مما روي عنه المصنف المنكوه نعم  
لو اكتفى بعض بعبه كراسه بعد كراهه لم يتطهر صلواته للشخصي بطلبها  
وجميع بين الحرة او مستدرك **وله** والامة كالا في هذا  
من الاطلاق السابق **وله** في عدد مسلمات الصلاة فرضا  
ونعلا ويظهر بحسب الملاوة ولو سكت عن لفظ عدد لكان اولى وذكر  
العشرة او الاهد عشرة كما في بعض الشيخ تعريب كما يعمل بما ياتي  
الكلام الحمد ولو جري معهم او حرطين لو اياها بطلما وقيد الحمد يحتاج اليه  
في القليل وهو مستكمل به عرقه واصلها الكثير ويطلب بعده وسهوه  
**وله** الصالح الخطاب الامير اي الذي سانه ان يقع بين الاميرين في  
مخزوم ومنه التورية وغيرها والحديث ولو قد سته وخطاب

وخطب . غير الله وسوله ولو غير عاقل كالنور ومنه القران اذا  
دعيه مسرعة تحته ولم يقصد القران ولو مع غيره كالفتح على امامه  
واي كرو دعاء القران في ذلك كالتلخيص ولو استقط لفظ صالح لكان  
صواب نعم جوابه صلى الله عليه وسلم ولو بعد موته من دكاه واجبه  
ولا يتطهر به وجواب غيره من الالتباس واجب ويتطهر به وجواب الالين  
في امر من منوع وفي المذهب ان شق عده ويتطهر به ايضا  
يتطهر باللفظ باعق قال شيخ الاسلام ولا يالذروا لفظنا الر  
قوله والعمل الكثير ولو باعضا كان حرك راسه ويده مما وجب  
ذهب اليه وعوده مرة واحدة بالمسكن بينهما وكذا روي  
سوا عادت لموضعها والوثبة العاشرة كالحل الكثير المذكور  
عمدا او سهوا او جهلا **وله** المتوالي قيد يخرج بمنطويات بينها  
مكون فلا تضر وان طالت وكثرت جدا فالخطوة نغمة ولده  
في القدم وبضمها بين القدمين نعم جواب الالتباس بالفعال  
يجري فيه بل في القول **وله** اما العمل القليل ومنع كرت  
اللسان والشفتين والذكر والانيبين ونحو الاصابع ويوقف  
سجدة **وله** فلا يتطهر به الصلاة ولو عمدا الا فاقصد به لعب  
كما مر **وله** والحديث عمدا او سهوا او كراهه ومنه النوم غير  
ممكن بونه وحدوث النجاسة للحاجة اي لفظ حدوث الا لاجل  
سراعاك لفظا بطلان **وله** يابسة وكذا روي القضاة  
وقفت عليه من غير بغض عليه اهل له نعم يحرم الغاوهما  
في المسحرات استمع الوقت وحصل بحسبه بها . فنقص  
توبه اي بلاهمل والغاوه بها كذلك . وانكشاف العورة  
اي انكشاف جرو وما يجب ستوه لمحتها **وله** كشها الزج



وغير الزرع والوادعيا مثله قوله وتغير النية ولو اتي صلاة اخرى  
واشد بالقبلة ايل الخروج عن عادات غيرها ولو عتته او ليسه بوجه  
والاكل والشرب يعني الماكول والمشروب كما اشار اليه واما المضغ فهو  
من الافعال المذكورة انما تفضل بكثرة مطلقا كما هو في هذه الصورة اي  
صور الماكول والمشروب القليل بقلها او باسقاطها تفضل صلاته والفتا  
ان انما تفضل بالمفطر وبالكثير عرا بطلانها وقارب الصوم في هذا العدم  
قد كره فيه قوله بالصبر اي يتفضل به ان ظهر منه حرفان او حرف فيهم  
وبينه اليك ولو من خشية الله والارن للمريض تعذر عليه دفعه  
والتخنج كذا كرههم يعذر في يسيره عرا والغلبة ولتعذر واحد  
كالفاحة وان كثر هو وجوهه لا الممدوب مطلقا وهما من افراد  
الكلام السابق ولا نقول او فعل او عزم **في اشيا**  
ودعم الزها ما تقدم به المفروضه انكس **الاصول قوله** اربع وثلاثون  
سجدة لان في كل ركعة سجدتين وجميع ملا كل المص من كل ركعة على كون الركعات  
سبعة عشر ومه يعلم ما في يوم الجمعة او الجمعة فثامن **قوله** وارج  
وتجوز تكبيره منها خمسة في كل ركعة في هوي الركوع وهو السجود  
والرابع منها في خمسة وثلاثون وعنه للاهرام واربعة عند  
القيام من التشهد الاول في قوله ما في الصبح احدى عشرة تكبيره وما  
في المغرب سبع عشرة تكبيره وما في كل راعيه اثنا عشر وعشرون  
تكبيره **قوله** وتسبع تشهدات واحد في الثانية واثنا في كل من  
الاربعة الباقي قوله وعشر تسليمات في كل من الخمسة تسليمات

وما به وثلاث وخمسون تسبيحة لان في كل من الركوع  
والسجدتين ثلاث تسبيحات في الركعة تسع وفي الصبح ثمان **قوله**  
عشره سبع وعشرون وفي كل راعيه ست وثلاثون  
وجملة الركعات في الصلاة اي المفروضه من الخس على انها  
سبعة عشر مائة وستة وعشرون ركنا جعل السجود  
ركنين على خلاف ما تقدم وباسقاط ركن الترتيب وكان  
القياس على ما مر من كونه لا يقتصر في الرباعية على  
واحدة منها ان بعد ما بين واربعة وثلاثين ركنا ف  
ما بين وسبعة وثلاثين ركنا بعد الترتيب بان في كل ركعة  
اثني عشر ركنا القيام وقبلة الفلحة والركوع والاعتدال  
والسجود الاول والجلوس بعده والسجود الثاني والقيام  
في الخس وفي كل تشهد اربعة اركان التشهد والصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الاول والجلوس لها وفي  
كل صلاة ثلاث ائمة وتكبيرة الاحرام والترتيب وعلى هذا  
في الصبح احدى وثلاثون ركنا ويزاد عليها المغرب اثنا عشر  
ركنا للركعة الثالثة ويزاد عليها اثنا عشر ركنا في كل راعيه  
للكركة الرابعة فقوله في الصبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان  
واربعون ركنا وفي الرباعية اربع وخمسون ركنا على اسقاط  
الترتيب والاقصار على واحدة من الرباعية فثامن **قوله** في قولنا  
ان جاذبه المصم عنى عن الشرع للكلوا عن شاكل وانه اعلا  
**قوله** المشقة الخفة بحيث يذهب خشوعه او كماله **قوله** مصلح  
وعلى غيبه الاعين افضل ويجب جلوسه المسجود ان لم يشق  
عليه **قوله** بوضعي تحت لاسه فان عجز عنه وجب استقباله



بأخصه **قوله** ويجوز أن قد تقدم **قوله** والمصل قاعد الاقفا عليه  
 والانتقص لغيره لانه معدور وكذا من صلى مضطجاً او مستلقاً كركب  
 فله بغير نصف القيام اي الى ثلثها وفيه تساوت صلاته بان لم يزد  
 خشوعاً ونحو قراءة وذكر واعظم ثبوتاً ان عشر ركعات من قيام افضل  
 من عشرين ركعة من قعود **قوله** في بيان ما يطلب من ترك شيئاً  
 من الصلاة فغلا او قولاً ويحرم عن هذا الفصل يسجد واسهوا كما سياتي  
**قوله** والمتر وكذا ما يقع قوله من المصلي عمداً او سهواً **قوله** وسنة  
 والمراد بها ما يجزى بسجدة السهو **قوله** لا يؤيد عنه اي لا يكفي عنه  
 سجود السهو كما سبقت ذكره وقد يطلب سجود السهو مع ترك ركعة  
**قوله** اي به قورا ويجوز ان لم يكن فعل مثله والاقام المفعول معناه  
 واغنى ما بينهما واستند ركعة ما بقي من صلاته بل ان تركه او المراء  
 بذكره العمل بركعة وخرج به الشك فيه فان كان قبل سلافة تركه  
 لم يؤعله او بعد سلافة لم يؤثر ولا العاية عليه والسرقة كما ذكرنا  
 في تركه **قوله** والزمان قريب اي لم يطل عرفاً والاسنان غزيرة  
 وسجد السهو ان اتي بما يبطل عمده والافلا **قوله** في الصلاة صوابه  
 من الصلاة يخرج ترك سجدة التلاوة لانه لا يسجد له **قوله**  
 فعل منه اي عنه بما يبطل عمده فقط او قل قولك الي غير محله كالحكم  
 في ركوع **قوله** والسنة اذا تركها اي عمداً او سهواً **قوله** بعد  
 اعتداله او بعد وصوله الى محل تجزي فيه الفراء بان صار الى القيام  
 اقرب منه الى اقل الركوع ولو ذكر الشارح هذه كان اولى اعلم ما  
 ذكره منها بالاولى واستغني عن تكرار تنويها بل الوجه عدم  
 ذكره **قوله** فان عاد اليه اذ هذا في غير المأموم امله وفيجب  
 عليه العود الى السلام في السهو وتندب اليه العود في العهد

العهد ما لم يقم له **قوله** واجله لا اي يتحرم العود **قوله** عند تذكره او  
 عند عمله **قوله** في صورة اكرهه ايهام ان اللبس صورة غير ذلك  
 وليس كذلك فاعلم قال شيخنا الربيع والمصل قاعد اذا شرع في القراءة  
 قبل التشهد لم يعد فان عاد اليه علمه اعلماً بطلت صلاته والا  
 فلا ويسجد للسهو وفراجه **قوله** الا بعض الستة تقدم ايهام خبر  
 واقصاره على هذه لما قيل انها التي في كلام الشافعي واصحابه **قوله**  
 ولا يسجد للسهو عنها فان سجد عالماً بطلت صلاته والا فلا ان حصل  
 بهذا السجود بطلت ويسجد له سجود الفرائض سجود السهو ويجزى ما يقع  
 في الصلاة قبله وفيه ويجزى ويجزى نفسه فاعلم **قوله** وسجد  
 للسهو ان لم يقم له اي في الزمان والا كان شك في الثالثة في الوقوع  
 ايهاماً ان لم يقم له اي بركعة وعلم غيباً انهما ايهاماً رابعه فلا يسجد للسهو  
 لان هذه الركعة يجب التيقن بها تكل حال **قوله** ولو بلغ آخر حوض  
 والمعمد انه يرجع الى قول غدد التواتر لانه يفيد اليقين قال  
 شيخنا وفعل كقولهم كجوع يوم الجمعة **قوله** وسجود السهو وسنة  
 وهو مسجدان فقط وان كثر سببه ولا بد له من نيقة في ايهام والسر  
 فان سجد بلانية بطلت صلاته ولما لا يؤم فلا يحتاج الى نية له  
 لانه تابع لامله **قوله** ومحل قبل السلام اي وبعد اتمام التشهد وهذا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبين فان سجد قبل اتمامها بطلت صلاته  
 ولو لم يؤم فوجب عليه التمام عن امله فيه لانها ثم يسجد بعد  
 سلام امله وهو بالامتنع من عليه بفعل العام مع تخلفه عنه  
 في محله وليس لنا صورة يجب فيها سجود السهو والاهنة على لصحة  
**قوله** وفيه السجود بقصد العود الى الصلاة ويسجد بذلك انه لم يجز



من الصلاة فلو شك في تركه ركن 2 وجبت اركه هل سجوده فان لم يفعل  
 بطلت صلاته بسلامه او سجود **فصل** في الاوقات التي تكرر فيها الصلاة  
 اي ونسئل سوا قلنا انها كراهه تحريم على المعتمد او كراهه تنزيه على مقابله  
 تحريمها هو المعتمد كما علم **وله** وخمسة اوقات هو اقعد من عد غيره  
 لها ثلاثة جعل ما بعد العصر الى الغروب وقتا واحدا وما بعد الصبح  
 الى ارتفاع كد لك لما سطر **فصل** لا يصلي فيها اي صلاة غير صلاتها  
 كالصبح ومنها والعصر ومنها **وله** الاصل الصلاة لسبب اي ولم يتكرر فيها  
 اي ذلك الوقت والافلا تضحى لم تطلع عن التحريم **وله** او مضى له  
 فانظر الى السبب مع الوقت فان نظر الى السبب مع الصلاة فلا يتصور  
 المقاربة وهذا هو المراجع **وله** والاول من الخسبة الصلاة الا لا يفي  
 ان الاول يصح للوقت ولا يصح الاخبار بالصلاة عنه ولا الاطراف منها  
 بعد الصبح فكان الوجه ان يقول الاول مما ذكره فيه الصلاة التي  
 لا سبب لها بعد الصبح اذ لان الصلاة ليست احد الخمسة وكذا يقال  
 فيما راي فتأمل **2** بعد صلاة الصبح اي لمن صلىها اذ احضرت عن المصلي  
 عند طلوعها اي استد اجز ومن قرنها **وله** فاذا اطلقت حتى  
 تتكامل للكني ما في هذه العبارة من الحرارة ولو قال وخمس الكراهية  
 تتكامل لكان واجبا فتأمل **وله** قدر سبع وهو سبعة اذ في بدنا على  
 تقريبا وسوا لمن صلى اربع في هذه ام لا **2** ام الستات اي وقت  
 استواها وهو قصر فلو صادف الامراء لم يصح **وله** من ذلك انظر كود  
 من الاوقات الثلاثة **وله** وكذا امر مكة لو اخذ هذا عن الاوقات الخمسة  
 لكان اولي وخرج من مكة من المدينة والمدينة فيها كراهية **وله** بعد  
 صلاة العصر بالوصف السابق **وله** هي تقرب اي يقرب بها الوقت  
 بر صغارا وهذا الوقت يتعلق بالعصر **وله** والخامس عند الغروب وهو  
 وقت الاضواء وهذا يتعلق بالزمان ثم يستثنى من هذا صلاة الجمار

لان المقصود منها ان في الجماعة وان كان الاولي يقدم بها على صلاة  
 العصر وكذا على صلاة الجمعة **فصل** في حكم صلاة الجماعة  
 واقام امام ومأموم واول فعلها كان في المدينة الشريفة **2**  
 للرجال صريح هذه الاقالات للنساء وليس كذلك فلو استقطب هنا  
 وقيد عند القول بفرض الكفاية لكان ناسب على صواب **وله** انما  
 فرض تعالى هو المعتمد لكن للرجال البالغين العقلاء المحضين  
 المستورين غير الجرا وغير المعذرين وتن لمن عداهم من العقلاء  
 وفرضها بحيث يظهر الشعار في القرية والمسلم لله لها وللطارفين  
 اهم يعمون الجماعة سوا اقلوها في المساجد او غيرها **وله** في غير  
 الجمعة لا يخفى ان هذا القيد ومفهومه المنكوب بعد غير مستقيم  
 لان الكلام في ادلا الجماعة وان لم يدرك الجمعة فتأمل **2** ما لم  
 يسلم الإمام أي ما لم يشرع في السلام ولا تتقدم فيه من احرم خلفه  
 وهذا اما اعمه بخلافه خلافه لان حجر لا تعارض تمام السلام  
 بركه ولا يحصل اعمه من يوم القيد السابق وقد علمت عدم صحته  
**وله** وجب على المأموم الراجي في صلاة تتوقف صحته على جماعة كجمعة  
 والمعاذ وفي غيرها ان ذلك التماسه لانه لا يتوقف صلاته على ما كان  
 لم ينوها يقيتاً وتابع ولو في فعل بعد انظار كثير عرفا بطلت صلاته واذا  
 نوى المأموم الایتمام في انما صلاته مع الكراهة ولا يحصل له فضيلة  
 الجماعة ويجب عليه ان يتبع الإمام فيما هو فيه وان خالف بطلت صلاته  
 معه او كان في ركن قصر ويغتفر له تطويعه فكسب لهما فاعله  
 قبل الاقدافيا نكر فاعله مع الإمام بعثمان نوى القدوة وهو في الحج  
 اعمد بعد طائفة بامام قام مثلاً بركه متابعته بل يجب عليه  
 انظاره فيه فان وقع بركه منه بطلت صلاته ان لم ينو معاً وقته  
 ومثله بالمأموم الاقداف في جلوس الشهد الأخير **فصل** اول الاقداف



او الجماعة وان صاحبت نية الجماعة ايضا وتعين بالقربة لانها  
 صفة كنية الجنب الحديث المطلق ولا يجب تعيينه اي باسمه مثلا  
**قوله** بالخاصة اي في الواقع لان ملاحظة حضوره من الاشارة اليه  
**قوله** كقوله الى اي ملاحظة معني هذه القول بطله وان لم يلاحظ به  
 ومنه من في المراتب او ملاحظة شخصه في غير الجمعة او في  
 عليه نية الامام فيها وان لم يكن لها حال ذكره نظرا لما يؤول اليه حاله  
 والاعانة ونحوها للجمعة **قوله** بل هي مستحبة للرجل حصول فضيلتها  
 اي يستحب للامام نية الجماعة في ابتداء الصلاة وان لم يكن خافعة  
 احد حيث هي من يقتدى به قالوا فلا يستحب ولا يصح ولو نزلها  
 في انصافه حصلت له الفضيلة من حيث نية ولا تستعطف على  
 ما قبلها بخلاف الصوم لعدم تجزئته وقد علم انه لا يجب على الامام تعيين  
 المأمومين بل لا يطلب منه ذلك فان عينهم واخطا لم ينقض الاوصالة  
 شرطها الجماعة ولم ينشأ لهم كما هو **قوله** فضلا انه فلا يدي والى حصلت  
 الفضيلة لمن خلفه مطلقا للقاضي **قوله** ويجوز اي ويصح وان  
 كان الافضل خلفه **قوله** بل لا يهتق اي الصبي المميز والصلاة من  
 قارب المصلي **قوله** اما الصبي اي لا حاجة لذكره لانه لا يصح صلواته  
 ولا يصح قدوة رجل الى اي لا يصح ان يكون الامام دون المأموم  
 يقينا او ظاهرا لا لذلك لا تصح القدوة بمن تكره الاعانة كما لم يتم محل  
 يغلب فيه وجود الماء والنجاسة لانه يلزمها الجماعة عند التحسين  
 وان كان المعتمد في المذهب عدم لزومها **قوله** قاري هو عطف على  
 رجل فهو مجزئ وبالله اضافته لفظ قدوة اليه فلو قدوة الشارح  
 ليس من غير اعراب المتن وكان اخضر مما قدوة لعدم قناسه  
 بالنية الى الامام فانما على الجملة ولا تامة له **قوله** وهو  
 اي في اصطلاح الفقهاء من يخل بحرف اما سقاطه او بابه الله

بابه الله ومنه اردت بدغم في غير محله والتعبد بل لا انعام  
 وسه ابدال الحبالها وبال الذين المعجزة بده الله اوبناي  
 وضاد المصليين بالظالمات له ونحو ذلك ومثل ذلك لم يغير  
 المعنى كما تمت بضم او كسر فان لم يغير مطلقا وان حرمه على  
 العالم العالم **قوله** او تشديده هو من عطف الخاص دفعا لثبوتهم  
 ازالة الحرف المستقل ومنه تخفيف اياك فان خففه واعتقد  
 معناه كبر لانه اسم لصو الشمس **قوله** من العاجزة هو قبيح  
 المراد من الاي هنا وخرج به غير العاجزة فلا يصح ذلك فيه مطلقا  
 وان حرم كما مر لغمان غير المعنى وكان عالميا عالما قادرا على  
 الصواب بطلت صلواته وينبغي لغير العاقل تركه اما اللخل في  
 التثنية فلا يجوز اسقاطه في او تشديده الاستد فوجد رسول  
 الله ولا يجوز ابدال الحرف بالغير وتجب موالاة كما في العاجزة  
 ويجب ترتيبه بضمه بعد بغير المرتبان لم يخل بالمعنى ومثله  
 انصالة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده **قوله** ثم اشار الى ذكر  
 ما يوهن منته بعض شروط القعدة ولا انها سبعة عدم تقدمه  
 في المكان وعلمه بانقالاته وجمعها في مكان ونية الجماعة  
 واتفاق نظر الصلاة وعدم المخالفة والتبعية تقدم منها الرابع  
 والبقية تؤخذ من كلامه هنا اما صريحنا فتأمل **قوله** واي  
 موضع صلى المأموم في المسجد الى الص ولو بالاحتماد **قوله** صلاة  
 الامام اي تأمله بان لا يسهه ولا يخرجه تركه فغلب  
 غير مخالف له في سنن تحسن المخالفة فيها فعلا او تركا وبالله  
 فتدابه في صلاة توافقه في النظر فلا تنقض صلاة كسوف خلف حافة  
 وعكسه والى خلف غيرهما وعكسه **قوله** فيه اي المسجدين  
 وان اتسع وبعدت المسافة مالم يخل بينهما ما يمنع الاستطراف



عان كروا لسلام الله لمن يصلي عليها او ما يمنع المروءة كالجدار وان لم  
يمنع الروية كشباك فيه ولا يضر الباب المروءة والمخلق ما لم يضر  
نوره وهو عالم بصلاته اي بانها لانه ولو لم يبلغ عدل رايه اوصى  
ما مون او هدايه من غيره له **قوله** اجزاءه اي كفاه هذا القليل اوصى  
لان الكفايه والاخر المعنى واحد والمراد هنا صحة الاقصد او حصول  
فضل الجماعة **قوله** ما لم يتقدم عليه اي ما لم يتقدم المأموم بحج  
ما اعتمد عليه على جروء ما اعتمد المأموم عليه يقينا فلا يضر النكاح  
فيه حتى في الواقع عقبه او جميع قدمه واصابعه وفي الخالص  
اليته وفي الساجد ركته او جهته وفي المظلم جنبه وفي السيل  
جميع طوره وبذلك علم ان تقصد الشارع بالعقب لا وجه له  
في جهته هذا ابوهم ان لم يد بالسجدة المذكورة المسجد الحرام وليس كذلك  
ويمكن ان يراد بالجهة ما لو كان ظهر المأموم الي وجهه المأموم حقيقة  
او تقصد برأيه ما يصح في المسجد الحرام وغيره وياد لعل الكسوة  
وما ربهما **قوله** لم يتقدم اي في الابد او يتطل **قوله** ولا تقصر  
ساواته لانه تكون صلاة الجماعة كما اشار اليه ومثلها قاربه  
فيه من اقوال الصلاة وافعالها مما طلب عدم تقاربه فيه وظهور  
العلته في الاوليين والسلام وجميع الافعال الا في القيام والشهادة  
ويستويان في جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام **قوله** قليلا  
حيث لا يزيد على ثلاثة اذرع والافانته فضيلة الجماعة **قوله** لا يجر  
لا يجوز هو عذابه لمن لا يلتزم فتأمل **قوله** وان صلى امام في المسجد  
او لو جعل صمير صلى عايدا الي المأموم كما هو صمير كذا ما لم يضر واحضر  
الامام كان الحضر للاستغفار بالصمير عن الطاهر وعكس ما ذكره مثله  
بلان صلي المأموم في المسجد والامام خارجا عنه ولو جعل صمير صلى عايدا

عايدا الي احد هاتين الصورتين وسلم من سكوتة عن صولة  
العكس فتأمل **قوله** لعمري اي الامام لو جعل صمير صلى عايدا الي  
المسجد كان اولي كبريه وكان يستغنى عما ذكره بعده بقوله  
وتعتبر المسافة لو فتأمل **قوله** فصا سوا المملوك والمواثيق  
وامو قوفك او بعضه غير مسجد والمناكذ لك **قوله** ولسم  
ما بينهما ولا بين كل شي صمير او صمير **قوله** على ثلاثمائة دليق  
اي تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع فاقبل والمراد بزيادة الدليق  
دو وان لا يكون بينهما ما يبل اي ما مر ولا يضر هنا صلوله  
شارع ولو بطر وقا ولا يضر وان اخرج الى ساحة اي عوم  
في كيفية صلاة السفر من حسب القصر والجمع فيه وما سجد  
ويجوز اي القصر والاثم اما فضل في غير ما ياتي في خمس شرائط  
اي علم ما ذكره وبقي بخلافه وام السفر والعرض عما ياتي في القصر  
وعلم القصر والعلم بخلاف القصر في سفره اي الشخص رجع عن  
رجوع الصمير الي المسافر الذي هو صمير كذا ما لم يضر الاعتناء بخوارص  
ابتدائه **قوله** والمباح بالمعنى الشامل المذكورة كسفر الجاهل في كفايت  
الموتى او منفردا اما سفر المعصية اخرج به المعصية  
في المعصية السفر فلا تمتنع من الترخص ولا جمع زيادته  
لا بأس بها وليس الكلام فيها ولو سكت على فلا تترخص فيه  
كذلك الحضر واعرف **قوله** تحديد اي في قصر النقص في الزيادة  
وبذلك علم ان اعتبار المسافة كرهلتين وهما يومان بعد  
اوليلتان كذا لك اولوم وليلة لسير الليل الحاملة لاثبات  
التحديد لانها تزيد انفسها فتأمل وعلم من ذلك انه لا قصر  
من العلم بطوئه فلا تترخص لهام للبدن كسر ولا في شؤحه



فان لم يملك طريقا فهو يركب الخاسيق وللطالب ان يفرح متى  
وجهه نعمان قصد كل منهما رحلتين وكان للهمام غرض صحيح  
كزيارة مثلاً قلهم القصر وليس من الغرض التزك والارضية  
البلاد بغيره لو كان المقصد طريقان وسلك الطويل منها للتزك  
لا يجد المقصر قلبه المقصود ولا تخيب مدة الرجوع فلا بد  
من كون المسافة بينهما فقط ولو قصد محلاً على مرحلة لم يجد التزك  
وان ناله مشقة مرحلتين **هو** حفظه بضم الخاء الى القصر  
وتعجزها نقل القدم **هو** المسافة منسوبة الى هاتين لانهما قد  
في زمنهم وخرج بها الاموية المنسوبة بلفظ امية لتقديرها في  
زمنهم فانها اربعون ميلاً فقط **هو** يقضى فيه اي السبعون  
غير ما عرفت **هو** ان ينوي القصر اي يقينا فلو شك هل  
نواه وجب الا يتأمر ما لم يتدكر عن قرب كاصل الشية **هو** مبالغة  
اي غير بعصية كما مر **هو** تقديراً وتأخيراً والتقديم افضل  
لنزال وقت الاولى فقط **هو** لا فالتأخير افضل قاله الشيخ الميرزا  
ثلاثة ونزل عليها دوام السفر الى عهد الفاشية وان لا  
يدخل وقت الثانية قبل فراغها وكون الاولى محكية يقينا فيخرج  
فاذا الطهورين عند الياس منها ولو في اول الوقت وجب التيمم  
ولو لم يطل فيه وجوباً لما ولا يخرج المتخو **هو** لم تقض اي  
المصر ويحييها بعد فراغه من النظر فويلات اراد الجمع  
اول الصلاة الاولى هذا محلها الفاضل **هو** في اشائها ولو  
مع السلام **هو** فصل يسير عرفاً بمقدار من اذان واقامة  
ووضوء ولو جدد او تيمم وطلب خفيف على الوسط المعتدل  
في ذلك وان لم يحتج اليه وتضر الصلاة بينهما مطلقاً ولو رتبته

بالتبعية **هو** من لو ابتدأت فيه كانت ادراكك زمن  
يسوع ركعة من وقت الاولى وهذا ما قاله شيخ الاسلام والمفتي  
انطلاقاً من زمن يسوع جميعاً معصوية ان اذلة القصر تأمله ان  
اراد الاقام وهذا هو الوجه الوجه اذ يلزم على الاول عدم  
وجود صلاة تنصف بالقصا وان تكون الصلاة اذ المرحل  
بها والباقي من وقتها ما يسوع ركعة واكثر ولم يوقع بينهما ركعة  
في الوقت وليس كذلك اذ ليس ادراكك الزمن كادراك الفعل  
فتأمل وافهم **هو** وللجب في جمع التأخير لا ان يجب دوام  
السفر الى ذراعتها ما سوا رتب فان اقام قلبه ضاركة التأ  
قضاء من غير ان يفرق الاكتفا في جمع التقديم به وام السفر  
الى عقد الثانية مراعاة لعدم البطالان **هو** اي المقيم في وقت  
اذ يولد به الحاضر ساكن الحاضر او المستوطن فتأمل **هو** في وقت  
المطر ومثله الثلج والبرد ان ذابا وخرج بذلك الوجه وغيره والمر  
نقد بما وتأخيراً الى ان لا يركب وهو بوض الشافعي رضي الله عنه  
**هو** وجبت الشروط السابقة اي في كلام الشارع والمطر  
هنا مقام السفر هناك **هو** وجود المطر اي يقينا او ظاهراً  
**هو** عند السلام من الاولى اي واستمراره الى عقد الثانية كما  
مر **هو** سوا استمراره ذلك اي بعد عقد الثانية **هو** ويحتمل  
ان يفهم السلام المسجد ويؤديه الجمع تبعاً لغيره ولين يصل في  
المسجد اذا وجد المطر وهو فيه ان يحج ولو سجد التمسك  
**هو** في بيان تناقض في الجملة وجوباً او نداء  
وشرايط وجوب التيمم اي وجوبها وانقضائها بالاعتناء الا  
سقطان ولو ابداه بالاقامة لكانت السبب بكلمة فتأمل **هو**  
وهذا الذي ذكرها لكرار ما مر في وجوب الصلاة لكن فيه انصاح



## وقف لله تعالى على طيبة العلم بانه زهر

هذا ظاهر كلامه وفيه نظر لان الجملة لا يجب كاهو ظاهر اي  
ليست هذه الشروط سببا في وجوبها الا ان يراد من حيث اعتبار  
الشرطية بقطع النظر عن الوجوب هنا فناسل قوله والحرية اي  
الكاملة فلا يجب على من فيه رق ولو كان تابا ومبعضا نعم تسبب  
العتق كايضا في الحنفي فيما ياتي قوله والجمعة بمعنى عدم العذر  
م. فلا يجب الجمعة على كافر اي وجوبه لا ولا يصح منه وجب عليه  
وجوبه عقاب في الحركة كما تقدم نعم يجب على المرتد وجوب اداي  
مطالبة ايضا وان لم يصح منه بان يسلم ويغفر له **قوله** وصبي ولو  
مميزا لا تكن تصح من المهر وتكفيه عن ظهره **قوله** وجنون ومجنون  
عليه وسكران وبام ولا يصح منهم نعم يجب على السكران المتعمد في فعله  
الظاهر وعلى السالم كذا لك ويجب ايضا ان يعلم ان تعدي بنفيه بان نام  
بعد المزوال لا قبله على المعتمد خلافا لابن حجر. **قوله** وحشي ولو اجتمعا لا  
نعم ان اتصحا الحنفي قبل فعلها ولو بعد فعل الظاهر وجب عليه فاعلم  
ان تنكر منها والاوجب عليه فعل الظاهر ولا تكفيه طهره الا ان كان  
فعلها قبل فوات الجمعة **قوله** ومريض ان لم يحضرها والاوجب عليه  
فعلها نعم ان تضرب باستطارة فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها  
**قوله** وكونه في كل عذر مريض في ترك الجماعة كطرد وحمل وهرق  
**وجوع** وعطش وخوف على مصوم من مال او عرض او بدن ولو اغتره  
وتضرر بخلاف عن رقة والتكفي الرخصة بخلاف النعم لانه وسيلة  
وعري وعدم مكره لايق والكل دلي زك كره لا يقصد اكتفاؤها ومن  
العذر ما حمله الى كشف غوريه للاستحقاق كضربه من محرم عليه نظره  
ومنه علفه ان لا يمتنع علف اباها او علف غيره عليه لعدم طرده  
لها خوف عليه ومنه شك في الامام لمن لا يصبر ولو ابتدأ نظر العادة

## وقف لله تعالى على طيبة العلم بانه زهر

لعادته وغير ذلك **قوله** ومسافر لم يقبل وغير مستوطن الذي هو  
حق المهر يوم لشموله للمهر في محلها او في محل قريب منه بحيث يسمع  
الدابة ولا يصح نفي الوجوب عنه فتأمل. **قوله** واعلم ان كل من  
صحت طهره من هؤلاء اذا صلى الجمعة كعتبه عها والاسن له الجماعة  
في طهره وان فعلها قبل الجمعة وليس له اظهار الجماعة فيها الا ان حث  
عذره وقد علم بما ذكر ان الناس في الجملة ستة اقسام **قوله** وشرائط  
صحة فعلها الثلاث لما عتقها. **قوله** او الإقامة بان يقع فعلها  
ومطباتها وسامعوها في محل لا يجوز قصر الصلاة فيه للمسافر  
من تلك القرية فلا يصح في غيره ولو نجا ومنه مسجد بعد ثلث  
عنه وحار المسافر قصر الصلاة قبل وصوله لمعه عن الغراب مثلا  
**قوله** سوا في ذلك للمنف أو القرى صريح كلام المصنف اخلاص المصنف  
والمدنية وبغابر القرية لها وعموم البلد للجمع فانظر مع قوله  
ان ما فيه حكم شرعي وشرطي واسواق البيع والشرائط  
ولا خلاف على بعض هذه بلد وما خلا على جميعها قرية فاعلم وتعلم  
القرية والبلد ما كانت من حرا وفتب او قصب وخرج بها الخيام ويؤ  
الاعراب فلا يصح مطلقا ويلزم اهلها حضور محل الجمعة انما هو  
وسمعوها البداء والافلا. **قوله** او قرية ولا يجوز لاهل القرية حيث  
كانوا اربعين تعطيل الجمعة بلدهم وان صلوا لها في غيرها ومحرم سفر  
من توقف صحتها عليه بعد الف ولا يلزم غيره حضور بل الجمعة ولو  
سمعوا النداء منها. **قوله** اربعين من اهل الجمعة ولو من المرضى او من الجن  
او منها بشرط كون الجن على صورة الامميين ويشترط في الاربعين ان يقع  
اكثرهم بالبيعة فلا يصح وفيهم اي او حشي نعم لو كان منهم حشي  
زايد عليهم وبطلت صلاه واحدهم بعد اهلهم لم تبطل للمسكن في  
بطلانها بعد تحقق انعقادها. **قوله** لا يظعنون في استوطنوه وان



وان انهم حطانه واندرست قلوبهم الحمد ما داموا فيه وكذا  
اولادهم بخلاف ما لو كان غيرهم فلا يصح فيه الجملة الا بعد البناء على ملبس  
**وله** وقت الظهور يظهر وجهها فلا تنقص جملة بغوته ولو في جملة  
**وله** صليته ظهر اي يحس عليهم الا حرمه بالظهور ولا ينقص احرامهم  
بالجملة ولو في الواقع بان يتكلموا في بقائه وشيئ بطلانها لو تبين صليته  
في ذكره **وله** يقيننا او ظنا بخبر عدل **وله** بما انتم بيقين ضيق الوقت  
في علم المسوق في ذلك كغيره **وله** وفرايضها ومنهم من عبر عنها  
بالشروط اي وهو الوجه ولو جعل للمص شرائط فعلها في ملبس  
وعطف هذه وما بعده على ان تكون لوافق الصواب فتأمل **وله**  
حطانه بشرط كون الخطيب من نفع امامته بالتوم قاله شيخنا الرضائي  
فرائضه ومنه يعلم شرط كونه ذكر او هذه الجري في سائر الخطب الاسماء  
والسماح وكون الخطيب عربيه وجملة الخطب المشروعة عشرة خطب  
الجمعة والعيدون والكسوفين والاستسقاء واربعة في الحج وقسم ما بعد  
الصلاة الالجمعة وعرفة وكلها ثلثان الى الثلاثة الباقي في **الاول**  
يقوم فيها ويجلس فيها من شروط صحة الخطبة ومساكن في  
**ثو** ولو خرج عن القيام اي اظهر من حاله العجز عنه في الخطبة **ثو** بين  
السجدتين هو الخلو من ريقها اذ لا تنقيد الظل ان يتركها في اصل  
اي ينصط على اي من العجز عن القعود وكذا استلزامها في الصلاة **ثو**  
مع المذكور وهو الخطبة لله كونه **ثو** وجاز لا يقيد انه ولو في الجملة  
بحالها ظاهر كلامه انه صلى قاعدا ايضا ويحتمل انه صلى قائما ولو تبين  
بعد الصلاة انه قادر على القيام في الصلاة بطلت الصلاة والخطبة  
اياه قادر عليه في الخطبة بان عجز حاله الصلاة او صلى قائما لم تنطل الخطبة  
والجمعة لان الخطبة وسيله **ثو** بسكته اي ومولاه لا بالاطماع

لا بالاضطاع فلا يكون حاله يشتمل على سكوت يكفي **ثو** واراكان الخطبتين  
حسدا اي احكاما وناسية تقتضيا لكرار الثلاثة الاول **ثو** في الصلاة  
الوجه اي التي ترتب الاركان وهو غير واجب على المحدثين **ثو** ولعلها  
مقتضى اراستهم في خطبتهم على مادة الحج والصلاة لا بد منه فلا يمكن ان  
حامد لله ومصلحي على رسول الله لا الشكر لله والرحمة لرسول  
الله ولما طاس منعتين بخلاف لفظ محمد فلا يكون منه عند **ثو** ولا  
يتعين لفظها اي من حيث المالك لا ذكر فيكون طيعوا الله مثلاً **ثو**  
وقراءة اي اي منبهة كاملة او بعضها كذلك في احدهما والا ولي اول  
ليكون في مقابلة الدعاء في الثانية ليحصل التعادل فيها **ثو** والدعا  
باخر في ولوح الديوي للمؤمنين بحيث يدخل فيها الاربعون  
الدين تنعقد بهم الخطبة فلو حصرت به من الحاضرين كفي او دونهم  
او غيرهم لم يملك فذكر المومنان في كلمة للكمال والتعظيم ولو لم  
يذكر من دخل تطيبا وليس السالك للسلطان بلا مجازفة **ثو** والاول  
يكون العدل **ثو** ويشترط ان يسمع بضم اوله اي ان يسمع من الخطيب  
بحيث يسمعون وان لم يسمعوا لعارض من لفظ او يوم لا يسمع  
لا يضرهم الخطيب **ثو** والمؤالة وضبطها الرافي بما في صحيح  
الصلواتين **ثو** بين كلمات الخطبة لو سكنت عن ذلك كان اولي  
واعمر اذ المحترمون مؤالة الانكسار ومؤالة الخطبة مع الصلاة ولا  
يضر في المؤالة الوعظ بين اركان الخطبة وان قال عرفا بخلاف  
السكوت الطويل عرفا وسرط كون اللزك عريه ان كان في التوم  
عزلي والا لكي كونها بالاعمال في الله في كماله ويجب ان يتعلم  
واحد منها لحرية فان لم يتعلم عصوا ولا يسمع عنهم مع العجز  
على التعلم ويستطرون في وقت الجمعة وفي محل يصح فيه الجمعة  
وكذا اسما صوها الدين تنعقد بهم لانها اذ علمهم وعليه يحصل



قوله شيخنا بعد استراطه راء ويشترط ستر العورة وطهارة المكان  
 والخشاعة في حق الخطيب لا في حق سامعيه وبظهر صحة خطبة الناجي  
 عن السيرة دون العاجز عن الخطبة بغيرها او الخبيث ولو بانها  
 بعدها لم يضر او احدث في الانسا واستأب في الجبال من يدي على فعله  
 على حصر صريح والا وجب الاستئذان ولا يبيح نفسه ولا يقرى  
 قرب نفسه لا يجوز البناء في الاى مطلقا فانه يحتاج ولو نجس مكانا في الصلاة  
**نذر** في جماعته أي شرط صحة الجمعة الى جماعته بالاربعين السالفين ولو  
 في الركعة الاولى فقط واما العدد فلان من دواعه فيها واستترت وان  
 السلام فلو احدث واحد منهم قبل سلطه بطلت صلاة الجميع وان كانوا  
 قوما **وهذه** اللفظ فيقال شخص احدث في المسجد فبطلت صلاة من  
 في بيته **مطلقا** أي لا يشترط وقوعه في الصلاة فبطلت صلاة من  
 الشرط **التقدم** **نذر** الفصل ويقدم على التكبير انكار صوته ووجوب  
 من العجز **نذر** تطيق ولو من داخل كبحر **نذر** فانها افضل الباب أي  
 من حيث داتها ولا يثاني ان المحتجب في العبد غلوا الاثام **نذر** اخذ  
 الطهر والنيووس فيسند في الدين يسا بقا يعني ويحكم بسبابة  
 اليسرى وذكر بعضهم في الدين كيفية غم هذه نذر **نذر** من كمالها  
 والخطيب انما يسعى له واولاه المسك **نذر** وبين الامصاصات فليأجر  
 الكلام على الرابع **نذر** في وقت الخطبة أي حاله ذكرها كما في فلكهم في  
 غير هاتين **نذر** منها انذارا أي فيجب وكذا ما بعده ومنها انذارا  
 على من سلم ويبدد تنهت العاطس ورفع الصوت بالنساء على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عند سماع ذكره وليس قراءه سورة الكهف يوجبها وهو افضل وبلغها  
 فاقبل الكفرها انذارا والاكثار من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واوله  
 تلاوته بمره والمكبر ووقته في النور واوله في حوال المسجد وبالنزول  
 فيه وتخالفة الطريق وكثرة الركعات ان تصابها **نذر** في خطبة الخطيب

لطيف فما من خلوس الخطيب الاول وفراغ الصلاة على الاصح **نذر**  
 ومن دخل المسجد والى وها كان او كعبات تحية المسجد وله ضم سنة الجمعة  
 اليها فلو لم يكن في مسجد امتنع فعلها **نذر** صل ركعتين فلا يرد عليهما  
 فان لم يتخذ بل الاولى تركها ان كان استخافا ما يفوت فصيلة  
 الحرم مع الإمام **نذر** خفيفتين بان يقتصر فيهما على ما لا بد منه  
 فان طوعا بطحا وتدل ذلك ما لو جلس الخطيب بعد اتمامها **نذر**  
 ان الحاضر لا يسنى صلاة اخرى كانت الصلاة او غلظ فحرم كما ذكره النووي  
 ولا سعة بالاجزاء **نذر** في صلاة العبد من وها  
 بطيب فيها والعبد ما هو ذن لعود بتركه كل شيء ولو طهرا  
 على عبادته فيه بالخير والسرور خصوص بغير ان الدواب وقسم  
 باوهم واولا بد ينسبه باعواد الخشب **نذر** وتشرع جماعة على  
 الجاح مني فتش له فرادي **نذر** نجاسة ودان هي فلو لم يذكر ذلك  
 لكان مستقيما بانه مستثنى من الصور بان السبب من اما  
 يجوز وتخصر ان اذن روحها **نذر** طوع لشمس ايعلم حر ودمها  
 ويندب تأخيرها للاربع ففقد مطلقا في الموقل او مكره ويندب  
 تأخير الصلاة في الموقل بطلت كل قسم عطف على **نذر** وردا على حقيقة  
 بغير كاداه بعد ان علمه وانما الغروب او عتوا بغيره روية المعاد في  
 المسلم المناصب صليته من العباد **نذر** وياي سعي الاصلح ولا يفوت  
 بالكسر عناق النور **نذر** ويكره ان يسجد على كل تكبير في خمس ركعتين  
 بقدر يكتمه ويكسر سري سري **نذر** ولا الله الا الله والله  
 الكروية الفصل غير ذلك ولا يصير في اليها ولو رفع اليدين فيها وهو  
 بالقرآن لا بالسجود واذا فأت او هضم في اوب ركم قد يتحقق فيها **نذر**  
 وكذا الخطيب ويتبع امله فيما في به وان نقص ويلحق الشاكن باسقين  
**نذر** سورة في قاتل يعم سورة سبع في سبع سورة الكافرون



١٠١ سورة فترت فان لم يفعل فهل انا ان لم يفعل فلو انما كان  
 قول وخطب ايمن يصلح جماعة فلاحظه لنفرد وللجماعة السبا الى  
 ان خطب لمن ذكر ويحكم الحكم الفطر في خطبته وحكام الاصحية في خطبته  
 وهما الخطب للجمعة في الاركان لا في الشروط والافا في السماع والسماع وكوب  
 الخطب ذكر اوجب على الحب قصد العرب في الامة وان حرم عليه فتأمل  
 بعد هذا وهو خطب فلهذا لم يصح قوله ولو فصل الحمد في الصلاة كما هو  
 لا في الخطب وانما هو حكمه والمراد في الضرورة بالمعنى والتعريف بالحب  
 مع الخوار قوله والسكبر اي الخارج عن الصلاة والخطبة قوله **فصل**  
 في عيد الفطر فصل من صلى عليه والمفيد افضل من من صلى الفطر **قوله** في ليلة  
 العيد لانه ليس في يوم العيد الا في فتيحة الشارح بالفطر غير مستحب  
 قوله ان يدخل الصلاة اي في الوقت يطلب من الامام الرجوع في الصلاة  
 سوا في سفره لم يصل اصلا قوله وبأيسر الى اي في ليلة عيد الفطر تكلم  
 بعد فالكسوة الواقعة في عقب الصلاة من افراد غم الرسول وكذا في غيرها  
 خلافا لما توفيه عليه وما اختاره النور من رجوع **قوله** في حلو الصلوات لم يرد  
 او طول فصل عرفه قوله من صبح يوم عرفة اي عقب صلاة الي عقب صلاة  
 العصر من ايام النحر وانما ليلة بعد لا تكمل الحاح الا اذا حل سوا قبل الروا  
 او بعده **قوله** في وصفه التكبير اي للندوة التي تتراو على الصلاة في القرب  
**قوله** ويسجد ما ذكره المصنف له ان الله ولا تعبد الا الله وحده لا شريك له والذين  
 انما هو بعد ذلك المطلق والى الله صلى الله عليه وسلم وليس كماله  
 في صلاة العنق او الصبح في جماعة واعلم انه يندب التكبير في الصلاة  
 وينتدب اليها في صلاة الله صلى الله عليه وسلم **قوله** في صلاة الله صلى الله عليه وسلم  
 وما يطلب فعله اي الكسوة من الكسوة وهو الاستسار وهو التشمس في  
 الناحية من لا انا وانما يستوعب حواجرهم لقرىسا ومن بعد اجتماعهما  
 هنا

اجتماعهما ولا كذا لا يوجد المجمع تمام الشهور والخسوف والخسوف معنى  
 المحو وهو ان يمسح بالاصبع اسود صبغ في لونه اي في معانيه نور الشمس  
 فاد حال من لا يمسح بها بعد بلوغه من نورها ان تنقل اليه وسطا  
 ولذلك لا يوجد المجمع بتمام الشهور وفي كلام الشارح اشار الى هذا  
 ويجوز اطلاق الخسوف والكسوف على كل منهما ومنه في اي التخصيص  
 المرأة او مسافر او غير ذلك او جماعة من حرم من صلاة الكسوة اي  
 عند وجوده للقبلة ويجب تعيين الصلاة بكونها للشمس او بكونها للقبلة  
 وكونها من كسوة او من كسوة واحد فان اطلق تحريمها او اذ شرع في واحدة  
 تعين في غير العلكة ويركع في هذه القبلة واقلها ركعتان كسوة  
 الطهر وانما ان يقرب بعد العلكة في القلم الاول المقرة وفي القيام الثاني  
 الى عران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة او يقرب في القيام الثاني من  
 اية بعد له وفي الثالث ما به وحسن وفي الرابع كرامة تقرب يا ولي  
 وفي ركوع قريب من القيام قلبه وفي كل سجدة قريب من الركوع المقام له وسوا  
 في المومنين او لا ولا يطل الاحتدال في الخلو بين السجدة بين وكلم المص  
 اقرب الى هذه الكيفية فما سلكه الشارح فتأمل **قوله** وسجود في مسو  
 مستدركها وفيما قبله اذ لا زيادة فيه فتأمل **قوله** في الصبح ما به بطوله  
 وهو الرابع كما تقدم **قوله** في خطبات صلوات جماعة كما يستدل به بعد  
 بالامام فلا خطبة لنفرد ويسل عاداتها في جماعة من غير ما في الخسوف  
 باقيا ولا يلزمه التحقير بالاعلان بعد الشروع واليكون المنع عما هو في الصلاة  
 ولا الزمان عليه لعدمه في الخطب للجمعة في الاركان والشروط والافا  
 الاركان فظاهر واما الشروط فغير مستعم اذ لا يشترط في غير الخطب السماع  
 والسماع وكون الخطبة عريضة وتكون الخطب ذكر الى تقدم وما بعد اهد

خلا



مسبوبة الى الترتيب ونحوه قوله ويحث الناس اي بامرهم امر ابو بكر **قوله** على التوبة  
 وامره بها تأكيد لوجوبها ولو من صغيرة فلو لم يغير امره **قوله** من صدقة  
 وحث منها اقل متناول **قوله** وعقوبت وجبت منه ما يحسن كعادته **قوله** ونحو ذلك  
 كالصوم وجبت من يوم وكالمصلاة وجبت منه ركعتان نعمان عن قنبل  
 في ذلك يقين على من قدر عليه **قوله** ان تغرب الشمس وهو من قول لم يشرع بها  
 كاستسقاء فلا يشرع فيها بعده وقد اطلوع الشمس في الغروب والصلاة  
 للخطبة اي فلا تقرب اي لم يشرع في الاقامة بعد ذلك على هذا التناقص في كلامهم  
 وانما تمت صلاة الصوفى لم يطلوع الشمس لانه لم يبق بالليل ولا بعد ربه  
 كاستسقاء لانه في محل سلطانه ويقدم الكسوف على فرض انشع وقت ولو  
 جمع ولا يقصد به الجمع في خطبة بالراية **قوله** في حكمه  
 المستسقاء وما يطلب للهلكة وهو لغة طلب السقاء وشرع طلب منقيا  
 العباد من الله عند حاجتهم اليه واقله بطلق الدعاء اكمل منه بالخير  
 اليه **قوله** مسونه موكله فيهم بما يدينه صلاة المستسقاء ونقدم به  
 يدخل وقتها الموعود ما رادته والجماعة بالجماعة **قوله** لم يقيم ومسافر  
 وهو رقيق ونازع وغيره وذكر وانتي فمراعه وفرايد **قوله** ونحو ذلك  
 كلوجه ما نرا ونعاهد اي بالكييفية اليه من الصوم وغيره ان  
 لم تستد الحاجة وان لا اعيته صلاة وحدها **قوله** فكونه لوقا وناسه  
 لكان اولي **قوله** والتوبة في الذنب واجبة الا في الامام لها تأكيد  
 وشمل الخروج من المظالم في المال والنفس والعرض **قوله** ومصلحه  
 المعداد في الاخير انه تعالى **قوله** وصام عطف على التوبة فهو من الامور  
 به ولا يحس الصوم وغيره على الامام بامره ولا يسقط وجوبه برجوعه

برجوعه عنه ولا يجوز الفطر فيما لم يفسد من الرمي الا ان يتصرف به  
 وحاله شيء فيه **قوله** ثم يخرجهم لعل المراد اننا نصاب من الامور من بلخ  
 في اليوم الرابع اذا خرجوا فيه بصلاتهم في الغروب **قوله** فقامل من  
 الصبيان الذكور والاناث ولو غيرهم من ذواتهم وصومهم في حالهم  
 او مال من عليهم هقهم **قوله** والشيوخ والعجائز لعله في غيرهم يطق  
 الصوم او هو من عطف العام وهذه او المسلمين واما أهل الذمة فلا  
 يلزم بالخروج ولا يمنعهم لو خرجوا ولكن للخطا من المسلمين ويجوز  
 ان يخرجوا في يوم مفرد **قوله** واليهام ويصرفون بينها وبين  
 اولادها استغنى الصياح والضجيج **قوله** ونحوها كصلاة العبد في  
 الاثني اليه والوقت فينوي هنا لصلاة الاستسقاء ولا يفتي بالخروج  
 بوقت وكذا الصلاة **قوله** ركعتين واليكون الزيادة عليها جلالا ليد  
 من حجر **قوله** في كيعتهما شمل القرآن كحضر او ما يقرأ من سورتي وقت  
 واقتربت واقتصار السار غير مناسب **قوله** وصعد الاستسقاء  
 اي الكل وله الاقتصار على استغفر الله **قوله** بعيدها يؤكد لعطف  
 ثم ونحو الخطبة قبل الصلاة **قوله** ونحو الخطبة يدل على سهولة  
 ولم يكن بدو ولا اراد بالتحويل بامع التنكيس بدليل نصي المذكور ويجعل  
 بعمل واحد بان يمسك بيده اليمنى طرف ذراعه الاسفل من جهة اليسار  
 وعكسه وحمل التحويل بعد صلاته الثانية بعد استعمال القلابة  
**قوله** ويحول الناس اي المذكور في وقت تحويله فليحول المراه والخطيئة  
**قوله** ويكر اي الخطيئة بعد استغفر الله المذكور او مطلقا **قوله** ويجعل  
 بطون الائمة الى السماء عند الفاظ التمسيل والظهور عند الفاظ الادعية  
 كما في سائر الادعية ولو في غير صلاة **قوله** اللهم الخ والرحمة ومولانا  
 والهدى وصول الشرف المحقق الملاك والملك الاحد والنعيب



والمشقة والهدم بكون البال وفوقه الإنسان ونفثها نفس الإنسان  
 المهدوم والغرق للهلك بالمطر والطران بالظلمة المشقة الضلال الصغيرة  
 وفي نسخ والإمام بالمهدوم وهو مرادى أو مطلق الضلال والغيب المطر والمغيب  
 المبتدئ من الضرر والهدى السهل والمرى المجرى العافية والمربيع بفتح الميم  
 وكتبه بعد الرأى بفتح الميم وهو مرادى أو موقوفة أما معنى المأوى والمعنى  
 مأوى ربح الهام أو مأوى ربح فيه والسبع الشدة بدو الوقوع على الأرض  
 ليغوص فيها والعام بالخطوة موضع الضيق الكثير والطبق ما  
 ينشئ على الأرض جميع نواحيها والجبل ما يكون فوقه كل الجبال والرام  
 الذي يأتي وقت الحاجة إليه في كل من ألقى القدم القمامة والعابطة إلى  
 من الرخمة والجهد التورع والجوع وفي نسخة واللواشدة للمشقة والفساد  
 الصق والادراك للثقة اللين والصورة تخلف من الهممة وبركات السهم المطر  
 وبركات الأرض النبات وكوه والمدار الكثير المصالي وكطف البلاد  
 على العهد من عطف المحل على الحال ولعله أمر أن تنكوا أهل السرايا من  
 وتغسل منه أن صادف وقت غسل مطلوب فأنك بغسل اليد وضام  
 فيه أما ويندب أن يخرج للعلل المطر ويكشف بعد أعونكم ليصيبه  
 منه وينكوا ما شافوه وشابه من أوقات الصلاة **المعاني** وأينج  
 للرعدي كند سماعه وكه اللوق كما ذكره وهو ملغ عليه جمع من المحققين ولذا  
 يتعد نصره **وله** وهذه الزيادة لئلا يسب حال المتس من الاعتصام لئلا فيها  
 فإدخاله من حيث العظيم **فصل** في أحكام صلاة الخوف من حيث  
 أنه يحتمل في الصلاة فيه ما لا يحتمل في الأمن لا معنى أن له صلاة مستقلة  
 بالحد وقد أشار الساجي إلى ذلك **المستلغ** ستة أصناف بل يبلغ ستة  
 عشر نوعا فالحال الساجي هي الصلاة عند ما ثلاثة أنواع والمستلغ الأربع  
 من أعوان فهي أربعة أنواع أسقط المهم منها نوعا وهو صلاة من الله  
 عليه وسلم بطن نخل كما سطره **وله** في أقله الفرض ليس منه إلا

لا بد من صلاة نخل فيه أيضا **وله** اقتصر بعضهم من الخوف في ثلاثين صلاة  
 لم يزدوا السجدة **وله** في غير جهة القبلة أخرج بعضهم سائر بحيث أن كل  
 مرة من المسلمين ما يؤيده هذا من الخوارق النوع والحوار عسكان ومطير نخل أيضا  
 ولا يجوز صلاة توضع في غير محله كما قاله شيخنا **وله** فيصلى بالفرقة التي فليعلم ركعة  
 فإن صلى بمصداقه نامة وذهب إلى وجه العدو وجهات الأجنبي فيصلى بها  
 صلاة نامة أيضا في صلاة صلى الله عليه وسلم بطن نخل وكوتة المعصومي بالمسلي  
 في صلاة فليعلم في من والطلاق في يد يدها وهذه هو النوع الرابع الذي أسقطه  
 النص وهو يخرج في الصلاة السانية وغيرها **وله** تتم لنفسه بعدية للمارفة  
 عند ابتداء النبي من حيا وابتداء بعدد ركوعها وحول وبدء بها التخصيص  
 وتحت يرفقه الثانية واللام مستطرها في قيام الثانية مطول لقراءة قدر المخفض  
 تعارفة التي تقوم للثبات من الصلاة وهو جالس وليس المراد بها تعارفة بالسجدة  
 كما فهم بعضهم لما فات قوله ثم يسطرها الإمام ويسلم بها ويندب له الخافض  
 وهذا في الصلاة الثانية وفي الصلاة يعلى بالاولى ركعتين والثانية  
 ركعة فهو أفضل من عكسه الجائر أيضا ويندب بغيره سجود السهو وان  
 صلى بواجبة فكل من ركعتين كان أفضل خلاف ذلك جازع طلب سجود  
 السهو وسجود السهو يلحق من حضره أو تأخر عنه وهو بكل فرق فمقول  
 حال اقتدارها بدات الوقاع هو اسم موضع من جدار من عطفان وكذا  
 بطن نخل وكل منهما أفضل من عسكان ودات الوقاع أفضل من نخل هذا  
 اعتمدنا نحن الرمي وأصله وفصل ابن عبد الحق والعلامة صلاة عفا  
 علي بطن نخل **وله** وتل غير ذلك من أنها جعل أو شجرة أو عدد ذلك  
 صفين مثلا فيجوز ثلاث صفوف وأكثر ويجوز ما عدا أي في كل ركعة ما عدا  
 ويعتدل بهم فيها **وله** ووقف الصف الأول يسلم واقفا في الاعتدال  
 وإن طال للضرورة ولحقوه أي في قيام الركعة الثانية ويندب من طوا



هذا القيام بقدر قوتهم العلة وهم فيها لللبوق بعد القراءة بركعة  
ويجوز بالجميع فاذا هوي للسجود سجدة من كان عارضا في الركعة الاولى  
وجاز من سجدة اولها سوا الكثرة والنصف الاول والثاني سوا في  
كل منهما في موضع او تقدم للكثرة او لا تقدم المتقدم بغير كثرة افعال ولم  
يغفرها لعدم ورواها ويحول بغيره في ركعة صف وقوله في التناوب  
وعده مع التقدم ولا يخفى وعده وهذا في الصلاة الثانية وكذا في الصلاة  
والرابعة ويحل في الثانية للجمعة وفي صلوات كصفان كفي سماع اربعين  
للخطبة وان صلوات كرات الرقاع اشترط سماع ثلثي الخطبة ليكون في كل  
فرقة اربعون ويغفر النقص عن اربعين في الفرق الاولى في ركعة الاولى  
التي هي في الفرق الثانية في ركعة بعد الفجر قال لا يجوز له ما عدا  
الاربعين فابره وقال بخلافه لا يغفر النقص في حال التكرار ايضا **نصف**  
السؤال فيها حتى تحث **انها** في شدة الخوف حيث لا يلحقوا العدو ولو اوعم  
او انقصوا عطفه الاقام عليه خاص كالمسلم اليه كلام الشارع ولو صلوا  
لذلك سوا طنوا احدوا فان خلافة او بان انمعدو ولكن بغير حائل  
وضوا اصلاهم فان بان انمعدو ولكن كان بينهم الصلح لم يقتضوا  
فيمضي كل من القوم والجماعة افضل من الاعداد ولا يغفر النقص على اربعة  
بعد اربعة عنه ويغفر لهم الافعال الكثيرة كلها القتال تحت العار  
سلاحهم ان خلف من القاية فيجب عليه مع القضا على المعتمد ويحوز  
هذا النوع في كل قتال وهو بغيره بغيره من سوا او سوا او سوا  
بصل او هرو تداية او خروج من ارض مخصوصة واذا نال عدو اثم  
صلاته في محله كما في الامن ولا اقتضاه **وهو** له ذلك في خوف غيرة  
لا يترك الصلاة ولو ابلغا ويدركه عرفه لان بعضا المحصنات الصلاة  
وغيره بالجمعة فانه لا تقوت **في** في كل ما حل اليه

والله

لله وما لا حل في غير القتال ومعه انه هو سبب ذلكهما، وحكم  
عن الرجال ولو اختلفا قبل الحرب فله للرجل ان يستعمل ما يسهل له  
بعد علي وجهه استعمل الاكل واللبس عليه في وقت الحاجة والخلوص  
من شمله او تحت ما يسهل او غير ذلك، يستدريه ويوحى ما يستدعيه  
وسم عليه وليس له ان يذهب عن الرجل ويستريحه وان به فلول ما يوحى  
و. ستار بغيره وقوله يا ايها المحدث عن **فقد** وجب سؤاله في غير  
الكل من حيوان وجماد يمشي وعطش في شرب وعذبة وورث  
كثافة وكثرة الناس وخطب خضاه وارزاق وبقية دم ووجهه من اوجعت  
اوجعة وفي شربها تروى في اوجها من دم في اس فرجه ووجهه من اسوا  
و. وايضا يسهل عطف على الناس وقوله قد مر بعض اصحابنا في غير  
عقد من علي اخر بلالة الله عليه ولي يريسم اليك والاولى بالفتنة الى دونه  
وجرت من فضيلة والتاثير فيك فيه والى غيرك او حسب كل واحد وسرور  
المعسر ذلك منه العطف على حوز علي كسبه وفي **قوله** وجرت  
لحتم فيه ومؤخره عن الاستعمال كتاب ابي ادل جتني نظروا في الناس  
وتامل قومه بالنزوة اي الى حاجته ومنها الحكم ودفع عمل والمرد بالمدح  
يحمل على ما يسهل احتياج من قبل يد يد في السلاح يحل في سواه وهو  
غير من كافر اثنى وخمسين نيم بالذهب وقد عرفت من انواع الناس  
وساكن في دار الشارح قصور في حق و. حرم على رجل يوحى مع امره ووجهه  
بسمه الى ان دخل مع ي في نوبته من رجل استعمل في يد ما من امر كساة  
يدرب او فضله كسب في الهاس الصبي ولد ابي بولاد. وقت الشرب  
وكثرة في احتياج سوا علي الرجال اليه وابلله ويست وعي النساء او سوا  
فرضه الفلاني على عارة والغضبه كانه غيب الكوخام ولو لم يكن على الحاجة







والاربع منزلة وله من ملك مراح **قوله** واكثر من ذلك لما سجد في منزله ثم  
 قد في مراح او الثانية او السابعة **قوله** او السابعة وحدها باقرا **قوله** سجد  
 وهو اكملها والاربع بعكس منزله او نحو ذلك في الخصلة الاولى اي في  
 اقصر على ثلاثين **قوله** وفي اخره اي في الخصلة الثانية او السابعة  
 لا يخبرنا بسفره من الصلوة **قوله** في العلم الى ذلك هل هن في كلام المصنف  
 مع قوله ليعا مراعاة لقوله وتكون في اول الخ قائله الى وقد عرفت وينبغي  
 العامل بينه وبينه بالدرجة ثم بالصف ونرى عبد الاستواء والترتيب من دون  
 الترتيب عند فقيد الخس كالحني في الحسية كلك وعكسه وجعل الحني والصغير  
 الترتيب وعكسه وجعل ركن حليته وعكسه في ذلك الخواب الى ما يفت  
 وعيد الله ان اقتصر عليها ذكاته من ماله وليس يجوز عليه نفس ولا في ورثته يجوز  
 عليه ولا في ماله لبيد هياكل سيد كونه فيجوز تكبيره في كل حال في المرحوم كونه  
 ويكره ان يكون في الكبر في غير البيات كحل نحو عصم فوق كسبه او اسبغ في  
 في التذكرة المذكورة واثنان منها واربع القميص والي هو **قوله** او في  
 والمرة ومنه يفتي فكيف في الحسبة افضل **قوله** او في الكسب او في ستر خوة  
 الميت هو من هو وافتدائه فيه ثوب بستر جميع السعد الابرار المحرم ووضعه المحرم  
 وياضح وصيه باستقامته اد عليه مقوله ويختلف مدره المستقي على كل مخرج ويرد  
 في كل من هو استقامته في كل مخرج وعلى يد من استقامته في كل مخرج  
 سجدة فموت هو ويكره كسر موحدة سبب للماعل الساس ما بعده وضيقه  
 الى اصبع المومس لطاقم واعطاه من موهوب على المصنوع له وفي كل كلام الشارح  
 ان يكره مفتح موحدة سبب المجهول به ليس عدم ذكره عن حقيقته وقد شرط بعده  
 وعطاه من موهوب بايب الساس وهو بايب الساس مقتضى الماعل في كل مفتح بعده  
 فاعلم **قوله** وهو في اشارة الى به قبل مصوب عليه وهو في كل مفتح  
 به **قوله** وكذا عيسى به بقدر ايد به وهو في كل مفتح القلعة والي هو في كل مفتح  
 عنه **قوله** في من سجد ويقع الصلاة على كل كعبه مع الكراهة **قوله** في كل مفتح  
 فمن احد الكسرة لا يسجد ويومض في السبب به واستعفي عن ذكره في كل مفتح

رشد والكسرة الثالثة السابقة **قوله** وكذا اقراها الفاعل والمصداق عن النبي صومه  
 عيسى **قوله** واسد الميت وسد من كان بالسبعة **قوله** ولو كثر خصاله لم تظهر لوق  
 فلور في الاربع تسمى الكسرة الخمس لكان اولي بصحة يد من يدت بها ما هو  
 لسه في اريد على الاربع وله انتظار وهو اول **قوله** ويجوز قرأتها في الفاعلة  
 بعد في الكسرة الاولى فلو بعد الكسرة الرابعة ولا تحري لصلة هي النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعد غير الثانية وبالله تعالى الميث بعد غير الثالث **قوله** وقل لصدة  
 اي وكثير من يستند بصدر **قوله** اللهم ييا الله عقره متلفين **قوله** رحمه دكونه  
**قوله** هو عبدك اذا اذنه كرسول في الاتي هذه قبل وفي الخسبة هذه الموعود  
 التذكرة مطلقا على اربعة التسمي والتاثير مطلقا على اربعة التسمي **قوله** في كل مفتح  
 بعد **قوله** روح الدنيا مع المرحله في ايه فصح اي سجد **قوله** وهو في كل مفتح  
 ولما هو يجوز فيها الرفيع والمز وافتدائه بعد في كل مفتح **قوله** والمزاد من حبه الميت  
 وفي كل مفتح **قوله** وابت اعلم به هو تقويض الميراث الى الله تعالى خوفا من كرم  
 انتهي **قوله** في الواقع **قوله** فلو انك اي حاد ضيفا عندك **قوله** واستحرم سرون به ي  
 من يلزم المصوب ويكره كسبه الصفوسوا افره او جمعه وان كان الميت انثى به  
 غايه اياه تعالى **قوله** قد من اوقية اي سجد من ختمه ستر اي ستر سوال  
 السكين وعن سكر ختمه كما في ذكر كسرها والمومن مشر ومشر وسن ان يفت  
 على هذه احدى الله كسرها ويصير في البطلان بموت **قوله** اللهم احصه فوطه يوبه  
 وعظمة واعنيها وكفن بصورتها وافتدائه المصير على قنوبه ولا تقتل بعده  
 عقر من الجفن **قوله** ويقول في اربعة اي بعد هذا باو يس تطولها قدر الثلثة التي  
 قس وان يقرأ فيها الذين يخلون العرش ومن حوته يصحون في كل مفتح ويومضون به  
 الى قوته ودكته هو المور المعظم **قوله** لكي يسجد هذا الخ كان الصواب اسقط  
 هذا لان ويركبه لا تسن هذا كما لا تسن في مني من الصاة ورحمة الله من  
 وهي دلصه في الكيفية المذكورة **قوله** له ويد في الميث وجوب في كل مفتح



صنف للعلماء وحوا... من قبل ليس قبله... ويصفى جانبا للوارثين  
 او فتاوى من سلفهم وكسر الواحد أي هو من غير حرق ونحوه ونحوه  
 كونهما سبع مائة فرس ويجمع الميت أي قبل الوفاة القبر على حافة القبر  
 من الحرم حتى يصير عند حافة القبر بعد ما رآه فيه قربة ويسل أي يخرج من القبر  
 بغير أن يحد في القبر يرفق ويصح أي يوضع في القبر على جنبه وحوا  
 وكوه الأيمن أقصر فرس بعد أن يوق بالعين المعلقة أو المعلقة الأيسر أي حوا  
 لجهة الأيسر قدر فامة وسطه أي قدر فامة وسطه مثل معتدل باسط  
 يديه أي اللحن والحوار ربعه أو ربعه أذرع والوجه في القبر يوضع الركن  
 والسبع أي ما يمنع ظهور رجليه فتؤذي بالأحياء وتنفذ الجوارح لا تكله  
 وذكر هذين لبيان فائدة الذنوب وإن تلبس بها فليس يكون له مسدود في قبره  
 لا أحد... فإن دفن مستند في القبر أو منحرف عنه أو مستلقيا بغير حوا  
 في الجمع ما يستغنى عنه وسط القبر حوا باطلا يستعمله كل من أراد... ولا  
 يسي على أي يكره ذلك في غير المقبرة للمسيلة للدفن في غير مقبرته التي جرت  
 عادة أهل البلد بالدفن فيها سواء كان النافق فوق الأرض أو في باطنها ولا يجد من حوا  
 أسوجه ومن البسا الحجاب الذي جرت العادة تركه من حوا استلزامي حوا...  
 النبي والشهد والعلم... ولا يخص أي يكره ولا بأس بالطين ولا يوضع  
 ولا ينكح عليه ولا يداس عليه وأعلم أن وضع القبر في الأرض وغيره من الحشايش  
 لرجاء من دون ولا يجوز لمير وأصغره لضعفه قبل حفاوه... وتركه أي النكا  
 أقصر... ويكون النكا أي الجائر من غير نوح أي في صوت وأعلم أن النكا  
 بالقصر هو ما كان طارعا في صوت حقيقه مع عدمه في صفة كاشفة وهو مباح  
 للطلاق سواء كان مع حوا... ولا يملك أن يرفع صوت وهو  
 مكره عند شيخنا الرسل وهو حرام عند شيخنا الزاوي وفيه كلام يطول في الطول  
 لا يطول بذكره... ولا شق حوا... وهو المرد الجيب في النسخة الأولى منه

فتقصر... ومثله وضع نحو الطين ولطم الخدود ودفن الطائر ولا يعد  
 الميت حتى ين ذلك إلا أن أوصى به قوا... امتدت القبرية أي حضوره في  
 وعنده أي قليلة أيام قواه وشرعا أي والتعزية شرعا ما ذكره فيقال للكافر  
 لخص الله عليك أو خلف الله عليك ولتقص عددك قواه ولا يدفن إلا في  
 في قبري في الحد أو شق فيحجم ذلك عند شيخنا الرسل ولو بيع محرمة كأم وزها  
 أو اتفق جنس كان وأبنته وعند شيخنا الرسل وغيره أنه مكروه لأهم وإن  
 لظن الجسد أو انقعت المحرمية لأن يجب أن يجعل بين ما يبيع من النساء كثران  
 ونحوه وينبغي أن يعدم لجهة القبر لصل على قربة وسيد على غيره وفا  
 على بعضول وكثر على أي ولو حوا له وأما الدفن في الحشايش في حوا فإنه  
 من أذغال ميت على ميت ويكره جمع عظامهم لدفن غيرهم وكذا وصف  
 عظامهم ويكره الدفن أيضا في الحشايش في المنيعة فوق وجهه ردي القبر  
 في الأرض أو غيره وتذب الزبابة ولومس السامات تستعمل على حوا وقرة العوان  
 ونحوه ثوابه للموت والتصدق عليهم ويجعل ثواب ذلك لهم ولا بأس بالطين  
 بعد سوية القبر وتغني عنه الدعا ما تطلبت وتكره الأضنة المرفوعة وغير  
 عن تركه إن كان في القبر... **الحكم**... التي هي حوا في الإسلام وفرض في حوا  
 في السنة أنقشه من الحوا... وهي من الأربع القديمة بدليل قول علي بن  
 اسم عليه السلام وأدماي بالصلة والركاة وقد يذوق ما المراد...  
 الركاة كالتطبير كانه ليس بالصداق المعروف عنه فأفراجه...  
 النماز أي الرن في الدت أو الوصف أو الغير وتطالع عن النظم وغيره  
 قول... وشرعا اسم لما لا الأول حقيقة... ولأنه لو ذكر معه الدن  
 لشمل ركاة العوا... كانه كنه... وأما ما على غير الأول



# وقف لله تعالى على طلبة العلم بالانهار

انتقله به والطائفة المذكورة هم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية الشريفة  
 في خمسة اشياء هي في الحقيقة ثمانية وبه يشتم قولهم يجب في ثمانية ونصرف  
 الى ثمانية **و** ولو غير بالغ كان اول بل الاولي مذكورة للمصنف لقوله بعده  
 فتجب في ثلاثة احسان منها الخ **و** سميت مائتة لمشيها وهي تسمى مثلاً  
 ونحو نكته تسمى فيه على عباد **و** لانها اخضر من المواشي ذكر في القانو  
 ان ما يشبه اخضر من نعم لا يتا اسم للابل والعنق فقط وهذا يعكس ما قاله المصنف  
 والبشر وسما في حكمة تقدم بعضها على بعض **و** اي الذهب والفضة ولو غير  
 مصروى ويبقى فيها الزكوة **و** اربعة نكاحاً عروضا **و** الحاجة لا الواجب فيها  
 ولو من اجها **و** والمتولد مثلاً اشار الى ان المتولد بين زوجي وغريم  
 للتحية الزكاة اعتباراً بالافق ومثله المتولد بين زوجين فيصير الزكاة  
 عدد دكر بعض فيما بين بقرا وابل وغنم **و** فذكر في كراهية اي في حيث  
 انفسه في الدنيا ولكنه يحاقب عليها في الاخرة كغيره اركان الاسلام **و** لانه  
 مخاطب بالاعروج **و** فان عاد الى الاسلام وجبت له فداؤه في زكاة  
 وجبت عليه في حال الرد **و** لما زكاة وجبت عليه قبلها فوجب الجهاد من  
 ما مطلق **و** حرمه ذكرها هنا في تركه وان كان الملك يعني غيره  
 وملك حرمه المباح كاشي بالادوية والموقوف ولو غير معين والمراد من  
 الادبي نحو ملك مسجد وبيت دار ومنه اللوقوف من ارضيها **و** كالمسكن  
 يعني ابناء وبنين له لملك ضعيف المسمى على المرحوم **و** اشار الى ليس في  
 محرم وكان حقه ان يمتلئ به ملك فكانت فتاوى **و** ولو يعق كل شيء اعي  
 الصب والحوال وكان وجهه ان يقول فلو يعق احد في منزله فصار **و**  
 والسوم وجميع مائة عوجه وتوقل والاسلمه كان **و** بالاعتبار اساساً  
 لما **و** وبواسطه فدا عوجه سوماً يعني **و** بالاساسه غير **و** كذا في كلا  
 مباح هو عشرين مطلقاً **و** لولا يساويهم **و** الملوكة ولو حرموا او يفسر

# وقف لله تعالى على طلبة العلم بالانهار

المذكورات بعض من سبق لتعريفه السابق **و** ولان بعض  
 منه بالنسبة في صالح من هذه الصفة وهذا ظاهر كذا في قوله  
 وبعضه جعل هذا المال من امواله فافهم وجعل هذا الشرط في موضع  
 المسلم به ومنه بالسلم في قرينة صغيرة **و** وهو من مستقيم بالجم  
 نكته في القرينة الكبيرة ايضا على ان موضع السلم فيه قد حجب حقيقة  
 ويكره انكر ايضا لان هذا اسيا في كلامه وراجعه **و** فيه اي في الشيء  
 الذي ذكرت به اشروط الخمس السابقة **و** وفي بعض النسخ ويصح السلم  
 ان اسحقه الاول او الثاني والمراد من غالب الشرط بالآية ان يذكر في العهد  
 ما يبعد اعتباره من الشرط السابقة **و** بعبارة جوفها ان وعدت  
 وفي بعض النسخ هي زيادة وان يكون للمسلم به ما يصح بيعه وهو مستد  
 مثلاً **و** كذا في الحاجة لهذا الثاني **و** ان يصحح الى ارباب  
 في ارضي الحق بالاعمال الدالة على الصفات الآتية **و** ما سبق ذكره في النسخ **و**  
 ويوقال ان يذكر الخ كان اولي وصواباً **و** التي في بعض النسخ العرس  
 بان يكون من الصفات التي لا تسبح منها **و** غالباً خرج خواص كل شخص  
 وهو سواد العين من غير الكمال والبرع وهو سواد العين مع سحرها  
 والملاحة وهي تناسب الاعضاء والليح ذكر لقوله على العهد وبالكوبه  
 قايلاً **و** وبند ذلك فان فكر من ذلك اعتبر وحواله ويكره المرأة  
 المطلقة عالة امثاله في بلد وكذا في النكاح **و** ونوعه كركي  
 وان احتل صنف النوع كروي وجب ذكره **و** تقريباً ربح ليس محظ  
 كاي سح او ختم وخرج بهما لوان كان كونه ابن سح مسيبي مسلاً  
 من غير زيادة ولا نقص فانه لا يبيع ولو اخرج نكاحاً عنه وكان اولي  
 به مفسر فيه ويعتمد قول ابي روف في احتلامه وكذا في طهارة ان كان بالاحاء

رك



والا فقول مسدود ولد في الاسلام والا فقول الدمار فهو  
واللون والحد ذكر وصفه ولا ذكر **في** وفي اظهر  
وسمه لست ولحقها استلوا وبشرط في **في** غير هذا ذكر الوعد  
كله وكذا حصى معلوف بضم حذع وضمت من جزا و **في**  
وتعمل عظم مقتراد **في** والوعد وكذا بلده ان اعطيت به  
عرض وقد يعني ذكر بلده عن نوعه كعسل في العسل وادركه بال  
هو اوصاف للقول على لاصل وقد يقال الثاني ليس كعسله  
ووصفه والرقه بالرا كعسله هو اوصاف ليس كعسله  
لحيوه في بعضها والثاني عده **في** يحمل على الخام لا المقصور ومكة  
يحمل على السهم في المقصور بالاداء ويصح في المصبوع قبل **في**  
وكذا بعده بوجهين ويدكر في مروي ريب وجب نوعه في بلده وبلده  
وحرمة وعنفه وحدانته وفي عسل كالعسل وزياده كعسل  
وبه كالبض **في** ان يكون له لعلجة لهذا التاويل في  
من ذكر في الضابط له ان يكون معلوم اقدرا ان يكون ذكره في  
الوعد بعده فتان **في** كيد في كيد اسد فيه صابغ الحروف  
مسك والحوط في وقتها هو كغيرها من الحوزة في وقتها  
القول والتين فانه ليس ولا طيب واختص فتعني في ذلك **في**  
وتان بورق ومنه اسفد له قد يصح فيهما لا في وقتها و **في**  
ولا وعكسه فيا يصطفا كالحون ولا يصح لحيه في احد **في**  
ان فيا سهل فيه كاستي كسر الموحدة الطوس غير الحروف **في**  
المنح في الكين في الحرب الا ان يريد سور التعريف ويجري **في**  
و **في** وعدد و **في** كمال الان عرفه في **في** و **في**  
ولا يجوز تعيين كمال الان عرفه في **في** و **في**

من كور قد اعده سلوب فيه ومودارة اشترط ما حده من  
الشرط وان فاده **في** مرادنا شرط ذكر الحمل لا ان يهيئه لانه قد  
عدم **في** وقت حده بغير اي مهمه اي ان يرا وقت حده في  
به **في** وجب تسليم اسم فيه ذا ووجدك لوقت واداب  
يكون ذلك الوقت مما يعرفه كعاقبات او عديان كالعبد و **في**  
وحد يد ويحل على ماله ويحل على اوله ان قال اليه او ان يسه  
او يسه له ويحل لغيره ان قال اليه او عدا او عدا في فيه نه يصح **في**  
العقد والشهر يحل على حرق فان قد اخبره على به نفسه **في**  
يخاك اما ذكرناه هو بغير من كلام الله واما **في** وهو غير المراد **في**  
ولا نسهم اذ ليس اشترط ذكر وقت حصول الحل واما الشرط اب **في**  
به انه كقوله سوهل اليه كذا و **في** وقت الحول هو وقت الحياه  
فانهم واصل فقول الثاني كسهر كد ليس واحد من هذين عي مادكره  
ان **في** لوانه اقدم يد صوابه في قدوم زيد **في** ان يكون قدوم **في**  
ان **في** غيب على بطن وهو المسم منه في حل وجوه وقت وجوبه  
ويونا على اية من يد غير ولو اعيد اليه ويانفسه قبله اولافيه  
وله خيار في **في** **في** فلو اسلم فيما وجد عند الحمل بان لا يوجد  
اسما او وجد ناد **في** اخبرهم يوم العاشر واهتمت بل بارط في اشتا  
يصح ان يكون من الالف فاقاس **في** تسليم المسم فيه وهو ان **في**  
في علم الاضمار **في** ان كان الموضوع او فوضعه الموضع و **في** كسره  
من بلده الى محل تسليم موضعه يقين موضعه وان لم يذكر وقت ذكر  
غيره عمل به ولو خرج الموضع عن اصله يمين اقرب محل يصل اليه  
ويسوا السهم احوال او كالحل ويكنى ان يقال في بلد كذا ويوصل الى  
حوال السور و **في** الحاد ان مثلا وفاق في شهر كذا كاسر يا عتلة **في**



في ايمان غالب **و** الى موضح التسليم لو قال اليه كان لخصر واولي  
 ان يكون الثمن معلوما وهو اس المال كما في البيع فذكره كذا **ف**ل الشئ  
 ومثله التمايز حقيقته حاد في تفريق الصفقة فيصح فيما اقتضى كما مر  
 والمعتبر القرض الحقيقي والمسموعة فيصح فيما اقتضى الحال في غير ان  
 قبضه للمسلم اليه المسلم اليه او من المحل اليه وسلم المسلم اليه في المحل  
 ولو اقتصر للمسلم اليه المسلم اليه في محل التسليم وان كان قبل محله فليس الا تسلم  
 من قوله ان كان غرض صحيح والاخر على قبوله اخذه الحاكم كونه ط  
 اسعده اخر عن قنونه بطلان او عليه وعلى الا ان كان للقرض صحيح  
 للوئد ولو اجتمع بعد المحل في غير محل تسليم وجه الدفع والقبول وان لم  
 محله بونه او غيرها من لونه وانما **ف**اشافي الخ لعل لا يفسد هذه  
 عدم ذكرها بشرط مقتضاها ان ذكره يبطل العقد من وجه  
 في امة ارضين وهو احد الوثائق وهو احد الظلثة وانما ان الصمان وثبتا  
 وهي حو اليه والاولاد خوف ابا فلا **و** وهو لغة الشوب وشرب  
 جعل عن ماله وثيقة يدس يستوفي من عند تعذر ايفاءه لو قال هو  
 تعيق دين ما ان لم يفسد عو التركة كان اولى الا ان يقال هذا تعريف للرهن  
 الحلي **و** لا يصح الخ اشار الى ان الكنية حقة بل هي ومنه قن ومهرهون  
 ومهرهون به وصيغته وهي الاتحان والقبول وشروطه في البيع وان لا  
 يشغل على ما يضر ارضه والمرقن كان تحذير في ايد مهرهون او عدمه  
 بعه عند القول **و** وشروط كل من الراهن والمرهون ان يكون مطلقا بشرط  
 طوقا هل يث فيما يهونه او يرضى به لكان اولى لغيره اولى من ما يجوز  
 فلا يجوز له ان يرضى به او يرضى به بالصورة او غنطة ظاهرة فانه يحسن  
 الا احكام فيجوز له ذلك **و** ذكر المهم ضابط المهرهون الخ لو قال

في المهرهون به لوفي بالمراد ما ذكره المصنف وبقيته الخ كان فنام  
 وكلها ان يجهل حاله فانه يبيع رهن المنفعة ولا الدين عند من هو  
 عليه ولا يدير ولا المعلق عتقة بصفة يمكن سقيا حلول الدين  
 الا بشرط بيعه قبله ولا ايسر المرفوعة ويسمى من يذوق كذا  
 المهرهون امانة يتيها او يد غير يتي فيجوز رهن اعدتها وبيعها عند  
 حله وهو المهرهون بها وهذا جميعا اخر ويذكر ان من عي  
 قيمها بالسهه وثلث كذا به اشاع وقبضه بقض كذا وهو  
 المكاتب والموقوف وام ابولد وخوها **و** لعل لا يعيان المصمونه لسو  
 سكت عن المصمونه لكان اولى ليشمل غيرها كما يودجه الا ان يقال  
 انهم يبيعون ابا ولي وبطل الموقوفه فاذا اشترط نواقض في وقعه  
 لا يخرج كمن يرضى فاذا اراد الرهن الشرعي بطل الوقف او اراد مطلقا  
 يكون جائزا لافق عن رده لم يضر وعمل بشرطه ان لا تعد اياها  
**ف**ل **و** لعل لا يفسد الخ لا يرضى به يرضى في امرهون به كونه رهن  
 بتمت الاثبات ولو ما لا يفسد من البيع في مفسد الخ لا يفسد فقط  
 مخرج ما بين الاعيان كما مر وبالثابت ان المهرهون ما يستحوضه او يمته  
 ارضه في اخذ وانه مذكور في الكتابه وجعل له حاله قبل مخرج من المهر  
 ففعله الشارع غير مستقيم لانه ان اراد يدين السر لا يمان فهو  
 من اذانه وعدم صحة ارضه به وما من المبيع في ماله الخيال اذا لم  
 يكن مضمونا وانما لم يبيع ارضه به لعدم التمسك فيه فنام **و** لو يرضى  
 ارضه فيه اي في المهرهون قبل القبض بالمهرهون كرجعت فيه او  
 ابطته ويتصرف يثافي الرهن كهيئة وهي ولو غير مضمون  
 وكفاة وتدير واحبال واعاق وقوها لا يفعل كوطي ولا يرضى  
 وموت عاقده وجنون وانما وايق وخوصص **ف**ل **و** فاقض  
 اي امرهون المهرهون باذن ارضه عن الرهن ونقد يه عليه ولو



انفلا في قبضه عنه وهو يد الرهن او امر يقى وقال الرهن غصته  
او قبضته عن جهة لغيره صدق بيمينه كما يصدق في اصله وصفته  
من يبيع اقباضه وهو من يبيع عقد للرهن وللعاقبة اذ انة غيره فيه لم  
يلزم اتحاد اقباض والمعض فلا يبيع اذ انة عند الرهن غير المكاتب  
لزم الرهن اي من جهة الرهن فقط وامتنع عليه الرجوع ولا يبيع بشرط  
نزول امك كوقف او حصه كتردي ويمتنع عليه القبض والا عتاق اذ ان  
كان موصرا فهو فيسند عقده ويا يبلده لو جعلت وتفرغ القيمة وهذا مكانه  
والالم ينفذ ويبعوا الحقوقي الا بالادان انك الزمان فالرهن حسي  
سب ولا قيمة عليه فيه ولا ينقصه كركوب وله استرداداه كركوب وله  
لاسترداد الا مع التهمة ولا يمنع من مصلحة للرهن كمنعه وله بادان  
ما يشرطه الا بالاعتقدي اي بالتفريط في تلفه كخروجه على الماء  
حتى يقضي عليه ان احدثت الصفقة وارا من والريقت والدين ورا من  
تقدر الموهون كملانة عسدي على دين واحد او بقدر المستحق كالمهر بها  
بوت الرهن عن زينة فدا يملك شي من الرهن بوفاء عنهم حصته و  
اعتق شي من رايك ما يحصه فلورهن بضمه يدين ونصفه بالاس  
فبراس لحدها انك فسطه ولورهنها عنه ما عند شخص يدين له عليها  
وادي لحدها ما عليه انك بضيبه ولورهن عنه عند اشئ فبراس  
دين لحدها انك فسطه  
في احكام بيان الحجر وهو انواع  
كثيرة كما ستاتي ولعل اقتصار الشارح هنا على حجر اسفمه والمفلس وان  
حاش كلام البص كونها من ضرب القاضى عليها اطلاق غيرها ومحل  
البص الحجر على ستة من اشئ من اعيان المشهوره فلا يدين في ما سب في حجر  
فيم اذا مصلحة شخص نفسه او غيره كما ياتي والطرف بقوله عوسه  
محل في حجره او غيره اشارة ومحل له نقبا وهو غير مناسب ولكنه  
مستقر كونه اعرابه تقريرا وعسره اي السعيه بصرفه

بصرفه في عمر مدياره وهو الوجه المحرم ومنه يمدني من  
او حجر بصرفه في اعيان واسباس ووجوه لا يبرر والمفلس  
وجوه منه مصلحة الغير وكذا الاثبات بعده حرق ثلاثة فتمه  
واعتق عليه مصلحة عليه بطلب العرق او طيبه وعي وليه من  
وحيث عرق الحجر لطلب من اعيان او مفلس او غير في الحجر  
عندهم انكسره اذ يكون لاهم الخنس ويعتبر كونه عينا لادى  
هناك في رايه عسره اليه العيني والديني الذي سب في رايه  
وامر طالع الذي يملك وما يحصل من سلعها كمل ولا حجر  
ما ينافع وما يوجب ولا يدين اياه ويوفو رايه عليه وبذلك  
الدين ان يمل اللعلي لحد ثلاثة الميت ومن من عليه لوق والمرتان  
ان لم يوت به بالمركة ويصدق بيمينه في اعسائه ان لم يعرف  
لرمان الا فلا يدين اليه وبما يحبه مصلحته وقلاده وبكره  
بما احتاج اليها وسرك له دست فبالا يوت به وهو مقرر  
ومن يد يمل وتكعب وتزاد في حواشها حوصه وبالرغم  
يكتب كقيمة الدين بقتضيه حاله ولا يبرر ليمه  
والمرسوم المحرق عليه اي الذي به مرض محرق ولا يبرر  
او غير محرق ومات به والحجر عليه فيما زاد الى واليحتل الى  
ضرب قاضيه لاه من الحجر عليه شرعا لاهسا تلك التركة  
لان اعتبار تلك ما به عنه الموت لا عند بصره بوصية وعوها  
وان كان عليه دين مستغرق في لاه الدين بغيره على غيره وحيث  
ان ذلك لا يمنع من تصرفه في الثلث واعداي ابريق ولو كلنا  
والحق في حجره منه وليسده فلا يبيع منهم بيع الى اشار الى ان الكلام  
في التصرف ابي فلا ينافي في حصة عبادة الصبي المهر واديه في حول



هو ايمان هدية من مائون وافرار كل موجب عقوبة وبلحق بالانوال  
والولايات والشهادة والعقود لم عقدا النكاح من السفينة باذن وارثه  
كما انما اراد الله بعد ويصح من السفينة بقروايات اخرى تدك في المطويات  
وبرتفع حجر الجنون باوقافته وجر انصبي باحتماله او بلوغه خمسة عشر  
سنة ذكر الكايات او اثني وياحيض في ان التي فان بلغ عمره سنين دام الحجر  
عليه الى ريشته وجره الان سعة ويقال له السعيرة الممل وبقال لمن  
بذر تعد ريشته سعيه ممل ايضا لكن بعد انصرفه صحيح كالرشيدي  
هتي حجر عليه انما في قلابد من ملكه دون تصرفه في اعيانه ماله  
ان كان في الحياة ابتداء فيصح اقراره بعين ادين ان السعة الى ما قبل  
الدية وبعقوبة مطلقا ويصح تدبيره فوصيته ونحوها او ركة بعد  
فيه مصلح للمفريا ويشترى فيما لا يدع الثالث اي في غير نحو وصية  
الموت فبما دس اداة بغيره الورثة وان كانت اقل من الثلث  
هنا ما يعتبر ذلك اي المذكور من الاجارة والرد بعد الموت ولو لم يشتر  
لفقد من كان مستقيما صدق بيمينه فتبطل اجارته في اية  
على الثلث وتصرف العبد في ارضين ونواحي باطل بغير اذن  
سيده ان كان من الاموال اما العبادات فصح بيمينه وان اخذ  
السيد منها واما الولايات ففانما تصح منه وان اذن له السيد فيها  
يتبعه اذا اعتق له كله واسير ورثة افيما لزمه برهني مستحقا كبيع  
وقرض ولا يتحقق برهنيه في بيع فيه فمهر على السيد ماله بغيره بكل  
الهرج من ارض جنانية وقيمة ويصح ان يارث بعقوبة فيقطع لسرق  
ولا يلزمه المالك وان اذن له في النكاح او في بيع ممل مثله ونقصه  
على مقتضى النكاح وتعلق مقامه بالاجارة وكسبه ودمته و  
ملك العبد يملك من سيده اذ كان  
الصالح وما يدكره وخطه يتعدى للمتروك من ذريته وولده وبعلى  
والا وهو يري في ساير عقود فكون بينها واما في ماله وهبته

وهبة وافرار وغيرها وشرطه سبق خضوعه بين اشد اعيان  
ويصح الصالح وفي نسخة ويجوز الصالح مع ماله فزاس  
وانما امر به ومثله فامة لجه واه من المردودة وخرج به  
به انكاره واسكوت فلا يصح الصالح معها وان اقر ماله  
وليس من الاقرار صالحا على تدعيه ويصدق من ادعى  
علم تبارك الله الا **قوله** لو ما يصح في نوب **لغوه** وهو  
ان ان وقع من دين على بعضه ويصمي صاح حفيظه ويصح  
انما من دالط فاباسفاه ونحوها اي مع لفظ الصالح  
كمثوله امر انك من نصف القصر وصالحك على نصفها  
في بخلاف هذا لا يجتهد الى انما بخلافه اذ وقع سقط  
اي من وجهه ومما وشد هو غافل لما لو صالح من  
دين او دين على دين او عين ماله اي دينه فمتراس  
عليه مع شئوله لخص اخص بغيره بل وسائر ان  
او مكان ادعي او هو غافل لم يصح من عين على عين معينة  
غير موافقة في عدة الربا وكذا لو صلح من الدار على شئله  
او قسمة حيا وفقره على ذلك يري في حقه ولا ساقفه سادس  
قوله وجري عليه حكم البيع فينمى مال لو صلح على اما  
ايضا على ثوب او اقد خوصوف في الزمة فان داره  
لفظ السلم وهو يجرى فيه احكامه وان صلح بينهما  
على منفعة عدة شهر مثلا فهو اجارة لها بغيرها من  
المدعي عليه يجرى وان صلح على منفعة شهر او حيد وفوق  
شهرها بغيرها من المدعي لغريمه وان صلح على ركة



ابق مثلا فهو حاله وهكذا وان ساله من دين على عيني فهو  
من بيع امره لمن هو عليه فان انقضا في غلة الربا وحب التقيين  
في المجلس وصالحه من دين على دين اساءه الان مع وسيله  
تعيينه في المجلس او على دين سابق فباطل هو ولو لم يكن  
على بعض الدين المدعى فله ان يرضى به ويسمي صلح خطيئة  
ايضا ويصح بهذا القصة مع انقضاء الصلح ولفظه وجهه وكذا يقول  
ما رواه ان الصلح بين المدعي والمدين بشرط صحة ما في دينه  
ايضا وان كان بانه المدعي عليه وبجمله فهو كالم او بال الاجنبي  
الا ان دفعه من عن موكله بغير اذن او بغير اذنه فشرعا لا يضر  
بصلح او به اي مع كسر التنية ويسمي ايضا بالصلح في الدين  
كلامه اشعار بانه مضاف فان لم يكن في مضاف اوله يكن ناسدا  
فهو طريقه وقد وله فيها بغيره ان كان فيه سيد او جوبه موقوف  
عني اعموم او جوبه موقوف من اوله الى ذلك الموت فثبت  
لا بد من ذلك اي الصلح بالمال الحلال  
الجمعة في واحدة بعد الام وهو سنة من كونه بالعين المملوكة والجمعة  
بعد اتمام ما له لا بد له من اتمامه وجمعة الساباه وهو سنة بعد بيعه  
دا طين كالحمل مع اخشاب المملوكة بغير الميم وكسر استلزامه  
وهي اخر وفه بالحاء ذ والجمعة المعطى عند العاقبة وسمي الموهبة المحررة  
وله اما انه في جميع الى اخره بغيره كذا في شوارحه الميم  
هم ولا يجوز لاحد سارا طوا حفرة او غرة متجرة في شاربوان  
اشبع فان الامام لم يصر المارة وكان لغزو المسلمين وشارع  
الحفر والحر ان لم يصر وكان لغزو المسلمين وشارع في ذلك

من دين على دين على ما لا يبيح اسلم عليه مال لان الغزو لا يفر من بعده  
فما بدت بشرط الخالي من خوصه واما فهو كالم في ما  
**قوله** وقر من الشر كالم في الخالي من خوصه واما فهو كالم في ما  
و يجوز تقدم الباب الى جهة راس الدرب بغير اذن الشرطان يستطرق  
من الباب الاول بانه سده او سمره والاقلا بد من الاذن به  
جوز تأخير الدار جهة الدرب سوا سده الاول او بال اذن ولو  
بال والمحتقر في الاذن منهم من بانه بعد من اراول عن راس الدرب  
و يجوز بغير اذن من لا يوجب ذلك ان يفتح فيه بالمرور سده بان  
جميع اهل الدرب وله مصلحتهم عليه بل بال ولهم الرجوع بعد ذلك  
ما من مقي غاوا ولا عزم عليهم ويجوز فتح اللوات والخبائيل في  
حد ارضه وان لم عليه اراطاع على حر حراره والحاف في بيتي  
في ماله حد ارضه بل لا يسمع من ربه منها في لو شارعنا  
حد ارضه بغيرها فهو لمن علم انه يبي بغيره او اقام بغيره او حنف في  
الرد والاقوى بغيره ما لا يابله **قوله** في اقام للراية  
واراها سنة محيل ومحال ومحال عليه ودينان وصيغته وبي  
قبولها على مقرر لا يبيغ في ماله **قوله** وشرعا تفعل الحق اي بصيغة  
قلو قال فقد يقتضى فعل من دعه الى اخره كانت اول  
وشرائط الحق القاربعة لا يخفى ان المصنف خطيئة الشرط والاركان وهم  
مخير قبا حاسبق في الجملة هذا ان كان يعني ان كان كايول  
حتمه ما بعده فهو حر من ان يصغره فممن وان يعني ما دل عليه  
الايجاب فهو شرط يكن لاد لانه عليه بغير الصيغة فليل **قوله** وهو  
من عليه الدين اي بالدين المحال لا المحال عليه وهو من عليه  
دين المحيل واما لم بشرط ربه لانه محل لغو ولما حده استيفائه



بأي جهة شاء ومنه يعلم صحة الحواله على الميت بان خراب ذمته  
 بالنسبة للسلطان ولا يصح على امره شخص محال عليه ولا يصح  
 بالوكالة من الساعي في الله وان كلف النصاب ولا يصح الحواله  
 على من دين عليه وانجاز قضاء الغير بغير اذنه فهو انما لا يصح  
 بمن دين عليه بالاولى وهو قول المحال هو يتكلم في الامور  
 المدلول عليه بالرفعي السابق وبه تم الصيغة وكون الحق  
 امحل ما لا لو اطلقه او عجمه بدين المحال عليه ايضا كان وجهه  
 بغيره ما بعده فكل والتقدير بالاستقرار الخ مذكوره من  
 الاعتراض مبني على ان المراد بالاستقرار عدم تطرق السقوط اليه  
 في المستقبل ولعله غير موافق لما اراد به تمام حله عليه فيزد من  
 استدان قبل ابد خول ولا جره قبل استيفاء المنفعة ودين السهم على  
 المكاتب غير محكوم الكتابه ومن المبيع في ضمان الكتاب بالسخاويه  
 به او عليه اجاره وبها يتم الملك فانه قال الرخمة ولعلت بحكم  
 في ابيع الضماني ودين اقرب وغير ذلك ويخرج به جعل الجار  
 قبل ابيع ودين الكتابه ولذلك كان رايه فيه بغيره يصح ان جعل  
 امك يمسك بها على ارضي ولا يرد دين المسلم ولا يسعاه لا يجره  
 بعدم صحة الاعتراض عنها على امواله على اعتبار البروم الذي عدل  
 اليه النووي عن كلام ابيه الذي ذكره الشارح فيما مل اتفاق ما  
 اي يشترط اتفاق الدينين فيما ذكره في علم العاقدين وفي العقد  
 وفي انواعه ومنه ان يحل خمسة عشر على خمسة عشر فلو جعل العاقد  
 او اقله شيئا من ذلك او عقدا غيرهما لم يثبت بعد العقد في الله في كل  
 وخرج بما ذكرنا في دين او ضمان او اشتهر ولا يقتضي دل سعة الرهن

وبما اشترط بها ولو شرط في عقدنا ان يمسك بغيره كذا لو  
 مشريه غير مجلس او شرطه وبما ايضا المحال عليه لو فيه ترك  
 بغيره وخرج المحال وهو وجه من صيغاته وفي قول الشارح  
 نظيره لم يرد على المحال وان شرط بغيره في الله وفيه  
 الشرط ولو شرط في العقد ان يكون بشي مما ذكره في الله وفيه  
 في اصل الحواله او ابد له بصفة محله  
 بالحق في المحال ليكن له لا يثبت  
 من ردف به ولو قال اذا التزمته بان وبما لغة لا التزام فتميل  
 في شرط التزام ما في ذمته الغرض من اتي به بغيره بغيره  
 ويوقال عقد يقتضي التزام الخ لانه لو كان في ذمته ضمانا بغيره  
 به ومضمون عنه ومضمون وصيغه وشرط ايضا في اتي به  
 استصرف بان لا يكون محمولا عليه بغيره بغيره بغيره  
 له في عين ماله ويصح ضم في حق يادن سيدة بالسيدة وكذا المهر  
 ان لم تكن بها ياه او كان في بوقت سيدة لغيره بغيره بغيره  
 وكذا المكاتب ولو بلائذ وبما يدين ضمان المكره ولو كان سيدة  
 وشرط للمضمون ان يهرقه اعهاد ولا يشترط رضاه ويكون في  
 وكيله عنه ولا يشترط في المضمون عنه معرفته ولا رضاه على ابد  
 وشرط ايضا في ان تشتر بالالتزام ولا يصح بشرط براه ان يمسك ولا يعلم  
 ولا موقته ويصح ضمان الديون الخ هو اشارة الى شرط المال المضمون  
 وبما علم صحة ضمان الخ لا يثبت المحل وعكسه ولا يلزم جعل  
 وخز في الديون اللعان فلا يصح ضمانها الا ان ياريد الالتزام بها  
 في كمالها والتقدير بالاستقرة الخ قد تقدم ان عاقد  
 بالاستقرار عاقد الملك فلا يرد ما قاله ولذلك يصح ضمان الدين الذي  
 على المكاتب بغير سيدة وخرج بحكم الكتابه وجعل الجاهل قبل العاقد



من العمل وانما صفة ضمان ثمن المبيع في زمن الخارجه هو واد على  
 كلام المصنف وكلام النووي فلا يصح ضمانها في المجهول جنسا او  
 نوعا او صفة او وقتا او كينا كاحد الدينين بغير تعيين ضمان الدية  
 المجهول لانها يرفع فيها الي صفة غير هاتفا فاعلم الشارح في كلام  
 المصنف منطوقا ومعنويا لا يستقيم فتأمل في مطالبة من يتسلك  
 الدين او بعضه الضامن وان تعدد ولو مترعا وكذا ضمان  
 الصالح وهكاهذا يعني ان المضمون واحد تعدد محله وبني برب  
 احد في ابري الاخر وكذا الوارث الدائم الاصيل بخلاف عكس  
 اذا كان الضمان والعصا باذنه وكذا لو كان الضمان وجهه باذنه  
 بخلافه انما الم باذنه في واحد منهما او اذنه في الاد فقط بغيره في  
 اذنه بشرط الرجوع بوجه بغير الرجوع ان ادي من سهم الضمان  
 ولو ادي دين غيره باذن من غير ضمان رجوع ايضا والرجوع بوجه  
 في العرض والرجوع الماعزوم كقولهم بفلان لا تغيبه الا اذا  
 المجهول لا يستقيم لانه مما يجب ولا يجب ولا ضمان بداهة  
 بحت كعقبة الرقيم في العند وما سيقضه الادل للشيخ  
 بفتح الدال والراو سكونا المبيع بعد قبض الثمن وعكس  
 ان خرج اي محال للمنفون من مبيع او ثمنه او ثمنه او ثمنه  
 واذا اصرع بضمائه عن احداهما لا يقفنه عن الاخر واحد فخرج وجه  
 مستحقا في احكام الكفالة وهي من الضمان فكيفها  
 خاصة بالادان وبقال لها كفالة الوجه كما ذكره وضمان الاحضار  
 والكفالة بالبدن او بجريه الشايخ او الذي لا يعيش بدونه حق  
 لادبي كعقاصي وحدائق وكذا الحقوق الدايمة والضابط ان يكون

لا يشترط ان يكون

ان يكون عليه ما يستحق به حصوله على الحكم عند الاستدعاء ولا  
 يشترط العلم بقدر المال والجنس ولا غيرهما وخروج جها لادبي  
 حق ادمه تعالى الي فيه نظر احق الله تعالى بحق الادبي تمام الكفا  
 ببدن من هو عليه اللحق حق الله كما اشار اليه بالتمثيل عند السر  
 وحد الشرب وحد الزنا واعلم انه لا بد من ان يكون المضمون بنفسه  
 عاب بعده او مبيع او اذن واية او طرقة اذ لمات قبل دفعه لا يشهد  
 على صورته اذ الم يعرف اسمه ونسبه وتعيين محل الكفالة ان يصلح  
 للتسليم والافلا بد من تعيين محله كالسليم وفي الكفيل يتسلم  
 المضمون بالمانع كقلب كايان وهو من المصدر المضاف الى فعله  
 بان يحضر المضمون ويسلم نفسه عن الكفيل والمضاف الي من قوله  
 بان ياتي به الكفيل مسوا طب منه او لا ويلزمه احضاره بطلبه  
 ولو من مسافة القصر ان عرف محله وان الطريق وبمهل مدة ذهابه  
 وايابه واقامته ثلثة ايام وان مضت المدة ولم يحضر وجب الي تعدد  
 حضوره او وفاة الدين ويرجع به اذا تعدد حضوره لانه لا يبرئه  
 المانع حتى لو شرط في الكفالة انه يبرئه فسدت بل لا حل لكفيل  
 بقوة او غيرها في احكام الشريعة بفتح الشين وكسرهما  
 مع اسكان الراو بفتح الشين وكسر الراء وغيرها ثبوت الحق ك  
 اي عقد يقتضي ذلك ما كانا عاقدا ان ومالان ومبيعه ومشروط  
 العاقد صحة تقصيره لنفسه في وكل فيه او توكل ومشروط المبيعه  
 كونها اذنا في التجار ومساقي مشروط المان ولما العمل بقواعده وكذا

له

نه



أربع وهي أربعة أنواع شركة ابدان بان يشترك اثنان يكون بينهما كسرها  
سبعة منها وشركة معا ومنه بدلك او بمالهما وعليهما ما يخرج من من قروم وشركة  
وجوه بان يشترك وجهان او وجهيه وخليل ليكون بينهما ان يشترى  
بتساو او تفاوت وهذه الثلاثة باطله وشركة عنان بكسر العين على  
المشهور من عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي الصحيحة ولذلك اقتصر المصنف عليهما  
على ناض لا على الشرط كون المال ناضا وهو لغة النقد ولو غير مضرور  
وكونه من الذهب والفضة او غيرهما ولا يقع في تبر وهو من النقد  
فيلخصه وهذا على انه متقوم وهو من جوه والمال انما يقع فيه  
الشركة فيه وكذا في الخي والسائل فما ذكره الشارع مراعاة لكلام المصنف  
وكما بينهما جوه لانها من المثل المثار اليه بقوله ويقع في امثلي  
استقوم فالمراد ان لم يكن مشتركا بينهما بل يشترط جوه والافان شركة فيه  
صححة بالاولى من الخلط المذكور ومنه ان يبيع احدهما جزءا من  
عرصة محررة معين من عرض الاخر سواء اتفق الخزان في القدر والاول  
واثنان ان يتعاقبا مراده من هذا انه لا يشترط تساوي المالين في القدر  
مع انه معتد بحالة الاختلاف بحيث لا يمتدح ان عند احد من فخذ  
وامر بخلطهما وجود احداهما قبل العقد وان ياذن الى  
فالشرط كون الاذن في التصرف لمتجارة او مطلقا وكونه غير  
مقيد بحصة واحد بهما فان شرط ذلك بطل العقد ولا يكتفى بالاذن  
في البيع ولا في الشراء مثلا وعين كالمع ان الاذن بعد الخلط  
فلا يقع قبله ولعل لكل يحتاج اليه ان كان كل منهما متصرفا ولا  
فيكون اذن غير المتصرف له يتصرف بلا ضرر لو قال يصلي

بصلحة فكان مستقيما اد لا يصح البيع بثمن المثل وثم لا يثبت بالكثر  
ولا يباحر بالمال بغيره ان ذكرنا بطل التصرف بتوقفه على السفر  
فله السفر اليها بلا اذن لحد لم يقبله وفي نصيبه قولان  
تفريق الصفقة اصحهما الصحة في حصة المتصرف لا في حصة شركه  
على قدر المالين بالقية ولو في المثل ولو لم يظا قعير بربا  
بغير من بحسبته فالمرج فلهما اثلاثا وكون الرج له لا يتوقف  
على البيع به وانما المضر شرط خلافه في المثار اليه الشارع  
لم يقع ولكل منهما اجرة مثل عمله في مال الاخر كالمقراض  
والمر فلهما متى شاءا والشريك امين مالم يتعدا ويستعمل للمال  
المشترك والا فهو ما مستعير ان كان ياذن الاخر والا فعاصب  
ويقبل في غير ذلك في الرد وعدم الرج وتلعه وشرابه لنفسه  
او لشركه ويصدق ذوا اليد في ان المال اذا ادعي الاخر انه  
مشترك او ان في عليه ولو قليلا ومنه التصرف المعروف  
ومنى حصل غول لم تعد الشركة الا بعقد فرج لا ينزول العازل بغول  
في احكام الوكاله وفي الشرع تفويض الخ  
فان كانا اربعة موكل ووكيل ويوكل فيه وصيغه وشار السائر  
الى دخول الثلاثة الاول تحت قول المصنف وشار السائر  
من يصرفه لنفسه جاز يصرفه عن غيره ومنه الولي في مال المحرور  
وكلي من يصرفه فيه الشخص لنفسه جاز ان يصرفه عنه  
ويلزم من ذلك وجود صيغة يخرج عن الفضول وهي بالتعاطي  
احدهما والفعل او عدم الرد من الاخر ولو على التراضي فتأمل بغيره  
ليست منى من الكلية المذكورة طرد الطارعة فلا يوكل في كسر



الباب وتقل الحد ارشلا والوكيل القادر والعبد الماذون له والسفينة  
 الماذون له في النكاح وعكسا الا في بؤكل في التصرف في الاعيان والمحرم  
 يوكل الخلال في عقد النكاح بعد التحلل ولا يصح من صبي الى نفسه يصح ان  
 يكون وكيل في اذن في دخول دار او ايمان هدية وغو ذلك حيث كان  
 مومنا ويصح ان يوكل في ذلك اذا عجز عنه كغيره بشرط لو كان  
 فيه زيادة على ما امر ان يكون ما يقبل النيابة بان لا يكون عبادة  
 لها او تعلق بانها كصلاة وامانتها وحق بملك خو من وايدا  
 ويندر في طهار وشهالة وغو لفظ اب وتند من الاساليب معينة  
 الا في ومثله العرة وكذا الخمر الميت غير الصلاة عليه وتزويج  
 الرأه كذبح اخيه وعقيقته وتفرقه كحان وسد باب وان  
 يملك الموكل ان يحال فلو وكل في بيع عبد سيملكه الى ان اتعاكس  
 هذا العبد ومن سيملكه وطلاقه هذا الوجه ومن سيملكها ويشترط  
 كون الموكل فيه معلوما ولو بوجه كبيع ابوالى وعق ارقاب لا يجوز في  
 كل امور او كل مكيل وكثير بشرط الوكيل ان يكون معلوما لا هو وكله  
 احكاما لا يصح من غيره يصح تعلقه وكله في بيع كذا او كل اسلم على  
 الراعي ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهرا الا تعلقها كذا اذا  
 جار مضان فانت وكيل بعين ان تجزها وعلق التصرف في بيعه نحو  
 وكلتك في كذا او اذا جار مضان معه والوكالة عقدها يزول  
 بحمل . . . من غير ان ياتي شاذ لو نذر التصرف في المول كمنضتها او  
 اطلاقها او غزلك او عزلت نفسي او غير ذلك نعم ان لم يعل غزل  
 الوكيل نفسه ضياء المال الموكل به لم يهرل قاله الا ذري

ونصح

وتنسخ موت لحد من ومنونه وانما به وطور ورق وعمر سنة وعمر  
 فلس فيما لا ينفذ منه وبضيق في نحو عقد نكاح ونزوال محل التصرف  
 ذالك البيع وقفا او منفعة كايار وتزوج ودين وهبة مع قبض  
 فيها وبعد انكارها بلا غرض والوكيل امين ولو جعل فيصدق  
 في دعوى اللطف والرد على الموكل ولو بعد موته مافظ الى مامقا  
 اولى بالتفريط بمعنى التعدي لانه اعم فيضمن وان لم يام كان يركب  
 الدابة او يلبس الثوب وله التصرف في بيع التعدي لعموم الاذن فيه  
 ومن التفريط تسليم البيع قبل قبض ثمنه مالم يكن باذن الموكل او امر  
 حاكم براءه واذا عاد اليه بعيب لم يبرأ من الضمان ولو وضع العقد له  
 بعه بالاذن السابق وتخرج من الضمان ولا يجوز ولا يصح  
 وانه مطلقه خرج المعقده فيبيع ما يقده فيها يقن للمثل نعم ان  
 ذلك لا عيب في ثمن الخيار لا المقتري وجب البيع فان لم يجعل انفسخ  
 العقد الاول وان لم يجعل بالراغب نقد البيع لا كاشا اليه نقد  
 البلد اي بلد البيع كتحير ان استويا في المعاملة ونفع الموكل واللا في  
 الاغلب في المعاملة ثم الا نفع الموكل وهذا في بعض النسخ ولا يصح  
 بالفلوس لانها من العروض وهذا باعالي ان المراد بالنقد ما كان من  
 الذهب او الفضة والوجه ان المراد به ما يتعامل به في المعاملة ولو  
 من العروض فله وجه ويراعي الوكيل في الاجل المطلق بل جرت العادة  
 به في مثل الموكل فيه نعم لو قال بع ما شئت جار غير نقد البلد  
 او بك شئت جاريا الغبن الفاحش او بع كيف شئت جاريا بالنسيئة  
 او باعزوهان جاريا بالنسيئة ولا يجوز ولا يصح ان يشترط



ووقف لله تعالى على طلبة العلم بآثاره

وقف لله تعالى على طلبة العلم بآثاره

لنفسه ولا لمحجوه شيئا هو وكيل في سعة وان صرح له الموكل  
وكل المولى عن موكله من يقبل له وقد الموكل الثمن مع البيع فقام له  
كما قال المولى هو المعتمد وان صرح الموكل بالبيع مهابا اي اياه  
او منه البالغ مع البيع من اجزى الجوز للوكيل توكل الا فيما عجز عنه  
وعلم الموكل بحاله ولا يوكل عن نفسه وله قبض على مبيع حاله موكل  
وان جعل بالاذن والبيع له مطالبة بالثمن الا في معنى يد الموكل  
وله مطالبة الموكل ان انكر معرفة كونه وكيله وانكر  
له ولا يعجز العمل الشارح على الواقع في خصوصه مع عريضة  
موكله بل المتعين وجعل مثله الا بالبر والصلة  
سبح المثل واستقاطه متعين على كلام المصمم لما سبقت ذكره من عدم صحة  
التوكيل في الاقرار وذكره صحيح على ما ذكره الشارح من الابدان  
لصحتها من التوكيل فان صرح ان التوكيل في الاقرار لا يصح وهو صحيح  
لكن يوجب الموكل مقر قطعا ان قال وكلتك لتقر على اعلان بانفله  
يكون مقر له على ومقر على الصبح ان قال لتقر على اعلان بانف ولا  
يكون مقر ان قال وكلتك لتقر اعلان بكذا واعلم ان هذا العقد  
تعلق بالتوكيل كروية مبيع ومفارقة مجلس  
الاقرار لغة الاثبات بمعنى الثبوت من قرأ شي ثبت  
وشرعا اخبار بحق على اقرار غيره فخرجت استهانة او خرجت  
ادعوي لانها اخبار بحق له على غيره عكس اقرار وعلم بما ذكرنا ان  
اكانه اربعة مقر ومقر له ومقرته وصيغته فلا ولا في كلام المصمم  
مرجا والثالث مما والاربع اشارة كما سيأتي وسكونه على انساب

ووقف لله تعالى على طلبة العلم بآثاره

وقف لله تعالى على طلبة العلم بآثاره

الثالث متعين كما ستعرفه وهو المقربه صريحا اي صنفان  
تحت جنس هو الحق وهذا احد اركان الاربعه وبيع منقلا مقر  
له والمقر او اشبعه ويستأنى هو الله تعالى هو معني  
ما الطلب فيه من الطابع وتصح فيه دعوى الحسبه والملا  
ما يسقط بالشبهة منه فخرج عقد الماي كركاه وكفارة  
توجه وحق الذي يعني ما يستحقه الذي يدعواه كركاه  
البينة عليه بعدها يصح الرجوع فيه اي يقبل رجوع المقر  
به عنه بل ليس له كما سبقت ذكره ولو في اثنائه وحجب تركه بآقيه  
ولو قلنا لا انه تسقط بالشبهة كما مر عن المقر انه اي هذه  
وليس له عدم الاقرار به قبله والتوبة منه سيرا على نفسه  
كان يقول المخرج على الوهر مثلا وليس لي حكم وغيره ان  
يجوز له بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالقرار البينة فلا  
يقبل الرجوع معها لا يصح الرجوع اي لا يقبل كما مر  
ويقتصر الخ اي يشترط في صحة الاقرار ان العمل من المقر الذي هو عقد  
الاكراه الاربعه كما مر في البلوغ ولو بان استلام الثابت باقراره مع  
فلا يصح اقرار الصبي ولو بدعواه واليكفى ولو بعد بلوغه ان  
ادعاه قبل ثبوت بلوغه والا حلف ان امكن له فلا يصح اقرار المحجور  
ولو بدعواه بعد افاضة حيث عهد وكذا المغي عليه المذكور  
وذلك العقل ان اريد به دليل التمييز سئل السام له ان قرأت  
باطل وعطفه على ما قبله عام وان اريد به السران من السام  
وعطفه مغاير وهذا ظاهر كليله والاول اولي مما ذكر







وقف لله تعالى علي طلبه العبد المذنب

قبل قول المقر في نصيبه منه **مطلوب** به الوارث واذا بين الوارث  
 جري فيه ما ذكر ويجوز ان امتنع كورثته **ويصح الاستنسا** وهو  
 لغة ارفع وعرفوا الاخراج بالا او لغيره اخا ابا ما نولاه له دخل في الكلام  
 السابق **في الأقرار** وهو تخصيص في المقام والافهم صحيح في غيره من  
 الكلام **اذا وصله به اي** وتلفظه واسمع نفسه ولو بالقوة ونواه  
 قبل فرائع المستثنى منه **وستاتي بقية الشروط** **سكون** أي طويل  
 عرفا او الكلام كثير يعني صوابه اسقاط لفظ كثير لان اليسر يضر  
 ايضا **كسكنه تنفس او غي او تذكر** **لا يستغرق** أي حقيقة  
 او تقدير كما في اسقط ولو قال له الع درهمان لا ثوبا وفسره بثوبه فتمت  
 امكن من المستغرق **فان استغرقه بطل ما لم يلحقه باستنسا**  
 لغير قوله له على عشرة الا عشرة الثانية فيلزمه الثانية لان  
 الاستنسا من المنفي اثبات وعكسه **ويشترط ان لا يجمع** **المنفرد**  
 في الاستغراق لا في المستثنى **والمنفرد** منه ولا فيها ولو قال له علي  
 ثلاثة دراهم الادرهمي ودرهمي درهم او لدرهمان ودرهمي  
 درهمي لزمه ثلاثة اوله درهم ودرهم الادرهمي لزمه ثلاثة واذا  
 تكررت الاستنسا بعظم الكل من الاول قوله على عشرة الا ثلاثة والا  
 اربعة فيلزمه ثلاثة او غير عطف فكل واحد مستثنى ما قبله قوله  
 على عشرة الا الثلاثة الا اربعة فيلزمه ستة لانها الباقية بعد اسقاط  
 كل واحد ما قبله او باسقاط المنفي وهو الثانية من المنفيين بعد ما  
 سوا في الصورة والمنزلة فيعمل بها وليس كالوصية لانه اخبار  
 عن سابق وسوا كان للوارث او لغيره وسوا كان بعين او دين لكم يقدم  
 العين على الدين وكونه بوجه ميراث ورثة ليس مقظورا اليه لانه في حاله

حاج

حالة يصدق فيها الكذب ولا تنظر المحرمية عليه لوقوع ذلك  
ويصح إقراره بخوطبائه وموجب عقوبة بلا خلاف ولروى المال  
بالعموم عليه لوقوعه تابع ليس من جرائمه ويستوي أيضا إقراره  
واقرار واثقه بعده . وحينئذ ينقسم المقر به بينهما بالسوية  
صوابه ويعطى كل منهما ما اقترنه فتأمل فيه  
انقسام اعاريه ويقال لها العارية والعريه واسمها النذر وقد  
تحرم كالعارة جاريه لخدمة لجنبي وقد تجب كالعارة ثوب لدفع  
خوفه وبرد وقد تكره كالعارة عقد مسهل لخدمة كافر مملوك  
من عاريه من مصدره ان اريد الاستعاقاق العربي والاول  
اذا ذهب اليه وجا بسرعة او ماخوذة من التعاون بمعنى  
المتناوب . . . وحقيقته الشرعية الخ لان التعريف المذكور  
مستعمل على اركانها الاربعه صريحا واسارة وهي ايعير المصارف  
اليه بقوله اهل التبرع ويلزم المستعير الذي هو اصل ان يتبرع  
عليه او المصارف المشار اليه بقوله ابلغة لان المراد لفظ يدل على  
حقيقة اهلكا كاشارة الخرس والكناية بالمشناه ولعل ليرتفع  
الي المتبرع ليس من التعريف ولان الشروط كما يطلب ذكره في  
المقد . . . وشروط المعير صحة تبرعه ما يعيره لا بما تبرع وشروط  
المستعير صحة التبرع عليه بملك المنفعة لا غوصيد لمحم ولهاذا  
للجنبي . . . وكونه مانكا لمنفعة ما يعيره ولو بلجارة او وصية  
او ولاية كالعادة الامام اموال بيت المال والنفقة خلوته في نحو  
رياء او مدرسته وهذا الشرط معلوم بما قبله ولا بد من كونه  
محاررا ايضا وشروط المستعير تعيين وعدم هجر نعمه تمنع من ادائه

حاج



وليه اذا لم تكن مضمونة كإعارة من مستعير والمستعير  
استيفاء المنفعة ولو بعينه وشرط الصيغة النقط من احد الطرفين وعدم  
الرد من الاخر فيكون الفعل ولو على التراخي **وم** كسبي ومجنون  
ومجنون من غير نص صريح اعارة انصبي واستيفاء اوليه لما لا يقصد  
من منفعة بان لم يمتنع اليها **ر** الا باذن المعتبر ومخرج عن العادة  
ان عين له المستعير بمجرد الاذن والافاء العقد معه وكلما  
امكن اي سبيل الانتفاع به ولو بالاحيث كانت العارية مطلقة  
او مؤقتة لم يرد من الاستماع فيه كالحطب الصغير **و** الله الله هو  
وكل محرم ومنه الحنفي فلا يصح كونه معارفا ولا مستعيرا لحيث طار  
اعارة الشبهة للوقوف او المطحوم للكله وتصح اعارة للطبخ على  
صورته وشبهه النقد للضرب على صورته لا للترتيب به ولو اذني كلامه  
بمعنى الصبح وعدم الحرمة وان كرهت كلعارة واستعارة فرع اصله لانه  
لا يترفعه ولو خذله لا اعارة فهو خلاف الاول وقيل مكروه اذا  
كانت منافعه اثارا بالقصر اي عين اعيان للحنفي ان هذا مستدرك لان  
المقصود من اعارة اعيان استيفاء منافعها فمقابلها لقول الشافعي  
مخرج بالمنافع التي هي اعيان غير مستقيمة ولعله فعل ذلك مجازاة لكلام  
المصنف الموهوم ان المنافع قسرات اعيان وغير اعيان وكان المناسب  
ان يقول يخرج بذا اعيان كما هو الوجه المستقيم وتابل كاعادة  
شاة للمبنيها وشجرة لثمرتها ونحو ذلك كدواة للكتابة منها واللو  
بما والفيلبي **فانه** لا يصح اي ان قلنا ان اللبن ونحوه ملخو  
بالعارية فان قلنا انه ما خوذنا بالباحة وان الشاة في المعلة وكفله

واعادة وهكذا فهي صحيحة وبه صرح في شرح الروض وغيره  
وهو المعتمد **و** فلو قال شخص اني من افراد عاقبتها ولفظ  
العارية قائم مقام الابلعه **و** وتجوز العارية اي عقدها  
فالتدكير صحيح نظرا له **و** الثاني **و** صح نظرا لفظها  
وليعبر الرجوع في كل منهما اي من المطلقة والموقته وكذا المستعير  
الرد في كل منهما متى شا لانها من العقود الجارية من الجانبين فغير  
يتمتع الرجوع والرد في مسائل كاعارة ارض له في ميت اذا انزلت  
في القبر وان لم يوارى بالتراب او لم يصل الي فراجه فتمتع حي يرد  
واعارة ستره لصلاته فرض حتى يفرغ واعارة **ل** لزرع متى يبدع  
او ينقلعه ان لم يقصر تلخيره وبذلك علم انما تنفذ موت احدهما  
ويجنونه واخره ونحو ذلك ولا يلزم المستعير ضمانا استوفاه من  
المنافع قبل علمه برموض للمعير ويلزمه الرد عند علمه به او خذوه ومو  
الرد عليه الا ان استجار من مستاجر ورد على المالك وخروج مونة  
الرد مونة المعار فمضى على المالك فان شرطت على المستعير كقوله  
اعرك هذه الدابة بعلمها او لتعلمها وهي اعارة فاسده نظرا  
للمعنى **و** يلزمه اهره المثل ولا ضمان لهما ان تلفت بغير تقصير  
ولو تغير المانعون فيه ولحق عليه ردها ولا مونة ردها تنسبه  
قد علم مما ذكرهنا ان كوننا استعارة المأجور منه بآية ليشريه ومثله  
فيما ان التهمة لهما ان كان بغير مقابل فالكور مضمون لانه ملخو  
بالسح الفاسد دون الكور لانه ملخو بالجار الفاسد وهكذا  
حكم الثمان الواقع في بلاد الريف فان يلفد شخص من لخرمالا ويدفع



له دابة لياخذ لسانها ويعلمها فلا ضمان في الثمالة لانها مأخوذة بالاجازة  
 الفاسدة والذين مضمون علي من اخذه لانها ليس الفاسد فيه فح  
 مثله لما لكها ويطلب له بغيره علفها وما دفعه له من المال  
 اي العارية يعني المعايير اذا تلفت ولو بغير تقصير وخرج ما اذا تلفت  
 فهي مضمونة علي متلفها بالعدل الشرعي **مضمونة** وكذا سرهما  
 والافاء ونحوها مما يستفاد منهما بخلافها بالعبء ونحوه وولده  
 الدابة ونحوه فيها **بقيتها** يوم تلفها ولو مثلية لان في وجوب  
 المثل بقدر المستصير ما نقص من ماله الاستعمال المادون فيه  
 وهو ظاهر واعلم انه الخليل ان الواجب فيما المثل وعليه فينبغي ان يتسا  
 متلها وقت تلفها فان تلفت كلها او بعضها باسقاط ما دونه  
 فلا ضمان ومنه ما ينشربه الاعضاء من ما الرضوا او العسل وما نقصا  
 من قيمته بكونه صار مستحولا ومنه هزال دابة باخذ لسانها او مقتلة علف  
 لم يدفعه المالك **فان شئ** ينقصانه او اخرج بتلفه ونحوها به وخرج  
 بذكر هرقه ونحوه وهو مضمون به وليس من الاستعمال المادون فومه  
 فيه ان لم يخرج اعاده بتملكه فيه ونحو ذلك ويجوز ان لا يتساع فيما  
 هرق به اعاده في الوقت ما دام الوقت والا فلا الا باذن جديده  
 ويستحق من ضمان العارية بتلفها ما استعير من الامام من بيت المال  
**لن** لعق فيه ونحو ذلك **في احكام الغصب** وهو كبير  
 جوقيل ونحوها **نصابا** اخذ السارق طمحا بجاهرة دخل في الشئ للمال  
 ونحوه وخرج بالجاهرة السرقة وهذا القيد معتبر في المعنى الشرعي  
 المذكور بعده ايضا ما على ان السرقة ليست من الغصب فان جعلت  
 منه لم يعتبر ذلك القيد ويلزم كون المعنى الشرعي اعلم من المعنى اللغوي

اللعوي

اللعوي فاعلم ان **وشرعا** لا استيلاء علي حق الضرر لم يعتبر بالاختذ  
 كالذي قبله ليدخل ما لو جلس على فراش غيره او ركب دابته فانه  
 غصب وان لم يتعلها **وبطل** في حق ما يصح غصبه وليس  
 بما لا يملكه او سرهين وخرج حريمه او لبي وقيام من  
 مجلس في نحو مسجد وغير ذلك ودخل فيه ما لا يتناول كجبه  
 مثلا **موت** وخرج بعدوان الاستيلاء بعدد لكن خرج به ايضا  
 ما لو اخذ مال غيره بظنه انه ماله بع انه غصب حقيقه علي المقتد  
 فلو غير بدل عدوانا بغير حق لكان اولى **غصب** ما لا يشمل غير  
 المتول كما مر ولو قال شيا لكان اولى ليشمل نحو جلد الميتة  
 والكلب العلم والسرجهين والخز **يأخذ** ولو نسيها وغير ذلك  
**نزبه** بنفسه او وكيله ولزم وليه ان كان الجاني  
 رده ما دام باقيا ويلزمه التعزير لحق الله ليستوفيه الامام وان  
 ابراه المالك منه ويلزمه القيمة ايضا للمملوك في امة عتت بحر  
 لا متاع سعيها والرد على الفور الا في خلو او دبره في سفيته في  
 اللحية وخيف من نزعه تلف مضمون ولو بالغرق او للعاصب ومته  
 السفينة فيوخر الي تحمله الا ان التلف وخون المفيض يلا يهد  
 ولا اثم عليه **قوله** لما لكه لو قال لصاحب اليد عليه لكان  
 اولى ببدل الرد لو دبره ومستاجر ومستعير ومستام لانه يبرأ بالرد  
 ايهما لا يلتقط وقد يقال في مفهوم المالك تفضيل ويبرأ بالرد  
 الي اصطبل المالك ان علم به ولو باختياره والافلا **ولو**  
 عن علي رده اضعاف قيمته نعم لو اقره المالك في مغارة واحدة  
 منه لم يلزمه اجرة نقله ولا يلزمه المالك لانه يتقل ملك نفسه



\* ولزمه ارش نقصه ان نقص عينا كقطع يد او سقوطها  
 بافة او صفة كليان صنعة ولو نحو غنا من غير اية او امر دونه  
 ما لو غصب فرد في حق قيمتها عشرة فتلفت احداهما فصار الباقي  
 تساو دسعين فيلزمه ثمانية **و** ولزمه ايضا اجرة مثله اي في كل  
 قبل قطعها ومعبا بعدها **اما** لو نقص المعضوب برخص سعره  
 فلا يضمن الغاصب اي اذا لم يوجد استعمال منه ولو قدم هذه على الاجرة  
 لكانت انب فتأمل **فان** تلف المعضوب المتناول ضمنه الغاصب سواء  
 كان تلفه بافة سميوية او بابتلا فممن لا يضمن او بالطلاق الغاصب او  
 بالطلاق المالك بصيال وان علم انه عبده او مطلق اجنبي يضمن يكون  
 القرار عليه اما لو تلف المالك عبثا او بردة سابقة على الغصب او  
 بحسبة كذلك او تلفه من لا يعقل او من يرس وجوب طاعة الامر بامر  
 اياك فلا ضمان على الغاصب ولو تلف بعد رده الى المالك فلا ضمان  
 على الغاصب ايضا الا ان كان بردة في يد الغاصب او بحسبة كذلك  
 او كان رده الى المالك باعارة او رهن او ودعيه ولم يعلم المالك انه عبده  
 مثلا **فان** كان في مكان محل به المظلي المعضوب فان لم يبق لمثله  
 قيمة اصلها كما يتلفه في معاقه وطفرته على الشط مثلا ضمنه بالقيمة  
 في مكان الغصب **ان** كان له مثل اي موصود ثمن مثله في  
 دون مسافة المكسر والاصح باقضي به **ما** حصره اي ضبطه  
 كبل او وزن يخرج الدرع والمعدود ودخل البر المخطط بالشعر وبار  
 القدر المحقق مني لان منع السلم للقتل المانع من العلم به

كحس

كحس وقطن وان لم يترع حبه وتراب من غير خوتير ودقيق وقالة  
 وما ولو غلبا ومسك **وما** غالية اي مركبة ومعجون كذلك  
 خارج جوار السلم **بقيته** اي في اي مكان حل ويضمن بعضه  
 بقسطه من الاقصى ويضمن ماله ارض مقدرة رقيق ولو مستو  
 بالكثر الامر من مقدرة ونقصه وزوايد المعصون مثله في  
 الضمان المذكور **بان** كان مستقوما دفع به ما يوفيه كلام  
 المصم مما ليس مراد او لا يجوز ابدته بقسم لو عمه للمعقوم  
 والمثلي الذي لم يوجد له مثل كاسر لكان اولى **فان** اختلفت  
 قيمته هو توطئة بكلام المصم بعده **فان** الغالب اي  
 في اي مكان حل به المعضوب المثلث لكن بقي النظر فيما لو اختلف  
 الغالب في المالكه ويضمن اعيان الاقصى **و** وساو باخره ما اختلفا  
 فالمعتبر الا نفع للمالك **ولو** صار مثلي مثليا او مستقوما او اختلف  
 مثليا كحل السرور **فان** اقاله دقيق خيرا او الشاة لجا ثم تلف ضمن  
 بمثله الا ان يكون الاخر الكريمة وله ان يطالب بقيمته وغير  
 المالك بين المثليين ولو صار المعقوم مستقوما كحل الا ان النجاس عليها  
 وجب اقصى القيم وهذا بناء على ان المشهور فيه قيمة الا ان اختلفت  
 انه يضمن مثلي وكن النجاس مع اجرة صحتة فراجعه **فان**  
 لو اختلفت بهجه او اختلفت راسها في انا وتعد رطلها الا بكسرة  
 وجب كسره ولا تنزع النجاسة ولو ما كوله ولا ضمان على صاحبها  
 ان فرط صاحب اللنا وحده والا فخصه الضمان ان فرط وحده فان  
 فرط معا صلبها كما قاله الماوردي **فان** رجعته ومثل ذلك وفوقه ريب  
 في مجرته **فان** في احكام الشفعة ما حوذة من الشفع

لدة



ضد الوتر او من الشفاعة في لغة الضم لما فيها من ضم احد السمين  
 الى الآخر فمري بالحر صفة تملك وبالرفع صفة حق وهذا حكم  
 ذكرها عقب الغصب **قوله** للشريك القديم ولو ذميا مع مسلم او  
 مكاتب سيدة او مسجبا مع انسان وكذا امام بيت المال مع  
 المملوك معين وكذا الشريك في وقف يقسم افرانك على المعتمد من جواز  
 قسمة الملك عنه بسبب الشراكة متعلق بحق او تملك  
 او يبيت بالعوض متعلق بملك **او** يدفع الضرر اي دفع  
 ضرر مؤنة الغنم باخذ ان المرافق في الحصة الصابرة اليه كالمعقد  
 والمنوب والبالوعة وغودك وعلم من ذلك ان اكانا فلانه انشد  
 وما حود ولاحود منه وانما هي عند الملك والشفعة باحق  
 اثبات للشفيع وهذا الركن الاول **قوله** باي ثابتة هو تميز بالار  
 بعبارة اسعوي المراد لانه لا يحرم تركها بالظلم اي معهما متعلق  
 مواحدة دون غلط لوار يسر الجرم ولو اسقط لفظ غلطه  
 لكان صوابا اذ المراد ان الشفعة تثبت للشريك لا للمخارقات **قوله**  
 فيما ينقسم متعلق بواجبه واصفحة الشارع بخير مناسبت مع انه  
 باصح اليه فيما بعده وهذا هو الركن الثاني دون ما لا ينقسم  
 بان يسطر بقعه المقصود لو انقسم وفي كل ما لا يتصل لو اسقط  
 هذه الجملة لكان مستقيما الا اذا جعل المجرور بقوله من الارض  
 متعلقا ينقسم وفي كل الخ يعطون على فيما ينقسم والعقار مثلام  
 لثاقل وعروة مثال لثاني والتقدير والشفعة ثابتة فيما ينقسم  
 من الارض كالعقار وفيما لا يتصل بها كغير العقار من البساو اشجار

وا

والثاجر وهذا ظاهر علي وكلام الشارع يشير اليه في اخره دون  
 اوله ومن جعل من الارض متعلقا ينتقل بحين عليه ان يفسد  
 الغير بالجمام والطاهون وغوه فتأمل وافهم وخرج بما ذكر المنقول  
 فلا شفعة فيه الا في شايع يمتل في بيع الارض عند الاطراف  
 وخرج به امتناع المشتري فلا شفعة فيها ايضا غير الموقوف  
 قال ابن الموقوفه لا شفعة فيها الا فيما سرائيا **قوله** والمحرر  
 هي من الموقوفة والمرد من مكره عدم ثبوت اشفعه في البنا  
 الذي عليها وانما باحد للطهارة لهذا التقدير اذ الجار  
 بالتمتع متعلق بواجبه ولو قال بالعوض لكان اعم ليدخل نحو  
 المهر وعوض الخلع وصالح الدم ويخرج ما لم يملك كحجر لحد  
 قبل الفراغ وما ملك بغير عوض كايعة ووصية وهبة بل دون  
 الدهر وقع عليه اسع اي الذي لم يشتري الذي هو  
 انما حود منه الذي هو الركن الثاني وحمل الرضا انما هو  
 والا كالمشتري الخراف او معلوم وصحته بمجهول او مجهول القيمة  
 او انفة فلا شفعة وهذا من ليل المسئلة لها وهي مكرهه  
 قبل سيقو بطرق الشفع وجرام بعده كذا اقالوا وفيه نظر اذ  
 للشخص ان يدعي قد لا يجد قدر على المشتري ويكلفه دى  
 بكل حلف الشفع ولحد باحلف عليه ولا يسع من المشتري فهو  
 لا اعم المقدار ولا يسع دعوى الشفع على المشتري بانه يعلم  
 قدر الثمن فمائل فان كان الثمن اذ يخص الشقص ولو  
 مع غيره كان باع شقصا وتوابعه ولا بد من ثمن على ما لم  
 هو القيمة ويؤخذ الشقص بما يتاخذ بقرته يوم ابيع ويوم ابيع او ابيع  
 او يوجها وانما له يكفي في امر اسع عدم سعة كل من سعة المشتري واربع











للراية من الجوار كما مر ولو ذكره عقبه وعلوه المورثون له من هانرا  
 كان انشبه وانضم فامل في حانرا في هو احد الاركان وشروطه كما مكل  
 كما اسار اليه والعامل كالوكيل وهو ركن ايضا وفي ذكرها هذا تكرار مع  
 ما ياتي في وصيحتها معلومه بما مر وما ياتي احد الاركان ايضا ومنه  
 فاق اسع غير التاقيت للعتارة ها وظاهر كلامهم ان الصيغة هي المالك  
 فمعه وليس كذلك فامل . فان بعد رها المالك الى فالشرط التقدير  
 بالمدد والشارط ركن في س ولو جعل التميز كما به اللعاقبة التامل للعامل  
 ايضا كان اولى بمدد معلومه ويشترط كونهما من جهة النفع عا  
 ولا يجوز ان يكونا تعديرا لها بادراك الثمر ولا بجهة مطلقة ولا  
 مدة يحفل فيها وهو الثمر وعدده سواء بالمدد فامل حاله فيها مدة  
 معه لا يوجد النفع فيها يعين الموطنا وفي كل ذلك يفسد العقد واما  
 واذا عمل العامل استحق له ثمره مثله عمله الا في الغرض . ان يعين  
 انك بفعل من حرا معلوما من الثمرة والشرط تعيين المجر والعلم بالثمر  
 اعين منه ركن كما مر وخرج بالثمره المجره والليف والكرناف ويساعد  
 انفقوه في المالك واما الثمار ويجعلها في العامل ولو شرط ان يكون  
 شي من ركن يسمي بالثمره لم يطل العقد ويعمل بالشرط ولا يصح كون  
 العوض من غير الثمر كصمها وتلتها والتعسين بالثمة ولا يصح  
 بعض ثمره شجرة او شجر معينه ولا يكل معلوم من الثمره مثله  
 ويشترط ان لا يكون الثمر كله لاحدها ولا يسمي منه لغيرها الا بالعلام  
 احدها كما مر . يكون بينا صرح وكذا فكر مزد العامل وحده كما  
 من الاول الذي هو احد الاركان . به فاما ان كان من  
 العامل والثره به هنا اعم منه بدليل الحسم بعد  
 علي صري من حيث عود نفعه الي الثمره وهو ما يجرد من مسه  
 سنة

سنة لزيادتها وصلاحيها ومبتمها . كسقي النخل وسقيته  
 مجري المائ من حويلين واصلاح لها من الما قول النجر ونحوه  
 قسبات وجنبين من ربا النجر وحفظ الثمر وفي البيدر من طير  
 وساف وفنطه وتجنيفه وتقرشي للحنف حرة به العاده  
 فهو على العامل من حيث الفعل واما الا شهدك كامنخل واما  
 فعلى المالك وان جرت العادة بخلافه عند تعين الرمي وماله  
 ان حجر واعتبر المعاده الطارة ولا بشرط تعميل الى الال الا اذا  
 اطرب فيها المرف . كنصب الدولاب وبناء الحيطان ونصب  
 الابواب واصلاح ما ايتاك من النهر وجميع الآلات والاعيان  
 فلا حرج في فملك المال فلو شرط على احدها ما ليس عليه  
 فتسدت المسافات ويسحق العامل لصده عليه وان عمل انفسا  
 الا ان قال المالك بالثمره كلها فلا يسمي للعامل كما مر كسقي  
 النخل حصته من الثمره بالظهور ان عقد قبله والاقبال عقد  
 وفاء في الغرض بان الرج وقاية له فلو شرط ربا الما على  
 غلامه مع العامل لم يصح ان وقف على العامل على عمله والافصح  
 كما مر والعامل ابن في الغرض عقد المسافات لازم  
 من الطرفين وعليه لو هرب العامل او عجز بحرته فان عمل  
 عنه بنفعه او ماله بقي حقه والافضل ان النسخ ان كانت  
 على عينه فان بعد الفسخ او كانت في الزمة اكثري الحاكم من عمل  
 عنه من ماله او يوجمل عليه او ينحوا قترار . ثم توفي من حصته فان  
 تعذر الحاكم عمل المالك بنفعه او ماله او يوجمل عليه او ينحوا قترار  
 ويرجع اب انفسه بارجوع واللغيا لو مات العامل المعين انفسه بعد  
 والاقام واركة مقامه في احكام الحارة وفي غيرها











والساقط يصح في نحو من داني على كذا اولاً في رد العاصب ما غصبه  
 واذا رد من فستحل عليه مال من نظام او تخلص محسوس منه او دفعه  
 كوظائف ونحو ذلك **فصل** في اسم المصانع من الموانئ كقوله لغو ترك  
 في امره هاهنا في شئ كوالدك والحق فيك من وانه يملك على الميراث والمسا  
 والمسا في نسب قتل الناس من عوضها هو امانة في الميراث والمسا  
 لو لم **فصل** في ما هو من لا يحق له من الميراث ولو كان له ميراث في  
 حوزة كقوله هو ميراثي فاذا رد هاهنا في الميراث بالحق او على  
 وصيه من ثلثه في الميراث ولو كان له ميراث في الميراث بالحق او على  
 ونحو غيره بعد ان لا يحق له ميراث في الميراث بالحق او على  
 او ميراثه او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 منه من ميراثه فقط وبعد فراغه فلا شيء له **فصل** في ميراثه  
 بعد الرضا او تنازلاً في الميراث بالحق او على  
 ذلك هو ميراثه او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 ما لم في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 فله ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 ان يرد فقط او في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 الثاني ميراثه ولو لم ير من ميراثه الثاني ميراثه في الميراث بالحق او على  
 او اول ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 في ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 من لا او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 في ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 وليس للميراث في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 في الحكم للميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على

ذلك

ذلك واقفاً في الشارع على الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 دفعه من ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 وار لغيره في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 معلوم كقوله في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 لغيره في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 من ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 البطون كقوله في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 فالزير في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 العلة لها ان يملك ذلك من الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 ويغير ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 آثره في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 هو ان الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 العامل ونقدم فقط المساقاة في العقد وان تفاوتت الميراث بالحق او على  
 من ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 فيه تنبيه على الارض بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 مملوكة او محسوسة على حقوق عامة او خاصة او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 اي ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على  
 الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او ميراثه في الميراث بالحق او على



الامام اذ يدان الكفر الا فبايد بواعنه وقد صولحو على اب الارض لم يغير  
 لا يجوز له معرفة ولا مد لفة ولا مني ويجب تدميم عمارتها وجوز الحيا المحض  
 على المعقد وخرج بالمسلم الكافر فمتنع عليه الاحياء ان نادوا فارقوا الى  
 ونحوه من لغة لا فاسمه عدا ولا كافر الاحياء ارا الكفار **وكان** هو الامام  
 قطعة الوقت هره يقاتلها على الموات مع جماعة لها فر لصحة **له** اما الذي والمنا  
 ولما عله وكذا غيرهم من الكفار جليس لم الاحياء في بلادنا كما تقدم **و**  
 لم يجر على ملك هو المراد من هرة في النسخة الا امر ولا مع شيئا هو تفسير  
 لمسلم ليس قيدا وكذا غيره والي ذلك اشار المثار في قوله والمراد ولا يملك  
 بالاحياء امر عام وهو يحتاج اليه لاجله ومنه حرى المهر المحتاج اليه بطرح  
 ما يخرج منه وان بعد عنه النهر جدا ويهدم ما بني فيه ولو مسمى او للجز  
 اخذ اخره لما بني فيه ومثله الحوايت والمسابط والشوارع **و** بالمحيي  
 بفتح المساة تحته عقب لها **و** ربيعة دواب او غيرها كالحلال وفتات  
 كسج مستحل او لا يد من منى ان لم يشرع الله **له** الفرس اي عرس  
 قد من النجر حيث يسمى بستانا ومن وجد فيها اعضاء بعد ناطا هرا وهو ملك  
 يخلع اي عدا كنفظ وكبريت او ناطا وهو المخلع الى العلاج كهر وقضه  
 ملكه كالنقعه وان على قتل الاحياء لم يملكه ولا بقعته على المعقد وهاهنا يملوا  
 لملك يملكها وما وهما او لا لملك هو الحق بها هي بر محل **و** واعلم ان الما  
 المحتص شخص بملكه له وهذا توطيد لما بعده **هو** مطلقا اي على المطلاق  
 فليجسد له الاستروط ذكر المصنوع واشادته الى باقها كما باي **لو** يجب  
 يد الما ولا يجوز احد عوض عنه **و** ثلاثة شرائط بل هي ستة في سحره  
 ان يعصل عن حاجته لنفسه وحاشيته وزنته والمراد حاجته الى  
 لا في المشتغل اما الغنمة او الهيمته اي المحرم من فخر الرازي المحض وشارك

وتارك

وتارك السلاة والوصو والمزيد والكلب العقور **هذا** ان  
 كان هو اشارة الى شرط الرابع والكل اسم للحشيش رطبا او ياستحا  
 ولا يجب بذله مطلقا لانه يعال بالاموس ولا اله الا سغاله كك  
 ولا يجب عليه بذل الما للزراعة غيره ولا لشجره **وهو** احتراز الهية على ان  
 المراد بها مطلق الماشية في مفره احتراز عن العيون السبعة على  
 وجه الارض وليس الكلام فيها ولا يجب على مالك الما بذله مع وجودها  
 وهذا اشارة الى شرط خامس في بذل الما وهو ان يحتاج غيره اليه  
 فاذا اخذ هذه الما في انما يجب بذله على اخذه مطلقا لانه لا يتخلف  
 ان لم يتضرر صاحب الما هو اشارة الى شرط سارس في وجوب بذل  
 واعلم انه لا يجوز بيع الما من الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن او بالسوب  
 من كوز السكالة اسهل ويجوز الشرب من الحماول والاب المملوك ولو لمحو  
 صحت حرى العانة بذلك اعتبارا بالعرف اذ الم يصير ملكا وانه لا مع في ليا  
 المساحة او الخطب المساج والنار الموقودة فيه وان مالك الناب لا يمنع من  
 الاستفناء بضمها ولا من اشغال القتيله **وهما**  
 الوقف الذي قد يكون على اليوم فيع الاستفاعة وهو معد روقا واما الوقف  
 فله ربه عكس عكس واصل وحده وقوف واوقاف **و** شرعا  
 حسن بل هو قد اسما السروط والاكون الاربعه وهي الوقف والموقوف  
 عليه والموقوف وضميمة **تقريب** اي يقع قرية واشهر ربه قد  
 كى سيد كره **و** بشرط لواقف هو لو اخر هذا عن جازر وعلقه به لكان  
 اولى فيصع من كافر ولو لمسحه ومن يخصص لاسي كات ويجوز ولو نفلس  
 ولاني وليه **و** الوقف جازر ان الامان يخصص بحسب وصيحه  
 بتلثة شرائط اي على ما ذكره وسباني ايها اكثر **ان** يكون الوقف معنى



الموقوف لانه الركن والشرط كونه مما يستغنى به او خرج نحو العبد الركن ودخل المتقول  
 وغيره والمشايع وغيره ومنه المذهب وانما يعلق بصفة قال في الركن كونه كمالها وبعثا  
 بوجود الصفة وسطا وقت اتي وفيه نظر ومنه بنا وعراس وضمها في ارضها  
 وبصر في المشايخ وقت للسجد وانما وحيث قسمته فويلد يعلم من صفة تفرغ  
 اواقف انه مملوك له ويمكنه نقل ملكه عنه وانما يفتقر وانما يفتقر فلا يصح  
 نحو كثرى ولا يوصى بمصعبه فلا يجوز بيعه وكل ولا مكاتب ولم ولد ولا كره  
 ولا ياتي الدقة ولا احد عديده ونحو ذلك ظهر بجمع وقف الامام من بيت  
 المال ونحو اشياء شرطه **مع نقله** فلا يصح وقف المنفعة ونحوها  
 فلا يصح وقف العائيه وكذا اكل حرم وهذا هو مساهل **ولا وقف**  
**ولا يملك** الركن وهذا هو مقتودا **موريجان** اي غير مبرورع والافيه  
 وقعة كالمسك والضرر **والثاني** ان يكون الوقف بمعنى الموقوف عليه  
 لانه الركن والشرط كونه موجودا حاله الوقف غير منقطع ومنه نقل  
 يمكن ان يملك ما وقف عليه فيصح الوقف على المساحه والربط والمقنب والقر  
 واهل الركن والصحة ولا يصح وقف عديم ونحو مصحف على اقر ولا يصح الوقف  
 ايضا على ميت ولا على احد هدى ولا على عبد لنفسه ولا على عبد غيره كالمصدق  
 نفس احد والافيه لسيده والمبعض في توبته كالحرف في توبته سيده كالحرف  
 وفي عدم الجاه مورج ولا على ميت وحر في ولا على نفسه الا في نحو على اعم او اد  
 اي وهو اعلمهم ولا على غيره مملوكه الا ان قصد بالكلها فهو عليه نعم بجمع  
 بوقف على اخير الموقوفه في التفرغ ونحوها واعلم انه يشترط في الموقوف عليه  
 المعنى وتوبه عداق **فخرج** لوقف على من سئل بوقف فلا يصح على  
 الحرس ولا يدخل في ولد فاد ان فصل بطل في الولد **او سئل** هذا منقطع لولا  
 وهو ظل على المعتمد ومنه وقفت كذا في ما سأل الله او فيما اشار به ولم يستقم  
 مستبه في احد وكذا فيما شئت ومنه الموقوف للعلق فهو غير صحيح بغير ان  
 عطفه بوجه صحيح لانه لا وقف وشبهه ما سألها التفرغ بجمع مستبه اذا  
 صار مضاف فهو صحيح وحيث لم يجمع قلبه فخرج بوقفه كما سأل

قول

واحتن من الوقف المنقطع الاخر والسار حمله من حمله  
 من شرطه وفي الركن انه شرط مستقل ومثله منقطع اوسط  
 كوقفت كذا على زيد رجل ثم الفخر فهو صحيح واذا مات الاول  
 صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف احد اعطاه والا فصرفه في يده  
 كمنقطع لغيره في باقي **قوله** على اربع الصحة انه صحة الوقف  
 المنقطع الاخر ويصرف بعد الانقطاع لا قرب بهما لواقف الفقرا  
 يوم الانقطاع كمن يفتنه ويقدم على ان يعمه الاخره بالار  
 كنيسة للمتخذ خرج ما تولى المارة ولو كان له هو صحيح عليها ومن المجرم  
 وقفت كتب التوبة والاعمال او سلع لفلان طريق او الوقف على خادم  
 الكنيسة ان قال مادام خادمها او على فلان الذي مادام ذميا او فصح  
**موت** وافهم اي لانه في الحرمه فقط **ويستمر** هذا قد علم  
 ما تقدم وقد مررنا الإشارة اليه **وهو** اي الوقف على الصنف الذي  
 من الركن وهو الموقوف فقط فالشرط العمل في الموقوف به منسبه  
 النصف من الواجب من حيث ما اشتملت عليه من شروط وانسب  
 نحو وقفت كذا على كذا او تصدقت بمعلمه صدقة توبة او حرمه  
 او نحو ذلك وعلم من اعتبار النصف انه لا يصح بالنية قار الماورد  
 الى المسج في الموات وعلم من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على ما  
 فراجه **الا** في ماله او الفقير منهم واذا استعني من سألها  
 فانما عاد اليه انفق عاذا استعياق ومنه على الارس ونحو ذلك والوارد  
 يسهل الذكر والاني والخشي لا الخش وولد الولد والعقب والنسل  
 والذرية شمل ذلك واما الميت الا ان قيد به ينسب اليه والار يستعمل  
 البنت وعكسه ولا يدخل ولا الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم



الاول ان اذ اوجدوا اشارة كونه مثل ذلك تجري في الاصول والابواب والامام  
 والاهل بالجدات والمولى في المصنف والعتيق ويشتركون فيهم على  
 عدد الروس فان وجد احد في احدى هذه ولا يشاركه الاخر اذ اوجد هذه  
 وطاهر كرم الشريعة ان اشرقت ليس داهيا في كلامهم والوجه مشهور  
 له لان فيه تقدم الطقات على بعضها كوقعت على اولادي لثرا ولادهم ما سار  
 فلا يستحق احد من الطبقة اشارة ما وجد واحد ما فوقها وقد يقال ان  
 الشارع يجعل الترتيب ما هو ذا من التامير اخرج التقديم عنه فرائد  
 من الطرائف فامل ومن الترتيب الاعلى والاعلى والاول في الاول  
 وسواء اي باللفظ كما ذكره الشارع نظرا لقول الله اولادهم ما سار  
 الواقع والاول لا يطبق مقتضى التسوية <sup>سواء</sup> لبعض الاولاد من الركود  
 او الاثبات فاحمد الشارع مثال وانما في شرط الواقع مع خروج المورث  
 من حركته على الاصح نظرا للواقع بغيره الذي امكنه الشارع منه ومنه  
 ما لو شرط النظر لنفسه واعلم ان نفعه الموقوف وبونه خير منه ولما اذ  
 من نفعه لكسب العبد ما لم يعين الواقع غيرها فان لم يكن له مافع فعلي  
 بيت امل بلعد العارية  
 كونهما سيرة عن العوض وغو ذلك فهي بطلان على ما بعد الصدقة  
 واحدة وعبي ما يقابلها وهو المراد عبد الاطلاق وكان اشارة ان السبع  
 كما بان في الشرع لو قال بملك تطوع في الحياة كان المقصود  
 واولي ويطر <sup>سواء</sup> ولو من الاعلى اي ولو كان الموهوب له اعلى من الوارث  
 نعم ان قامت قرينة على طلب تعادل وجب رد الموهوب او دفع المقابل  
 به المخرجه لم تذكر غير الشارع وهو مستبعد لان الشارع به معلوم  
 قيد الحياة كما سدره وهو كرسبه وهو حرج بالمطلق التملك الموقت  
 نظر من <sup>سواء</sup> وهو بالعين هبة المانع فهي باطله ساعلى ان نحو  
 ساء منفعة هذه الدار عارية على الاصح وحرج بالملك نحو المياة

الضمان

الضمان والوفى والعارية وبالتطوع نحو الزكاة والكرامة  
 ولا يصح ان هو معلوم مما بعده كراياي وكذا امانه وكلما جانه  
 ان ايتكم اصح ميعاصي ان يكون موهوبا للموهوب ركن والشرط  
 كونه يصح بيعه بان يكون ظاهرا مستغنا عن موهوبا معذورا على سبله  
 معلوما وهن في الهبة الخاصة المحتاجة الى الصيغة التي هي احد  
 الاركان فيها وشرطها كشرطها في البيع ومنه توافق الامان فلو  
 وهب له شئ فقبل احد من المبيع واما الهبة والصيغة فلاحا فلهما  
 الي صيغة وتتميم الهبة باسمها على بيع للمهدي اليه كرها وقد علم  
 هي فشرطها قد الذي هو الركن الباقي وهو كون الواهب اهل شرع  
 بخلاف شرطه من محجور ولو باذن وليه ولا من مكاتب غير اذن سيده  
 وكون الموهوب له اهلا لملك الموهوب ولو غير مكلف وقبل له وليه  
 فيخرج به ما سار في الوقف وما لا يجوز ان هو عكس الصابط في كلام المصنف  
 وللخفي ان عدم ذكره اولي ولو جعل الكلام المصنف مضمونا وفيه تفصيل السلم  
 من عصر الاستغناء الذي ذكره لعدم صحته اذ رد عليه للسويرة من محسب  
 الموهوبه وما في يد المكاتب فان سعيها صحيح دون هبتها وغير ذلك مما في  
 المطولات كموقوف شاة الاصحى الواجبه ولزما وعلتها وحق التجر  
 ولا تملك ولا تملك الهبة بالمعنى الاصح ولو من اصل لفرعه الصغير الا بالقبض  
 بما سار في البيع ولا يكفي هنا التخليل ولا الوضع بين يديه بغير اذنه نعم  
 يكفي الصق في الهبة لنفسه كملكه عندك عنى فيعتقه عنه  
 الواهب ماله القبح ولو دفع عنه قبل القبض بطل ويحل مقتضى في هبة  
 القابض ومعلوم ان اقباض الواهب كاد به بالاولى <sup>سواء</sup> ملومات الواهب  
 او للموهوب له او من اواغى عليه لم تمنع ويقوم ولي كل وولده مقامه الا



في الاما فينظر لقرب زينه **و** اذا قبضها اي الهبة بالمعنى العام **و**  
 الا ان يكون والدنا ذكرا او انثى من جهة الاباء والامم موافقا في الدين الا قريبا او  
 بعيدا فلا الرجوع مادامت في ملك الولد لم يتعلق بها حق سواء الولد الصغير  
 والكبير والعق والفقر بشرط كونه حرا والموهوب عبدا ولا رجوع في  
 بيع فرغ ولا يتركت ولان ما نالت سلطنته عنه بخوبه ولو لاصله  
 وهبة ورهن مع قسم فيما ولا يمنع الرجوع بتدبير وتعلق عتق وتزوج  
 ولقارة والزنا ايعايد كالميراث لم يعد وبين العدل في عطية الاولاد والامه  
 وفي ما روي من الاكرام الملعون كحقوق بل يحرم ان اعانت عليه كبقية المعاصي  
 وعطية الاولاد للمأول كعكسه وصلة الرحم مندوبة ولو جوار سال  
 سلام او كتاب على مله رتبته عادته معهم **و** اذا اعمر او هو سي اعتراف  
 الهبة وسمي بذلك لذكر لفظ المهر **كقولك اعتركت او هبته ما لا يملك**  
 عتق عمرته او عمرته فلا يصح فيها علي الاصح **او ارقه من الرقوب**  
 لا تنكح برقب موت صاحبه **انعت** او هو بيان لمعنى اللفظ ولا يصح  
 التصريح به **ويلغوا الشرط المذكور في كلام الشارع** او في كلام الواهب  
 وعلم بما ذكرناه لا عوض في الهبة فان قيدت به وهو معلوم فهي مع او مجهول  
 فان لم يشرط الهبة هبة ايضا ان لم يحدد به والادب ردة وهرم  
 استعمالها في نحو اكلها من ممتعت اعني **في اكلها استغنى**  
 النامسة للهبة لا بما يغلب فيها جانب الاكتساب على الهبة **وهي اي**  
 لغة اسم لشيء المستقط **بفتح الهاء اي واستكناها مع ضم الهاء فيهما**  
**وقال لهما ايضا المقام** المستقط مع التا والفاء على معنى اسم المفعول  
 اي الملقوط **وشريعا ما ضاع من مالكه بسقوط او غفلة او نحوها**  
 كنوم او هرب ومنه اعيان بغير تركه صلحه او ما عجز عن عمله والقاء ومنه ما ليس

ما ليس ما الاكرهين **و** **له** بالغا هو تقيم في الولد من تحت  
 الصحة فنخل فيه المجنون والصبي ولو غير مميز والكافر  
 ولو في دار الاسلام وان كان حريسا او مريتا او الها سق  
 ومنه الكافر فخطفه عام وشمل كلامه الحر والرقيق وعل كونه  
 عنه ناله لا يصح التملكه بغير اذن سيده ومن اخذها منه **و**  
 فهو النافط ويأثم هو النافط ولما اقر اربا بريد الرقيق حيث  
 كان امسا ويصح تعريضه حينئذ ويصح لقطا ما تب كتابه صحفة  
 ويعرق ويملك والمعض في نوبته كالحرة في نوبة سيده القس  
 والا فحسب الرق والحرة وكذا اسما بل كسان والموت واما  
 ان في الخاية منه او عليه فورد مطلقا **في نوات او طريق**  
 فراد ما ليس بمالك او كخروج بغير اذن من مالك او من ملك منه الى  
 ان ينشأ الامر الى الحي فله وانتهاه **له** فله لعذها وتركها  
 اي هو مبيع له ان لم يتق ما ملته في المستقبل **وله** واحد  
 اول اب وبق با مائة فبكره لعتقها وحرم اللقطة قصد الجنان  
 ويضمنها وليس له تعريضها **وللجب** الاستهاد بغير الاكساب  
 بل بسن **و** ويرى القاضى لا يجوز اللقطة من الماسق لان اللقطة  
 منه مكروه **ولا يحدد** تعريضه ان لم يضمن اليه عدل كما ذكره وبي  
 القاضى الكافر كما **له** ويرى الولي اللقطة من الصبي وحل المجنون  
 وكذا السفينة التي يحدد بتكريره ولا يوجب مونة التعريض من حال المجنون  
 بل يراجع الحاكم لبيع من امله او يقرض من ماله **قصد** الجنان هان  
 اللقطة بغير اذن من وليه **ليس له** اب يعرق ويملك **له** وجب عليه  
 ان اي عند الملك واما عند الفقهاء فدون علي المعقد فافعل المعقد



مرموع في النقطه هو امرها في محل الاضمار **وسقط** اخذها  
 هو صريح في انه يحرم عليه تلغير معرفة ذلك وفيه بعد **به ستة**  
 اشيا وفي كلامه انما خمسة اشيا وفي علمها يعرف من صحتها من جهة  
 وكسرها وحدها **وعاها بكسر الواو وبالهمزة والفتحة** وجعله  
 الشارح يعني الواو وهو مراد في له وقال الخطابي ان جعله يلبي لراسه  
 التاروت ولا يردفه ولعله مراد المص فراهجه **و** ووثاها بالمد اي  
 بكسر الواو وعدد هلكته او عشرة **موزنها كطل او اكثر**  
 او اقل **وتجمع هذين لفظ القدر** ويعرف بفتح اوله وسكون ثلثيها  
 مع تخفيف الراء وهو اعتراف عن ضم اوله وفتح ثانيه مع تشديد الراء من  
 التعريف الاتي **حما هو مستدرك مع جعله يحفظ عطفها على معنى السلب**  
 عليه الوجوب **اذا اراد للتلفظ ولو متعدد اطلو كانا في عرفها**  
 كل واحد نصف سنة **تملكها بفتح** فالواو اسقط على ابدانها محظرا  
 فلا يلزمه التعريف بل يندب له فلو عرفها سنة ثم اراد تملكها لزمه ان  
 يعرفها سنة اخرى **عرفها سنة عديدة** وهو باقها بنفسه  
 او يابسه **على انواع المساعدة** اي لا فها فيكونه الى المسجد الحرام  
 ويجب تعريف لفظه ايدا ولا يجوز تملكها **واذا اراد سفر اذ فها الحاكم او**  
 لاسن وان سافر بها فنها الى ايدان حاكم براه **وفي الموضع الذي وجد**  
 فيه الا ان كان مفاقة في امره المالك اليه من بلد او غيره **واستداه**  
 السنة من وقت التعريف وان طال بعد التفتظ **وهو هو الراجح**  
 ومرة كلامه قبله انه من وقت ابدان التملك **بل يصرف او لا كل يوم**  
 او انما بطلان تنسب مرات التعريف الى بعضها **ويكره ان يذبح**  
 ولا يلزمه انما اصله ان موته التعريف عليه عند التملك وان لم  
 يملكه وان في ميت امال او قرض على المالك ما ذن الحاكم وهذا في غير المحرم

له  
 التاروت  
 التاروت  
 التاروت

المحرم كحماره **ومن النقطه شيئا صغيرا** اي غير نحو غنمة او مروة  
 وان اذله فلهما لتعريفه اصلا **له** بل لا بد ان يكون غنما او مروة  
 فظلم اعلم ولعل مراد الشارح لفظ سبط لانه ليس من الصيغ  
 التي من جهة التملك او ان كانت بالافان كانت غير محظورة وكل  
 وحلب لعدد بل على الضيق **عليه** يعني زيارتها  
 التملك مطلقا وكذا التملك لانه قبل التملك **له** لست  
 املكه هو المعتمد **وان تلفت حسا مطلقا او شرا بعد التملك**  
 كعتق ووقف ولو لم يظهر صاحبها فالتبطل على الملقط في  
 الاخرة كما قاله النووي ورجوه **ولا تدفع الواو اصف ظن صدق**  
 او **تجدد** **والنقطه** وفي بعض النسخ ذكر فصلها واصلها  
 ان النقطه قسمان مال وعينه والمال نوعان حيوان وغيره  
 والحيوان ضربان ادبي وغيره **الربط بفتح** الركا ليقوا  
**ف** **تملكه بعد تملكه** اي غير قيمته اي بدله **كالربط**  
 بغير الرب **او تخفيفه** وموته بخفيفه **سنة** ببيع بعضه بادن  
 الى الم او نحو قرض على المالك ان لم يتبع به التواحد **به كالحوان**  
 ومنه الادبي كرفيق غير مميز او مميز من خوف نعم لا يكل لقطه  
 في زمن امن **ولا النقطه امة** تكل له لملك لانه كالاقتراض وموته من  
 كسبه ان كان والا فاذن الحاكم او بيعه وموته ان وجد والا فبها  
 وان يرفع بغير ذلك **واذا ابيع ثم ظهر المالك** وادعي انه كان اعتقه عمل  
 بقوله **وتبين فساد البيع** **وهو اي الحيوان** غير الادبي **له**  
 لا يمتنع اي لا يتقوى على خلاص نفسه ما يريد هلاكه ويجوز لفظه  
 لحفظه وتملكه زمن امن او خوف من خفاها او غيرها **فلا تامة** امور  
 تلك الما ودي بلعها وهو ان يملكه حلالا وبقيته لا عدل ولا ينسب مثل



## وقد لله تعالى عز وجل

ان الله ان كان ما كولا بعد تمككه بعد تعريفه سنة كما من ضم  
 يستع اكل ان لقطه في العزل لسهولة بيعه وفي غير الماكول ان كان  
 فقط موالتوع بالاعلى عليه فان لم يتطوع واراد الرجوع انفق  
 باذن مالك ثم استهان كما في في الصور اي في زمن الامن والا فالحضر  
 والحاصل ان لا لالتقاط المحقق مطلقا ولا ملكا الا في معارضة امته لما  
 يستع بنفسه في احكام اللقيط يعني الملقوط ويقال  
 الملقوط الذي واياه ثلاثة لقط ولاقط وملتقط **و** ملتقط هو واحد  
 الاكابر وهو صبي ولو ميرا او محتوب كما في قارة الطريق اي  
 طريقا ليلدا وغيره واصل قارة الطريق وسطه لقرعة بالملق  
 وهذه **و** هو اللقط الذي هو الركن الثاني **و** كفايته عطف علم على  
 تربسته لشهو لعل لفظه وما يصح **و** واجبة اي المذكور ان  
 فرض لقطا شبيه ونفسه وبذلك فارق اللقطه **ف** ان لقطه  
 بعض من هو من ادين علوانه اثمان فاكثر سعة الخرج **و** يجب  
 في الامم الاستهاد على التقاطه وعلى ما بعد ايضا لما رفاق لم يشهدتم  
 يثبت له ولديه الملقط وينزع منه ولو سلمه الحاكم لعد لم يثبت له استهاد عليه  
 بشرط الملقط الذي هو الركن الثاني **و** لا يقربهم اوله من الملقوط  
 اي يتركه **ا** امين لعل المراد بعدد ل الرولاه به دليل ذكر الحجة وعلى  
 او صاه **ا** هو المسلم للرشد العدل ولو انني اقله لم يلايم لقطا  
 انصف بحسب شيء من ذلك ولا يقرب منه فينزع منه نعم لو اذن لعهده غير  
 المتكاتب في استعد واقربه من مطلق السيد هو اللاقط ويصح لقطا كافر  
 لكافر لما بينهما من المولاة والمعض كالفق ويقتضي ان لقطه اثمان مثلا  
 عني على قوس وعد لا باطنا عليه فلهذا ويلد على يدوي فان اسبوا  
 اقرع شهما وجوز لعله من عمل لقطه لملكه لا لكونه اذ عني منه **ف** ان

فان

فان وجد بمعمل خاص به كتابا بلبوسه له او مطلق بها او  
 بغيره شديكة ودنا من عليه او تحتة ولو اشتور في دار هو فيها  
 وبها فيها انفق وعصمتان كان منه غيره **و** لا ينفق عليه  
 عليه احكام منه ولا ينفق عليه اللاقط سيد ان يادن الحاكم فان  
 فقدته استشهد وان لم يفعل فمن **ف** فان لم يوجد معه ذلك  
 انفق من مال عام كالوقوف على اللقطا والوصية له فان لم  
 يكن اقرب من عليه وان لقطه على بيت المال فان لم يكن فعلى  
 اهل الثروة من المسلمين وهم من يملك لخدمة علي كفاية سنة فربما  
 بالفاق على الخرو على سيد العبد تنسبه الملقط مسلم هرا  
 اما اقام كما في بيته بنسبه فينتبه في النسب والدين او  
 اقام شخص بيته بملكه متعرضه لسببه فملكه او قرا برقة  
 بعد كاله لمن صدقه فهو له وابنه اعلم **ف** في احكام  
 الوصية المناسبة للقطه والملتقط وجودا مغلظا واما انتماسه  
 ونحو ذلك **و** لعله ودع اي مشتقة من مصدره او المراد مطلق  
 المقتضى على العمد اقرارا بها اربعة مودع ووديع وسرطوقا وكل  
 ووكيل وصحة وشرطها اللقط من احد الخبيث وعدم الرد من الاخر  
 او العمل منه كالوكاله على العمد وعن مودعة وبذلك علم ان ايداع  
 الصبي او نحوه ومنه الرقيق لملكه او الكامل باطل وفيه اثمان مطلقا  
 وان عكسه باطل ايضا ولا ضمان فيه الا باللافه **و** ويستحب قولها  
 عيا لمن انفر او كفاية لمن لقد وقتر بقولها **ا** هو تابع لجوار النضر  
 وعدمه **ف** لمن قام بالامانة فيها لكان قبولها بعده بان وثق بنفسه  
 فهو فان عجز عن حفظها اصر قبولها او لم يثق بنفسه في المستقبل كره قبولها



نعم ان علم المالك بحاله فله حرمت ولا كراهة . والواجب القول اي  
 لو لم يوجد امين غيره في مساواة العدي وجب عليه القول عين لوله  
 المطالبة بأجرة نفسه وحرته ونحوه فمرا على المودع كما اشار اليه الشارع  
 بضم الهمزة التقديس هذه المفهوم حكمه عليها بالامانة والمراد به التقصير فيما  
 يدريه في حفظها . وصوبوا القدي مضبوطة بعشرة ابود . فان يودع  
 اي الوديع غيره اي غير نفسه بلا اذن من المالك فيه فان اذن له فيه  
 فاشاي يودع ايها لكن لا يخرج الا من المالك فانه  
 باستقلال التمسك لحوار استنباطه انبي فاكتر في حفظها ثم ان صرح المالك  
 باجتماعها على حفظها تعين فيضعا فيها في مكان لكل شي الوديع عليه ملك او  
 لهارة او عارية سواء اتفقا في ذلك او لا ولكل منهما اعتنا عليه ولو ائتمروا  
 لغيرها بحفظها برضى الاخر فمقتضاها كل منهما او على كل منهما اقرار النصف والامن  
 المنفرد وحده ضمانا وقرارا وان لم يصح بلعقما عما جاز لا تفردا بخلاف زمانا  
 متواترة . ولا عذر اي فيجوز للوديع ابداءها عند غيره لعذر كإرادة  
 سفره او غير ذلك لكن يجب عليه اولادها الى المالك او وكيله فان تغذمه  
 عليه ردها الى المالك امين او وصاه عليه فان تعذر الحاكم ردها الى امين او وصاه  
 عليها وبذلك علم ان في كلامه بمعنى اللام . ودونها في الخرز اي انها غير حرز  
 للوديعه فانه كانت دون المحلة الاولى في الخرز ولكن حرز للوديعه فلا ضمان  
 وبحل ذلك ان لم ينعم المالك عن ذلك والا فلا ضمان ولا حرز لحرمة الروح في  
 الدابة ولو لم يعط المالك علفا راحه او وكيله فان فقد هاتين الحالتين  
 ليقترض عليه او يوجر هاتين الحالتين او يبيع منها جزءا لذلك فان تعذر  
 استئجاره ليرجع ان اراد ولو خالف في كيفية الحفظ لما موب به حسا او شرعا  
 الى دون ما يقتضيه الحال من ايضا ولو اخذها ظالم من يده فمقتضى عليه لم يضمن

لم يضمن

يضمن والا فيضمن كان دفنها او القاها في موضع ولو لحفظها او دله  
 عليها ولو حمله عليها عنت في يمينه بالله او باطلاق وان كان  
 يجب عليها ان يحا عنه نعمات ودي في يمينه لم يثبت ولو اكرهه  
 انقام على تسليمها له فكل ضامن ويرجع الوديع على انظام . وقول  
 الوديع وفي نسخة المودع اي يفتح المال مقبول او وكذا اهل امير ادعي  
 ارد علي بن ابيمنه ولو بعد نوبة يصدق بيمينه كشرطه ووكيل  
 وعاسل قراض وجاز مال علي بن اسلمجره نجابة او اذله فنهى  
 ونقيب علي بن نصيبه وعلي مستحق طلبه نعم لا يصدق المرتضى ولا  
 المستاجر لما كان غرضها وجوزع من ايقنه وارت احد هاتين الاخر  
 او وكيله او بوكله او واثمها ونحو ذلك فلا يصدق الا بيمينه وصرح  
 بريها دعوي تلفها فبصدق فيه مطلقا لكن ان ادعاه بلا ذكر سبب  
 او بسبب خفي كسرفه صدق بيمينه ولا ضمان او بسبب ظاهر غرق  
 وادومه صدق بلا يمين مالم يتم ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف  
 دون عموم صدق بيمينه ولا ضمان او لم يعرف هو وراعه هو طوب  
 بيمينه علي وجوده ويحلف على تلها به . واذا طوبى الوديع من  
 المالك او وارثه او وكيله او غيره من له عليها مودعا اي دفنها به لزمه  
 ذلك نعمان كان في حالة كان يلزمه فيها القول ابتداء لم يجز له الرد  
 فلم يخرجها اي لم يخل بينها وبين الطالب لانه لا يلزمه الرد وموته علي  
 الطالب وليس له تاهير الرد لخواشها ان كان الطالب عن لا يقبل  
 قول الوديع في الرد عليه **فقد** لم يبع القدية عليها بان لم يعذر عما في رد  
 المبيع وقت طلبها . **له** حتى تلفت بان كان استلف بعد الطلب الجائز  
 وقبل الرد الواجب ان يوق الوديع لها كخذه وديعتك فانه يلزمه الاستد  
 ولا يضمن الوديع بعد اخذها . ضمن الوديع بدعاهن مثل اوقية











النسب كما في ابن الابن مع جده واصلا ثم يقربها ولا يلزم جهة ثم بالقرابة ثم بالقرابة  
فتقدم جهة باخوة مثلا على جهة اعمومة ثم جدهم من كل جهة الاقرب والا اقرب  
ثم بعد الاختلاف في اقرب يقدم باخوة كالاخ الشقيق في الابن للاب وفي تقدم  
التقصيص على بعض شعار رايه افضل منه وهو احد الوحيين والراجح  
في بعض النسخ فصل فاقول الحق بعمه او بواسطه ثم بحق الاب  
ثم عصيته ثم بحق الجد وهكذا ذكره ذكر كان او انني وليس له  
عاصب بعمه من النساء الا لاحتقه وخرج به العصب بعينه وهو كل  
ابن جده او ابن عمه او ابنته مع الجد والعصب بعينه وهن اخوات  
الابن او نساء مع البنات او بنات الابن وحكم العاصب ان يملك ما بقي من  
الزوج ويسقط عند استغراق الزوج من الميراث ويريد العاصب بنفسه  
انه يملك ما اراد ان ينفذ لبيت المال اي ان انتظم تان يعطي كل واحد  
حقه وان تقدم عليه الرد على اهل الزوج غير الزوجين بنفسه  
فروا كفت وام يكون المال بينهما ارباعا للماه بعد فان لم يكونا فلهما  
عشر للمرء والعرو من وفي بعض النسخ ذكر اصل هذا وهذا في مقدم الزوج  
وعنها وحيث المذكور في كتاب ابنه فابن هو تقدم لقوة ستة فلا  
يرد كونهما في احد الزوجين ولا ما سدر من الحدة ومقت الاربع بنت  
مهود لبي سدس بفتح النظر من مستحقه في الية الانهار في كقول  
كما قال سدسهم والوجه استقامة لانه لم يحصل منه فرض بل يد على الستة  
ولان قصصهم وانما هو راجع الى التقدير المال فهو نظير قلة لركة ومثله الرد  
لانه تقدم اكثر المال فتأمل وقد يصرح في مقدم ما قاله انفسه فصار  
اعرب وهي يقال للسور والفتان ويصنف كل منهما ونصف بضمه وقد  
تكرر هذا ايضا فيقال النور والسور وصنف كل واحد نصف بضمه

**قوله** بالنسب بداهه لانه اكثر كسر مفرد عن ذكر بعضه اي وعلى  
بناوينا واحدة او اكثر وانفردت بنتا عن من تحتها يصاوكه بعد وال  
في آدابكم يكن معكم ولو قال اذا انفردت عن من تحتها لكان اخذوا  
وامر وكذا انما في بعده والمزوحين رايه الله نظرا لظاهر كلامه  
والا فاما داخلان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحد كما دخل فيه من واحد  
على الاربعين كما في الدنيا **عنه** المراد كل من عن اخوة من صوابه  
عن امهات او عن افرادهن عن اخواتهن فتأمل اشتقا والاب او  
لام او مختلفين ذكرها او اناثا او هات او مختلفين ومما هو ملحقا  
بجوت لا ينفرد بها ما يصر الاخر بغيره لانه في احدي امهات او بنات في  
وهما اب وام مع احد الزوجين **عنه** كقولنا خا او اناثا يستوي فيه الذكر  
والانثى لانه لا تقصيص في امره لوانه تنسبه قد يفرص العلق في موضع  
لغيره كالحدة مع البهوه اذا تقص عنه بالقاسمه من الاخوة وتوابعها  
لان وفي اثنان لمرأة سهم وان بولد واشتبه الحال ثم ثبت الولد  
قبل اخوة بلصحا وكان لاحدهما ولدان فلاما اسدر على لانه وتقدم  
المهم الولد ثم ولد الابن ثم الاخوة فبما شاعرت بنسبة الحب انهم قد انفردوا  
على كون السور **عنه** وهو اي السور من المدة او الوارث وان تعددت  
فمن شركا فيه سواك من جهة الاب او الام حيث اتحدت المدة او كانت  
التي من جهة الاب اقرب لان القرى من كل جهة تحت السور منها والعرب من  
جهة الام تحت البعدي من جهة الام بخلاف العكس على الوجه لان الام اصل  
في ارض المجدات وخرج بذلك المدة السابقة وهي التي تدلى بذكر بنات  
سوا كانت من جهة الاب او الام لانها من ذوي الام اصل  
اي قال كثر مع بنت العصب المنفردة وكذا كل طبقتين اسفل من ذلك ولا  
شي لبنات الابن مع بنتي العصب الا ان كان معهن ذكر بضمهن سوا

حرة



















من مشتق النكاح او تزوج ولو بغير العربية وان قدر عليها من  
 فقهها العاقدان والشاهدان سواء تقدم نكاح الزوج او الولي فدا  
 تسبح بالكفاية الا في حق الزوجة **دو** ويقتصر على سبيل المصلحة  
 في اثار انية الشارع واليه يؤول كلام المصنف بقوله شرائط الى  
 ستة ترايه اي غير مفهوم من عقد ثمادة من اسمع واسمع واستف  
 وان سببه وفهم لسان العاقد من وعدم كونهما اولى بين وغيره  
 من اولى في عدم الامام وعدم جراسه وخوفاك **دو** في اسلام  
 يقين في اوكي وكذا في اشهاد ولو في نكاح كاره مسلم فلا يصح  
 ان يدام او يستوره بان كان من اهل طائفة كسرت بالكفار ويطلب  
 اسموت او نسا ولاح اخبار **دو** فلا يكون على امرأة الا اثبات  
 اثباتا الشارع في مهمومات الشروط على اولى نقص عما في كلامه  
 وهو اضاف اصواب وملا في ما ياتي بموله وجعل سبق في اولى  
 اي لا يبعد عدم الاعتراض عليه **دو** او يمتنع اي فلا يمتنع  
 جهة ويستعمل اولا ليلاب بعد خلاف حال اوقته حيث لم يكن فيه  
 خل فلا يصح بعد غيره لانه اولى **دو** وكذا الشاهد ان دونك  
 علم عدم صحته في محل النظر في محله والزمه اي الكفاية في اولى  
 والشاهد من يقين فلا يصح الحرية المستورة وتعتبر بنظر المصنف  
 في الاسلام **دو** ويجوز ان يكون العبد في النكاح من غيره كالوكالة  
 عنه واما هذه عن كلام المصنف مستقيم **دو** والذكور **دو**  
 في اوقافه في النكاح في الذكور **دو** في النكاح في الذكور لانه ليس  
 بنفود اسمه بخلافه في المراسم وليست اربعة شهود **دو** اعلمه

العبد له وهي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفا ملكه بقدر رعايته  
 فمصابا للمجرات والرفايل للمباحة والمراد به عدم انفسق انفسق  
 فلا يصح عقد الفاسق وان اسره باي نوع من انواع المحرمات ولكن  
 بالعبد المستور وانظروا وهو المعروف من الناس في الولي  
 والشاهد من نهر لا يضر الفاسق في الامام الاعظم وينفذ قاضي  
 الضرورة قال شيخنا الرضائي في صحة العقد بقية الولي كفاية  
 العقد **دو** ولا يقتصر بكافة الدمية اي الكافرة اي العقد عليها  
 لمسلم او كافر ولو عتيقة مسلم **دو** في اسلام الولي قبلها العبد  
 في بيته وان اختلف ملتهما الى الحراية وغيرها كالارث غير امرئ  
 لا ولاية له مطلقا ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوجه الكافرة في مسلم  
**دو** فيكون كونه اي مسد لامة فاسق وكذا كونه دفتا مكانا او  
 مبعضا او كافرا في كافة لانه يزوجه بالملك لا بالولاية في شراقات **دو**  
 على الفاسق غير قيد الا ان يكون فاسقا الى غير هذا بعد اولى  
 الامم فلا يقدح في الولاية اي في صحة لانه يוכל بصري في قبض امر  
 واقفا منه **دو** فتدبر ولعله في الشرط ينقل الولاية الى  
 الاصل الاجرام فينقلها اليهم ونسب عتيقة الولي مسافة بقصر  
 وعصمه وارادته تزوج بوليته وعدمه من قبله **دو** واول الولاية  
 وفي بعض النسخ لتعتبر هنا تفصل وفي احكام الاول لم يردت ولعله  
 وغيرها وبعض الاحكام الخطبة بكسر الخاء التي هي التماس النكاح بيان  
 نفق هو بيان لعنف الاوليه لا فائدة لادبها التوجوب امقتضى عزم



الصحة من غير ولا معنى كل وفي السعي بافضل السعي انارة الى ان الولاية  
تأسس للرجوع مع الترتيب لا على الترتيب **هو** ما لا يابح لو قال الاب وان علا  
من جهة تكان اخصر **هو** تقدم امر هو مفاد من الترتيب بمقابلة  
وتقدم ابي الع الى انارة الى ان الماد من قول المصنف على هذا الترتيب هو  
هذه الصور فقط ان لم يبق غيرها والمراد بالمع عماليات وعمالياتهم  
جده وان الع كذا كذا فملاوا اصابني ام بلقوة لا ما وبنوة او عتيق  
ق يد على الاخر ففعل ان الخ لا يزوج من حيث كونه ابا **هو** ثم عصبته  
ابي المعتقد لا يتغير كونه ذكر **هو** من تزوج المعتقد بكسر الهمزة ولو  
قال من يزوجهما كان اخصر **هو** المعتقد ففتح التاء ولو قال العتيق  
لانه لو صحا فتقدم ان المعتقد على ابيها ولا يغبر في تزوج الحقيقة  
ادب معتقها وبكى سكوت العتيق المبكر في ادبها للولي **هو** ثم الحاكم  
يزوج من حيث ولا ينفذ فقط ويزوج ايضا البالغة المجهولة فتقدم  
فقد الجبر وعند ابي الولي او علبسه او تواريه وغير ذلك مما  
تقدم ونسب العصبان دعت شبيده الى كفوع عند الحاكم ولمنع  
الولي دون ثلاث مرات وان منع ثلاث مرات استقلت الولاية للمبعد  
لانه هو الا ان علبت طاعته على معاصيه **هو** من المخطوبين  
له ولاية الخطبة كان اعم واول **هو** او طلاق فكذا يفسخ او  
اغتصاف او موت او في عتده شهية بغير اهل البيت ان يصح  
ان حل له العقد عليها بان كان طلاقه رجوعا ولم يكن في شهية طهر

لغير **هو** اما الخطبة **هو** وجواب الخطبة يعمل حكمها **هو** وعن خطبة  
سابقة فتعزم الخطبة على الخطبة لشروط ان يكون الخطبة الاولى  
واجب الخاب من يعسر هو انه بالصرح وعلم انان بالخطبة وتوافق  
وانها بالصرح وانها من يعسر اجابته ولم يعرض للزوج خا فله ولا  
**هو** بولي ولو من غير ادى كعود والبكر عكسها لو قال ضد هانك على  
وهي من قول بكارتها وان وطيت كاخوز لوليتا بغير بولي كسقطه **هو**  
حيض او بلصبع او خلقت لما بكارة **هو** اجابها معني انه ليكن ان  
تزوجها الى انهما صغيرة كانت او ليبره عاظمة او مجنونة فزعمه  
استحق او لا ويندب له استاذان انما هي الباطنة وكذا الماشقة  
سلوتها ورجب تزوج المجنونة الباطنة وتصدق في دعوى ابده  
وان كانت فاسقة وكذا في دعوى اسبوبة قبل **هو** وقد سئل من  
سئل اما بعد العقد فلا يقبل قوله ان لم يثبتها وبو هانك السعد  
يترجم فساد النكاح مع احتمال انها خلقت بلا بكارة او اريدت **هو** امر  
**هو** ان وجدت شروطها لم يثبت صحة العقد او حوائث  
لا يصح جميعا **هو** يكون ان زوجة غير موطوءة في اهل هذا البلد  
لا انفسم ناس **هو** وان تزوج بكفو هذا شرط صحة العقد وثمة  
يسار في حال الصداق وعدم عداوة بينهما وبين ابوي ولو طهر  
وبينها وبين الزوج ولو باطنه وشرط خرد لراهنهما من غير  
ضرب لخنكرا وهن وان كره زواجه **هو** مهر مبد  
نقد البلد هذا ان شرطان لحوال الاقد على العقد لا يفسخ  
وظلما كون المهر هالاقا ل ابن العمار وعدم نسك عليها وعدم







## وقف لله تعالى على صفة العلم بالآزهر

وكفى في استجابه سواد العصور على الرأى . والبرص اى المستحكم يقول  
 اهل الخبرة وهذا اجر ياتي في الرجل ايضا فهو . الرتب بفتح الراء منه  
 وبقوته وكذا العرف ولا يفتى امرأة بزواجه فان اراد استدر بكنى  
 قدس . ولا يجوز له ان ياتى به ولو بالاناسيد . بلحب بفتح حيم  
 واستيد الموحده قوله قطع الذكر ولو فعل الرجعة كما عه في رومه  
 مرة فان بقي قدسها فالشر فلا خيار فان تفرقا فيه صدق وهو . بفتح  
 اعراب مستبدان من عثمان الدابة لانهم يمتنع من اسير . بفتح  
 المكلف ابتداء خرج الصبي والمجنون لانها لا تثبت الا بالزواج او بغيره  
 بعد نكوله وحرها لا يهد اذ ابره صلتا بفتح بعد وطيه وورقة فلكلها  
 وبنى به العلم ان الرجل قد حصل به العنة في مرة . بفتح  
 وسنن في افسح بهذه اعيوب ارفع اياها في افسح في عفا في غنى  
 باعنه صرب ستة له والرفع بعدها ايها الكاشف . بفتح  
 تبت واذا ادعى اولى صدق هو . بفتح  
 سمي بذلك لانه يدل على هذه رغبة بفتح . بفتح  
 على الرجل او على شبهة او موت لو زاد او تغويت شبيهه كزنا ورجوع  
 شهود لو في باعقود وله عشر من اصدقائه . بفتح  
 والطول والشماع ومهر كايا . بفتح  
 في عقد النكاح وقد يجرى في زوج صغيره بالشر من مهرها وقد حثت  
 محورا عيه بنم . بفتح  
 منه وفي . بفتح

## وقف لله تعالى على صفة العلم بالآزهر

استعانه الا ان كان له . بفتح  
 بر صبح . بفتح  
 يتمو حصد . بفتح  
 هي . بفتح  
 اعقدان . بفتح  
 اصدقائي . بفتح  
 بعده في هذه . بفتح  
 بغير موطن . بفتح  
 حب فيه . بفتح  
 ويصدق اى استقويض . بفتح  
 ليس من التقويض . بفتح  
 يجوز تقويض اولى في العقد . بفتح  
 فتم استغنية المحلله . بفتح  
 منها كما هو معلوم . بفتح  
 على نفسه قبل الدخول من غير طهر او بطلان . بفتح  
 انما مناع حتى يفرص . بفتح  
 حتى نفق من امفرو من او بطلان . بفتح  
 الروعة اى بما فرضه ان كانت دون مهر . بفتح  
 اسبدا وقرص . بفتح  
 احكام اى عند تنازعها . بفتح  
 من جهة . بفتح







اسوي اختفاه مما يغفل الشاعن فينبغي غريفي لها وانما  
 حكمها لمن وهي لغة من المتع وعرفا ما ليجب لمطلقة لم يجب لها شيء  
 مهران كانت الفرقه لاسمها ولا بسببها هو لا يوت وليس ان لا ينقص  
 عن ثلاثين درهما فان لا يبلغ نصف اهر فان تاز عاقد رها فاص بجهتها  
 سدا في اسرار واعبار  
 واوليه من اوتوم وهو اجتماع للجمع الزوجين فيها والموثيق  
 امر من سنجيه والافضل كونها بعد النحول وقلل الشافعي مقتضى اوتومه  
 على طعام تحت سرور وحتا تم تمت غيره كوضيمه الموت وانواعها  
 لشده امر وشي عشره جمعها بقول ان اولام في عشر جمعة الملاحه  
 باعد ارم من خنا حرس وشرس نفاس فاعففة مع حد ان فاق وادارها  
 اريد تناقصة عند حدود اساميه وشيمه لمصاب مع وكبريسا  
 وان تفسد شرف الى وزيمه العرس ولا يحل الاكل منه بل  
 يندب ان لم يكن صاب ويحرم انظر من فرض وكونا غط من افضل بل  
 هو افضل ان تلقى عيبه م الاكل هو بشرط انه هو بعد مضاي اذ  
 اشروا لدره كوعشرون شرطا ان لا يخص اللغيا اهل  
 حرقه واللم يستط الوجوب الى الجلب مطلقا في الاسلام بل  
 يقبل في اليوم الاول ورسا في الثاني ويكفي في الثالث محله ان لم يكن  
 بصق حرم مكان طاهر كل يوم لمسي مخصوص من الناس والادب  
 قلن راعى بدنه ايام لا يهاتى جملتها بعد هذا الامن عدد  
 لو تخرم تقدم بقول بشرط او عن هذه واسقطه لكان مستقيما لان  
 اعذر عسل جميع اشروا التي منها ما تقدم ما من اذ جابم كان

كانا وجهان بقور سقط لوجوب المجابه لان ما ان المعذر ذلك  
 فاصل في محل الحدود ليس فيه اذ لو كان في طريقه شلا كان كذلك  
 او يتيق به في سته خمسة او نحو سخرية او كسفي حورة ومن اشروا ان  
 لا تكون الويمه من عاقد محو عليه او من مله من في الدهرام بل تحرم اجهته  
 ان عزم مقامه ومنها ان لا يكون في الحضور ثمة او خلوه محرمه كالمراقة  
 لعمسة او لمرود منها ان لا يكون الداعي لها يمينها او خوف حق او هم  
 ومنها ان لا يكون المدعو اذ او لايه عامه كالمقاضي ومنها ان لا يكون معذورا  
 يرضى في تركها الى لغة ومنها ان لا يكون كحكمة كانه هو وقرن حرمه  
 كقصوره او حريرا او جلد خمر او صور حيوان محرمة فوعة بان لا يكون  
 على ارض او سافل او وساة فان كانت غير محرمة نحو معطوكة الراس او ابو  
 او خرقه بحيث لو كانت حيوانا لا يهتس لم حرم الحضور ولذا لا حرم في غير مو  
 الحيوان كالا حمار تحميمه لو كان يزول لشكر حضوره وجب عليه  
 اخذوا اجهته بدخوله واراد الحكر فاسده بخور يداسان انما اخذ من  
 ما غيره ما ينل صاه به من داهم وعمرها وخالف ذلك باختلاف احوال  
 الناس فقد يسهل لسان بحاله دون لهر وحصى بونه لفر وجو يصف  
 ان ياكل ما قدم له لو لم ينتظر غيره بل لخذ ولا يضر فاما يعلم في مصنفه  
 به ولو لمضو غيره او نحو من وعلمكم بوضعه في فقه ولا يتم ملكه عليه  
 الا بالاراد فلو اخرجه من فقه في يومك حياجه ولما يقول لصاحبه  
 وزوجته وولد وللمنفه كل مراد لا يزيد على ثلاث ويكره عليه  
 فالحل يعلم انما كفي ويندب للمنفين ان يدعو لمنه وامن واكل وكول  
 بلا رقة نقر نحو سكرود ولام وغيرها في اولايم وكل السطه عالم كرمه  
 اذ اسند وترك السطه اولى وملكه الهذ وورقة السيمه او غيره  
 مكلف ولا يترك ملكه عنه سقوطه منه بسبب ليس ترك البسط







و كان الحاجة كعادته مريض او كونه كوضع مناع او دفع نفقة  
 او تفريق غير لم يمنع من الدخول بغير ائصال مكنته بان توافي في  
 قصا الحاجة من الزمان **فصل في** او طوله بجلوسه فلا من غير  
 استحالة بها قضى ما اطاله فقط . لم يمنع الاولي لم يحرم عليه  
 الدخول وحرم الدخول بالحاجة والاضروته ولا يقضي ان لم يطل منه  
 في فاسحايه ان كان الاولي ان يقول وله الاستمتاع حيثما  
 له الدخول بغير الويل ولا يقضيه كالاستمتاع وحرمة الويل  
 لذاته بل لا يقع المعصية به فاقبل **تبيين** لو فارق المظلم  
 قبل انقضائها لم يسقط حقها ويجب عليه عودها لبعضها  
 جميعا فان مات سقط القضاء ووجدنا كذا انه لا يكمل المدة  
 في ارضه الدخول في النايح وانما يجب في الاصل فيجب تركها خروجه  
 لصلاة الجمعة في الجمع او فعلها في **تو** . واذا اراد السفر  
 اي لغير النقلة اما سفر النقلة ولو قصر اقل من اقل بعض  
 ولو قرعة بل ينقل من او يطاف من او يطلق بعضا وليس بباطل  
 فانها تقضي لبقا في مطلقا . **فصل في** او في اي وهو بان  
 كان السفر قصيرا ان لم يتراموا على واحدة منهم ولحق الرجوع  
 قبل سفرها وبعده قل مسافة القصر **فصل في** او في اي ان  
 كان اسفرا ملحا والاعتناع عليه الخروج بواحدة ولو قرعة  
 ويقضي سباقا مطلقا . ولا يقضي ان كان سافرا بالي  
 خرج لها القرعة وان لم تكن في قبوتها فان كانت في قبوتها  
 لم تدفع مدتها في سنة السفر فيقضيهما لها اذا خرج في

في السفر تعلق بالمصروف فلا يساكن لانه بها كنفها في اقامة  
 السفر لانه يتبعه **فصل في** يجوز ان يقيم المزدحم في  
 المقيم لزوجها او لبقية صواحبها ان لم ياتوا خوفا ورعي  
 الزوج فان وشمه من حصص به من شانه من امنية منهم  
 حصصا به او لمه **فصل في** او ليعمل من قسم على الردي والمهر عظيم  
 ليلة الواحدة على يومها بخلاف مكسه وها الرجوع قبل فواتها  
 ولو في اثنا عشر يوما ويجب عليه الرجوع فوطا اذا علم وما يقضي بقاء  
 قبل علمه فاستبطلت المسئلة ومن  
 الخلع حصة الزوج وكذا الوطائف وليتبع من ماله . **فصل في**  
 ولو قريبا او غير مطب . . . . . جديدة ولو كبد عفاها  
 بعد مغابرة **فصل في** بعضها مما اي وجوبا . . . . .  
 او صغيرة بحمة للويل او خورقة . . . . . يسع بالجمع ايها  
 وخرج عليه الرجوع فيها في مدة او مائة او غير في بطر اذ كان  
 الخطيب ينبغي ان يراى في التتابع العادة ولا حرم الخروج فيه  
 لما ذكره حكمة وشم السبع كونه بعد ايام الدماء كما مغيرها كذا  
 لها . **فصل في** السابق في اسعادها وصدها التلب . . . . .  
 لانها المدة الشرعية وزيد للبكر لانها الكز ولولا ان بكر على سبع  
 ولو بلغها ففرض الرايد فقط او نكاح التلب على الثلاث اليه اسبع  
 بالقبولها قضى الجمع لانها محتم في حق غيرها . . . . .  
 او بكنهيه مرقا في اثنا عشر يوما . . . . . واذا فاضل للزواج اي بان  
 كاي النسخة الاخرى اي ظهرت له املاته كاعراض او عيوس او غروب







بسمه على المعنى وشرط ان يكون له يصح طلاقه ويصح خلع عبد  
 وسعيه ويقع الطلاق لذكرهما من السيد والولى ولو جعل الشارع  
 ما لم يرد فيه في كلام المصنف فانما هو ان يقال كلام الشارع فيما  
 يقع به الخلع وكلام المصنف فيما يجب تسليمه بالخلع وشرط العوض  
 معلوم من كلام الشارع وقوله انما يقع بغير زيادة لقوله في  
 الخلع منى لم وخو كالمسرات فلا يقع فلما بل يقع الطلاق بها  
 وليس فان كان مقتضى ذلك والمصلحة وقوعها بغير المهر المسماة  
 الروح شديده له وليس له ولو لم يشر لها كان ابرأ منى وشرط  
 من دينك عيب فانتهاى فخرج بابا به المهر والخلع وشرط  
 جلتها لطلقي على ابرأ لغيري وحده فخرج وجها والامالك  
 قال شيخنا طبراه صحيحه فراجعه والخلع خارجا عما  
 باسم حيث كان على عوض مطلقا وعدور على تسليمه ونسما  
 فخرج على وجب لها عليه من فودوخه فان كان عايب  
 مجهول ونسما لخلعها على ما في كفها وليس فيه شي فخرج  
 بانيها مطلقا بل ايضا وخرج وعدور على تسليمه الذي رآه  
 اسارى ما يوافقها على معسوب فخرج ايضا بل بانيها مطلقا  
 فخرج ان العوض يكون قليلا وكثيرا ودنيا ومنفعة ومملو  
 وغايه فظاهر او محسوسا ومعلوميا فخرج ولا في شرط بل فيه  
 قايلا او مطلقا ولو اجابا كونه مطلقا المكسوف وفيه  
 فمسل فخرج المصنف من ان يكون صحيحا وحسب من ان يملك  
 ما على امرها واختراع نحو انفس صحيحا بعض في

في ذمتها او من ما كالتسريب واحسنه لسفينة مع وينقوا  
 ذكرها بال واطلاقا او بقوله لولا كونه ما لم يرد فيه  
 اطلاق الاذن اطلق بغير المثل في قل ويعلق ذلك يست واما  
 تجارته او قدرها بغيرها واقتضت به فلك او عين لها كذا خلق  
 الخلع بها فانها تقتضيها من ذلك بزيادة على المثل او على  
 ادين او على حين تعلق بغيرها او اقتضت بغير اذن من  
 مال سيدها او غيره بانت بغير اذن في ذمتها او بغير اذن من  
 ذمتها وكل ما خلق بغيرها لا يملك به المهر المعلق وابيها  
 ولو قال ان ابرأ منى في دينك اراد ان يملك فاعتدق في راء  
 ونحو الطلاق ان كان بغير اذن منه مطلقا فلا  
 المراه تعسها اي بغيرها ابرأ لصلته بالعوض ولا حجة  
 له عليها في عده له لبيوتها منه ولا يصح منها ايلا ولا لها  
 وكذا التوارث بينهما المباح جديد بارأه وشرطه  
 وهذا المستثنى منقطع ولذلك قال انه ما فظ من بعض النسخ  
 فخرج ان لم يكن الطلاق نكاحا او زوجا خلق في الظاهر الزين  
 ما عطفه او في حصص قبله وفي الخلع ايضا ولا يكون  
 ايمان كان معها فان كان مع لغيري فهو حرام وخرج بالظن  
 المذكور الظاهر الخالي عن ذلك فخرج بغيره ولا يخلق  
 المختلعة الطلاق المخرج بخلاف الرخصة فيلحقها الطلاق  
 وكذا غيره مما تقدم فخرج لو ادعت حلفا وانكر صدق بيمينه  
 فان اقلعه بيمينه على ما ان كانت بيمين وكلاما ولو ادعى



جميعا فانكركت بانك يعوله ومنه لا فتخلف على نفسه ولها بقية العن  
 فان اقام بينه ولو شاهد اختلف معه ثبت المال ولو اختلفا في عدد  
 الطلاق اوى جلس عوضه او صفته كالنكاح ويبدأ بالزوج له ان  
 يصح وحبها من المهر المثل **باب في احكام الطلاق ومنها كونه**  
**مكرها او حراما او غير من بقية الاحكام وسيذكره** **طبعة**  
 عن ابي عبد الله عليه السلام **باب في اطلاق النكاح فهو ينعى**  
 ولو كان كغيره حل عقد النكاح كان اولى وكذا في طلاق  
 او موه كان صوابا اذ هو من المهر المثل **باب في اطلاق**  
 ولذلك روي على ابي عبد الله عليه السلام قال لئن اطلاق يقع بلا شرط ولا  
 كتابة وهو اعتراف الزوجين بفسخ اشهرها له الدخ  
 بان هذه افرقة فسخ على الصحيح بشرط المفوضة اي وقوعه  
 وبوجوب التكليف واختيارها شرط في الزوج الذي هو  
 ابدانها الخمسة وباقها محل ودلالية وقصد وصحة  
 وسائر ذكرها انما ونكر الالقاء وغيره في الفعل بعد هذا  
 واما السكران اي المتعدي بانه المراد عند الطلاق فسخ  
 هذا فانه وكذا ما يترفع عنه له وعليه من باب بطلان احكام  
 باسباب تعليل عليه **باب في اطلاق حريات اي لها**  
 الدالة على حصوله قسما ولا بد من اسماء بفسخ  
 تقديره فلا يقع بغيرك اللسان به ولا بغيره  
 والصريح ما لا يحتمل في هذا اسما في كلام المصنف ذكره تكرار  
 م يفسر لو قال لم يمنع من الوقوع كان اولى لان عدم  
 الدية اطلاق مع انفسها الصريح وان قبلت منه لا امر من

من وقوع الطلاق بل لو اراد حده لم يمنع من الوقوع فباس  
 توفيق الصريح ثلثه الفاظ حسب الجنس او النوع او المشتق  
 منه **باب وما اشتق صوابه حذف الواو لان افساد**  
 اطلاقه كايان والصريح هو ما اشتق منه ولو بالجره في  
 اشتق من الطلاق دون اناقرينه **طبعة** **باب في اطلاق**  
 مع فسخ يد اللام اما بالسكون الطلاق خفيف الدرام فهو  
 كتابة انكر ايمان ونيت كذكره كما تقدم **باب في اطلاق**  
 اي لا يتوقف وقوع الطلاق في الصريح الى نية ايقاعه بل  
 وان نوى عدمه ومنه على الطلاق وكذا الطلاق لا يرد او  
 واجب على طلاق الله لان كل ما يستعمله الانسان مع  
 اضافة الى الله كالتقوى والابواب **باب في اطلاق**  
 وبكى او قرا **باب في اطلاق** **باب في اطلاق**  
 حتى يكسر امره **باب في اطلاق** **باب في اطلاق**  
 خطأ **باب في اطلاق** **باب في اطلاق**  
 منها كانت ته أي مقطوعة او صلة أنت باين او باينه  
 أنت هرام أنت كالمية اغزي اغزي ابعدي اذهبي حتى  
 وما اشبه ذلك فان شوي جمع ذلك بطلاق وقوع والاف  
 انتهى **باب في اطلاق** **باب في اطلاق**  
 امساة **باب في اطلاق** **باب في اطلاق**  
 ثلثه عدم بطلان الصلوة **باب في اطلاق**  
 الحث بها فيما اذا اختلفا في كل واحد من



اذا اقتص بمحلها الفطن في كناية والا فلا فسرع لوقال  
لزوجته ان كبرت فتركك قانت طالق فقبلها بعد ثلثي الم  
تصدق لابطال الشهوة بعد الموت بخلاف تقبيل امه لا يطلت شقوقه  
وانكرام ولو قال لزوجته ان وجدت في البيت مثلاً شيئاً من  
مساكنك لم اسره في ذلك كانت طالق فوجد في البيوت  
لم يطلت وقيل تطلق عنه الياس بموت امه **فرو** والسا  
فيه **او** في بعض النسخ الترتيب هنا بفصل **او** اي لطل  
حزق به انفسه فلا سنة فيه ولا بدعة كما في الروضة  
سنة وبدعة سيد كرتبها بحوازيه ولوقال  
اي بن ماهه من بطول العه على المطلقة **او** **او** في بعض  
اي غير الحامل والصغور والايام والمكحلة كايان  
في رجبها في يان ولا في حيف قلبه سواخره او قد كان طالق  
بابوموع فيه بخلاف ما لو علقه فيه بالوقوع في غيره وان وجد  
السفوف في وقت صفة فهو سني او في وقت بدعة فهو بدعي  
لكن لا اثم عليه واعلم ان انقاس كل حيف وان الولي في الدار  
واستفصال المني امي كل الجماع ان يوقع الطلاق  
في الحيف اي ان يوجده جميع صفة او لطلقة فيه هـ  
وليس من اجره فلو وجد بعض الصيغة في الطهر كلفظ  
انت وبعضها في الحيف كلفظ طالق فهو سني ويجب الطهر  
المذكور قبل كلاً وان كان لا يصح الطلاق الا بانها الصيغة

السبعة قال ابن الرفعة ونقله عن ابن شريح او هما  
طلقة في الطهر تن طلقة في الحيف او وقع الطلاق مع  
اخر حيف من الحيف فهو سني وفيه او هوود الصيغة المعق  
بها في الحيف بالختار كمن يجزئ نعم لو علق سبداً له  
عقمتها على سداها فطلقها فبها في الحيف لم يجز وكذا  
طلاق المولي وطلاق الحكرين **و** ضرب آخر هذا هو  
الضرب الثاني في كلام المصنف ولا يخفى ان ما سلكه في الثاني  
لما سلكه غيره من المولفين اذ قالوا ان وقتهم السلي  
والبدعي طريقتين لمدتها انه فيما ان سني وبدعي فقط  
وقيل السني فيه بالي نزل وانها انه ثلاثة اقسام  
سني وبدعي ولا ولا فالقسمان الاولان هما المذكور  
انصاف في الضرب الاول والثالث هو بدعي المصنف في الضرب  
الثاني على ان ما ذكره المصنف غير مستقيم كما يعرف من  
كامل ما قررناه فيه **وهن** اربع لو سككت على المد  
لكان **المتق** ما عرفت فيما تقدم ويشمل طلاق الحيرة  
الصغيرة لان عدتها بالاشهر ومثلها الياسية  
والحامل عدتها بوضع الحمل وغير المفضل بها لاعددة  
عليها مع ان المكحلة بعد الدخول للحرية في طلاقها  
ايضا **بكتيبه** اذا وصف الطلاق بالحسن او نحو  
هل علي وقت السنة او بالفتح او بالفتح فعلى وقت  
البدعة فان جميع الصغين وقعها لا واعلم انه يتدب لمن

طلق بدعيها ما ان يرابع ما دمت البدعة ثم اذ اجازت  
 السنة ان شاطلق وان شاط لا يطلق ونيتها في السن تطرح  
 وقت البدعة **فوق** وينقسم الطلاق باعتبار اخر غير كمال  
 النفي والبدعي بحسب عمره وكون الامكان الخمسة له  
 في حكم طلاق الحر والعبد من حيث العدد  
 وما يترتب عليه وغير ذلك كالا سكتا والتعلق والحل  
 وشرط المطلق وتلك الزوج الحرة النكاح وان رقت  
 بعد كثر طلاقين ثم الحق بدار الحرب ثم استأوى  
 فدهنهما بلا محل ولوانه اعتباره بحرية الزوج متلافا  
 للرب حنفية لانه المالك **والمعص** والمكاشفة والبدعي  
 كما بعد لا يخفى ان الاخيرين داخلين في العبد فابرأه غير  
 مستقيم ولو اراد بالعبد من فيه رقت لدخل المعص ايضا  
 ويبيح الاستئناس في الطلاق وكذا لو سائر العقود والحلول  
 ولعل تعقده بالطلاق لدفع تكراره مع ذكره له في الاقرار  
 واصله الاختراج بالا واحدي اخواتهما لولاه لهما  
 في الكلام السابق والمزاد بما في دمه ومنه ما لو قال من  
 ذاعي او نحو ذلك او طهر في فقه التخصيص الا ان ومنه  
 التعليق بان شأبه وان لم يشأ الله وهذا مع كل عقد حل  
 ما لم يقصد به التبرك ثم لو قال يا هاني ان شأ الله لم ينفعه  
 الاستئناس ولا يقع في التعليق بما هو مستحيل عقلا كمنعود

كصعودها لسا او شرعا كمنع صوم رمضان ادا وحده  
 به بان لم يعمل بكلام اجنبي مطلقا او سكوت غير سكتة النفس  
 واعي وانقطاع الصوت ويشترط ايضا عدم استنفاد  
 لشيء منه اي لا يكون العدد الثاني لما قبله او يلزم اعينه كان  
 لان العبرة بالمعقوف فلو قال انت طالق غيبا الا بلا وقوع  
 اثبات فعل وان كانت السلاية مستغرقة للمعد الفرعي  
 ويشترط ان يلفظ به وان يسمع نفسه حقيقة او حكما  
 وقول بعضهم ولا بد ان يقصد به دفع الحكم لا رفع اليمين  
 ليس شرط الا ان ابلد به الشبهة السابقة والاستئناس  
 النفي اثبات وعكسه **فوق** كانت طالق ثلاثا بغير  
 الاستئناس ويقع ثلاثا اي حلف بثبوتها باستئناس اخر فلو قال انت  
 طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة وقع واحد **فوق** ويصح  
 تعليقه اي الطلاق بغير المشبهة كابر من زمان او مكان  
 او غيرهما واليه اشار بقوله بالصيغة ذول الشهر او راسه  
 او مثله ويصح باول جري من ليلة منه وسطحه واحر واما  
 اخر حرو منه ونصفه غروب هاسي عشره وبين الليل  
 والنهار والشرطشارة الي تعليقه بالادوات الشرطية  
 كانت دخلت امارا ومن دخلت الدار وكلها لا تقتضي الفوق  
 في اللغات الا ان وادامع اعوض او مستقيمها بها  
 وغنتني الفور في النفي الا ان ولا تقتضي تكرارها لكان  
 والطلاق لا يقع الا على زوجة ولوانه او رجعية وهذا



اشارة الى اعتبار شرط المحل السابق قبله **هو** ولا تعليقا لو  
 جعل هذه مسألة مستقلة لكان أولى لا لاعتبارها في  
 كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لابي التعليق **هو** وان لا يمنع طلاق  
 ولا تعليق فيه اشارة الى اعتبار شرط المطلق المتقدم وسكت  
 عن السكران لذكره له فيما مضى وسيدنا الشارح عليه **فجواب**  
 ان غير المتعدي به اذا لم يقع على متعدي كان جن غير تعدي سكر متعدي  
 به فيقع عليه الطلاق **وقفت** بقصر فانه كما تقدم **هو** وفي حكاية  
 المعنى عليه فكذلك المجنون فيما ذكره ومثله المبرم **ومعنى** ولذكره  
 ان لا يقع طلاقه خلافا لابي حنيفة وصورته **هو** صوت المكره على  
 الطلاق بخلافه القاضي للمويع عليه وعلى هذا اذا كرهه ذكر الامة  
 على الاسلام بحق فيصح منه فان بعضهم ومثله كراهه اخر فيجب  
 وفيه نظر **راجعه** وشرط المكره او ومن شروطه ان تكون  
 عبيد فيها فللا كراهه بالحق وبالعقوبة المملة ولما هو مستحق  
 له **هو** وان لا يقع حال اي له وقع حيث يسهل عليه اطلاق دون  
 بذله **هو** واذا صدق اسرار ان التكليف لا يعتبر وجوب حال  
 وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف **وهو**  
 يتمل بها اذا اوصيت الصفة بفعله وغيره **فرد** في المسئلة  
 الشرحية وهو لو قال لامرأته من طلقك او وقع طلاق عليك  
 سلافا انت طلق قبله ثلاثا فاذا اطلقها وقع المهر على ما تقدم  
**مفسر** في مقام ارجعه لغة من الرجوع من حد  
 او غيره **هو** وشرعا للمرأة ان الرجوع الى اسدح اي الكامل

## وقف الله تعالى على طلبة العلم بالانوار

الكامل من هذا غير ما بين ويعلم بانها اللغات التي هي الزوج والامر **هو**  
**قوله** سئل عن شخص لعله انما يشهد الزوجية المعتبرة في صحة  
 وحسنه باسلاف وطى الشهادة والظهار وكذا الاربعة **هو** سواء اطلقوا شخص  
 حر او وقع امرأته اي زوجة صفة او وقع امرأته مفسدة  
 وله ووسا به بغير اذنها وبغير رضاها وبغير رضاي سببها او بغير  
 له ان يهاد عليها **هو** من اجبها اي يجهلها اي يهودها الى نكاحه  
 بشرط كونها مطلقة بلا عوض بغير سوق عد دطلا في اربعة  
 قابلية لكل حينه موطوءة لمولوي الدبر واستدعت ماوه في  
 القبل او في الدبر فلا تصح حصة المرتبة ولا البهية وان علمت ولا  
 من شك في طلاقها لكن لو بين وجودها صحت وهذا شرط في  
 اقرارها **هو** وهو الجمل **هو** وتصل اشارة الى شرط اركان الثاني وهو  
 المصيفة **هو** من السابق وتقدم لان اشارة بالخير كالنطق **هو**  
 بالفاظ فلا تحصل بنية ولا ينفع كولي حلفا لابي حنيفة ولا ينفع  
 معاقه ولا بوقفة ولا تمسيتها وتصح بالعيه ولو لم يحصل بنية  
 صرحان معقده **هو** كما يتا به **مقدم** **هو** وشرط المخرج  
 اشارة الى شرط الركن الثالث وهو الزوج حولا او رقعا **هو** ان له  
 يكن محررا لو قال شرط للرجوع اهلية السبي الى المهر لانه يصح رجعه  
 لان اقوامه وظهر في حلاله **هو** لاهلية النكاح اي ان يكون عتق  
 النكاح لنفسه صحيح في ذاته وان نفعه فليس كغيره او يوقع  
 ادن غيره كما سيذكر **هو** وانطلق بان وجهه في وقوع طلاقه  
 عليها ولو جرد او بصفة **هو** ثلاثا لانه لو رتبها ولو في اكثر من

كسعين مثلا وان قيل بحرمة علي الزوج وكذا الثنتان علي الرقيق  
**هو** **للمحل** ولو ملك اليه **من** ما نقصا عدهما باقرا او اشرا او قرا  
 ويصدق فيهما حديث يمكن **من** تزويجهما غيره ويوجبونا او صغيرا  
 حرا بشرطه الا ان اوريا قبا بالغا وخرج به الوطي ملك اليه او باسبه  
 فلا يحصل به التحليل **من** تزويجهما غيره به تخرج الرقيق عن  
 البالغ وما لو شرط في العقد انه اذا وطئ طلقت خطبة ذكركان  
 كونه **من** . والثالث بقوله بها هو مستند **من** بان يلاح  
 حشونه او قدره من مخطووعها بقبل المرأة لا بدبرها ولو كان  
 محلا او كان احد هما او كل منهما مجنونا او نائما او محرما او صا  
 كان هو حضا او عينا او كانت حاضرا او غائبا او مظهرا او مضمرا  
 معه عن شبهة طرائع علي كالح المحلل ولا بد من زوال الشكارة  
 في البكر ولو غورا **من** . بشرط الانتشار في الذكر اي بالعلن وان  
 استحال علي انقاله فيه او بينها فلا يكمي بوجع عدم الانتساب  
 ولو من السليم الكبير **من** . بقبولتها اربطلا مقابلا ولو خلع  
 بنفسه يقبل قول المطلقة ثلاثا بغيرهما في التحليل ان امكن  
 ولا اول تزويجهما وانظرن كبرهما لكن مع انكراهة فان كذبها منع  
 من تزويجهما **من** . في احكام الايلا وهو حرام لما فيه  
 من الابدان وهو كبرية وكان طلاقا في اليه فغير الشرع  
 حكمه **من** **كاهنا** **من** **مصدرا** **من** **اي** **بهيمة** **من** **مفتوحة** **من** **معد** **من** **ودقة**  
 وشرعا حلف نوح لا هذا التعريف مشغل عليها كانه الستة وهو  
 حالف ومخوف به ومخوف عليه ومنه وزوجه وصيغته فقوله

الى

قوله وهذا المعنى فيه يجوز **من** واذا حلف اي بالزوج المكن وطوه  
 حرا او رقيقا اي لا يوطا او لا يبيع زوجته مرة او امة وطا شرعا  
 او خرج بالجماع الاستمتاع فلما ايلانا لا استناع منه بالخلف وخرج  
 بالزوجه الامة فلما ايلانها من سيدها وخرج الوطي في الخلف  
 او البكر ولا يقبل معواه الوطي بالقدم والجماع بل يدين لانه  
 صريح ولا يدين في النيك ولا تقيب الخشفه في القبل وخرج بالامر  
 الكتابية فلا بد معها من ائمة كالمسنة والمضاجعة **من** وطا **من**  
 الي ان مطلقا في كلام المصنف وصف لمخوف وليس من صيغته  
 الخائف فلا توقف صيغته عليه **من** . اي طيا مقيد اذا افاد  
 ان لفظه ليس من لفظ الخائف علي ما ذكر قبله **من** . ثم يدعي  
 اربعة اشهر اي زيادة كما نستمكن فيها الرفع والمطالبة من حيث الحكم  
 بالايل او لا يوجه ان الايلا فيمكن ان فيه ومنه ما يستبعد المحل  
 كونهما ويومه ويوت غيرها ونقول علي صلي الله عليه وسلم  
 هو وصغلة الواو بعقبا **من** . او علق العطف علي حلف فهو  
 زيادة علي كلام المصنف وكذا ما بعده بنسبه نخل في الزيادة  
 ما يكررها كقوله والله لا اطاولك خمسة اشهر فلا مضت فوايه  
 لا اطاول خمسة اشهر في ايلا ان كل منهما حكمة وخرج بالزيادة  
 الاربعة وما دونها وان تكررت كقوله والله لا اطاولك اربعة  
 اشهر مرة او اكثر فليس ايلا لكن ياتم ايلا اذا قال في المطلب  
 وكأنه دون اتم الايلا ويجوز ان يكون فوقة لذلك يمكن فيه  
 رفع الضرر فهو علي الزوج بخلاف هذا نعم لو لم يكرر القسم فهو



ابلا واحد كقوله والله لا طاك اربعة اشهر فاذا مضت فلا طاك  
 اربعة اشهر وهكذا اي يهل فيه اشارة الى ان اهلها لا يسهى  
 اجلاء - انما سالت ذلك الصواب استعطفه لان ابد المدة  
 لا يوقف عليه على الوجه وللعل في رفع الغافل كما يفيد كلام  
 الشارع وانما المعنى انه يجب على الرخصة ان تقصر على زوجهما  
 بعد مطلب الوطى مدة الاربعة اشهر **و** وفي الرخصة ان  
 اذا وقع الابل في الرخصة المطلقة رجعيا لم يحسب المدعي  
 برأيه ولا يجب من المدة من بعده من احد هما ولا مدته  
 مانع وطى منها حتى تخوم من وجنون ونشوز او شرع  
 كليس بفرض من صوم او صلاه او احوال او سنان المدة نقطة  
 في الة ولا تنفي على كل من قبله نعم بحسب منصات الخ  
 والناس **و** ثم اذا مضت هذه المدة الحالية عن المانع او بعضها  
 بعد زوال المانع يحسب بينهما ان كانت بالقة ولو اعه وتهل  
 المراهقة حتى قبيل ولا يطالب بسيد ولا ولي وتطالب بالاملة  
 متى طاب الله على الراعي ولا يستقطب كعانه بين الفيه  
 اي الوطى من فاذا اشبع له روعه الى الذي استعصمه **و**  
 والتكفير عن عيئه ان كان الخاف بانه او يمنعه من صفاته ولا  
 يلزمه الا كفارة واحدة وان كرى لا يلايت فصد التاكيد وان  
 بعد المجلس والتكريف فان كان الا يلبا غير الخاف بانه  
 حصل ما قام من وفوق ما علق به من طلاق او عتق او لزوم  
 ما ائزمه من صوم او صلاه او غيرها ولو تاليع التكفير كان ه

إذا كان أوله له وقع نكاحاً منه من المخبر فيه وليس مراداً وإنما المخبر  
 من الغيبة والطلاق وما ذكره المصنف هو ظاهر كلام غيره  
 وأعمد الخطيب إنما سأل به بالغيبه أولاً فإن امتنع  
 طالبته بالطلاق ثم إن قام به ما يعطيه كره من طالبته  
 بغيره السماء بأن يقول إذا قدرت فنت أو ما ع شرقي  
 كإتمام أو صوره وأجبت طالبته بالطلاق لحزمة الوطء عليه  
 فإن عصى بالوطء انحلت الإحصاء سقطت مطالبته  
 طلق عليه لحاكم بعد ثبوت امتناعه عنه بحضوره كما في  
 العسل أو طلق هو بعد طلاق النكاحي كان وقعت على فلانة  
 عن فلان طلاقاً أو حكمت على فلان في زوجته بطلاقه ولا  
 يجزأ في إيقاع الطلاق عليه إلى حضوره ولو طلقاً معاً  
 وقع الطلاقان أو طلقاً الخاص في مدة النكاح أو بعد  
 طلاقه أو بعد وطئه له لم يقع **فروع** لو اضطر إلى الأطلاق  
 أو في معنى مدته صدق بيمينه وإن اعترفت بالوطء سقط  
 جميعاً وإن أنكره هو **فروع** في أحكام الظهار وهو من  
 الكفار وكان طلاقاً في الجاهلية معبراً بالشروع حكمه إلى ما ياتي  
**فروع** وشرعاً فإذ كانت أربعة مظاهر ومظاهر منها ومتبعية به  
 وصيغة وقد جمعها تصوير المصنف نظراً للصورية الأصلية  
**فروع** أن يقول باللفظ وأما في الفرض كالعود وكذا الكا  
**فروع** الرجل أي الزوج الذي يصح طلاقه ولو وقتاً أو كافراً  
 أو مجرباً أو مسوحاً أو فضياً أو سكراناً فلا يصح من أنكره

لزوجه ولوامة او رطل او رجمة او مخنونه او صغيرة **فكر**  
 انت او راسك او يدك وكذا كل عضو ظاهر **فكر** على ليس قيداً  
 ولو سحر الا الباطنه كظها راي وعينها او كيدها وان لم  
 تكن لها يد وكل عضو من اعضائها الظاهرة لا الباطنه فلا  
 لها فيها في المسببه او المشبه به على المعتمد وكلام كل خير  
 لم تكن جزاء له من نسب او رضاع او صلوة فخرج انت ازوجه  
 وزوجه ابيه التي يكنها بعد ولادته ولقت من الرضاع التي  
 قبل ارضاعه ونفحات النبي صلى الله عليه وسلم وبصم عليه  
 عوان طهرت من شركك فانت على طهراني فاذا اظهرت انك  
 صار طاهر ايتها ويصح ما قبله من اوشهر او غيره فلا  
 قال انت على طهراني حنته اشهر كان طهرت او ايلاً او طرية  
 كفارتان ان كان حلفاً بالله او بصفة من صفاته فالافتا  
 واحلف **فكر** فاه اقال ذلك مرة واحدة او اكثر فصح التاكيد  
 لابد لا يصير عايداً معه على المص **فكر** ولم يتبعه بالطلاق  
 بانسكت نكاحاً مع لفظ انت طالق صار عايداً ابا رجعة  
 او عايداً الاسلام ما ان طهرت ما حلفه ولو قال ولم يحصل عتبه  
 فترقه كان ايم ليس من غير الطلاق من موت احدى او فسخه  
 او ردت فان رجع من طهرت ما صار عايداً ابا رجعة او عايداً الى  
 الاسلام لم يصير عايداً به الا ان اسكنها عتبه زمانياً  
 الفرقه لان ارجعه عوداً الى الحل والاسلام عوداً الى الدين  
 الحق وهذا كله في الظاهر غير الوقت لانه لا يحصل العود فيه

فيه الا بالوطى **فكر** ولزمتها انكوا بالظهار والعود معها  
 كما في كفارة امين وقيل بالظهار وحده والعود بشرط قبل  
 بالعود ومن وتعددت بعدد المظهارين منها ولا تسقط  
 بعد ذلك بفرقة فلا موت وهي على الراي لان العود  
 ليس حرماً ولا شقاقاً من الكفر وهو استلزاماً مستتر  
 الذنب بعقرانه **فكر** عتق رقبه وقال اعناق رقبته لكان  
 اولى ليخبر شري من يعتق عليه بعتد الكفار واليخبر  
 عتق ام ولد لها ولا كتابه كتابه كسيرة وخبر المدبر  
 والمعلق ولا يخبر بالعتق لانه عتق عليه من لهب او  
 من اجنبي ولا يخبر عتق بعض رقبه الا من بعضين  
 باقرها **فكر** سلمه هو نفس له ومنه بالهول  
 وتوطئه لما بعد **فكر** باسلام احد ابويها او تمها  
 للسباي او بالذات **فكر** سلمة ولو اصابه فجزى  
 صغير ولو ابن يوم ومريض يرضي بوجه فان لم يرض  
 عدم العمل بالولي وانكس عتق بغير او مرادف  
 ولا جزى فاقدر رجل وبافا قد يد او خنصر وتنصر بها  
 او املت من غيرهما او املكه ايهام ولا حاجز بهم ولا يرض  
 لا يرض بوجه فان بلامتين الاجل **فكر** لاضرار ايها الاخر  
 عن اضرافا قد انقه او اذنيه او اصابع رجليه ولا يرض  
 والحوادث الذي لم يضعف عوده بصر عينيه السلمية والمهر



التي عليه تتابع المشي والافرع فانه بان عجز عنها اي وقت ارادة  
 استكين حسابان لم يجدها اصلا او او طرعا بان لم يجدتها  
 فاستسكن كد يته وكفاية مونه نفقة وكسوة وابانا واخذ ما  
 لا يما حقه اجر العالب ولا ينفق شراد فيق بزيانة على من المثل بما  
 ليس به ولا ينفق بيع عقار يستغله ولا يبيع مال تجارة ولا  
 مسكن نفيس اسبه ولا يبيع كذلك ولا يملك الاستقراض فان  
 كلف وفعل شيئا من ذلك حصل لكل . . . ويجوز لشهران بالاعلا  
 انصلم من اهلها وان نقصا فان مدام في انما ثمرا اعتبر الذي يجر  
 ماخذون وان نقص وتم الاول من الهات ثلاثين يوما بنفيه كفاية  
 ولا يجمع اي تعيدنها من طهار او غيره . . . من ابليل هو اشارة الى  
 وهو استسكن فو . . . ولا يشترط فيه تتابع اكتفا بالمتابع فاعل  
 وجوز ذلك التتابع ويلزمه استسكان في بغير يوم ولو الاخير  
 بغير عذر او مرض لا يكون . . . اولم يستطع شاجعا ولو لم يستطع  
 لا تقبل عادة او خوف زيادة مرض او لشدة شهوة الى اعي فاطعام  
 بيع في هذا اللفظ الآية والمزاد عليك الحب سليما يدفعه لم ولو  
 بلا لفظ او بوجهه بين ايديهم ولا يكتفى ان يبيعهم بعد او عشا  
 . . . يستسكن مسكينا من يجوز دفع اركاة لم فلا يكتفى اقل منهم ولا  
 اكثر منهم الا ان كانت اليد اذ بعدد الاكثر او فقرا عطفها  
 على مسكينا ولو وجهه منه كان اولي لانه متى امره بالهدي  
 فعل الاخر فيه ومن عابرها انما اذا الجمعا افتراقا واذا افتراقا

افتراقا الجمعا فله كل مسكين مد فلا يكتفى اقل منه ولو عجز  
 . . . ودفع له مد حلة اللمد لكتفى . . . من حدس الحب فلا يكتفى به  
 الدين وعقوه من غير الخبوت وفي كلام الخطيب اجمالا لا يقط  
 وكذا الدين وهو التعمد لان كلامهما يجرى في الفطرة  
 ويتقضى هذه المد اجزا كل ما يجرى فيها ويتقضى ما قبله  
 خلافا لمراحمه . . . استقرت الكفارة في ذمته اي في نفسه  
 ولو قدر على بعضها اي من غير انعتق لانه بان يبتعض  
 كذا او بعض مد اخرجه ويستمر باقيا من جيبه في  
 ذمته ولا يجوز تبعض الكفارة من فصلتين . . . هي يكرر  
 بالخراج جميع الكفارة ولا يكتفى بعضها وان عجز عن باقية حتى  
 يتمها نعم ان عجز عن الفصال الثلاثة جاز له ان يولي . . . ل  
 في امكهم القذف واعطان قدم القذف لسبعة على الفاعل  
 وهو لامة الرمي وشرفا الرمي بالزنا في بعض التعابير . . .  
 وهو اي الدعان ولم يذكر القذف وسمى بذلك لاشتماله . . .  
 على لفظ اللعن وتغلب على الغضب لانه اخف وفي جانب  
 الزوج . . . واذا قذف الرجل المكلف زوجته كذلك وان  
 واجبت على الفور كالرد بالحب ان علم الزوج زناها وهما كولد  
 يتغيبه وجاز ان علمه ولا ولد والاولى اما السر عليها ويصلح  
 ان كرها وصرام ان لم يعلم زناها وان لم يكن ولد وعلم الزنا . . .  
 او شياع مع قرينة كرويتها مارة من عبه او عكسه او غيرها  
 تحت شعار فيتحل ريبه ولا يكتفى بالشو وعده ولا الريب وحدها

وعلم كون الولد ليس منه بمضي أربع اربع سنين من وطنه به  
 وحديث الولد والابان لم يكن كذلك او شك فيه مخرج القدر  
 واللغات وان في **م** عاين الحاكم اي بطلبه **م** كما يحكم بضم  
 الحوزة يحكم في نفي ولد صغير ولا كبير لم ير من **م** فيقول  
 المتاعن وجوبه بعد الحاكم وجوبه بعد نفسه وجوبه **م** في  
 الحاجه هذه الاربعة من التعليل بالامكنة الفاضلة في شدة  
 ونحو الحاجه والمنبر المسجد الحرام واللدنه وغيرها في الروا  
 في مسجد الحرام ان يكون بين الركن الاسود والمقام المسكن  
 بالحطيم وفي بيت المقدس ان يكون عند الصخرة وبين التعليل  
 بالازمنة الفاضلة نحو بعد العصر وضواحه يوم الجمعة  
 ويعتبر التعليل في الكافر ولو حريسا ان ترافعوا اليها سو  
 المكان كاسيعة والكنيسة والزمان بما يحظره وابت  
 لم يحظر واسيا كالدهرى والزندى اعتبر مجلس الحاكم  
 وان هذا الولد من الزنا وليس في هذا تأكيد ولا يكتفى به  
 الاقتصاد عليه كما قاله الخطيب ولو علم ان الولد ليس منه  
 لم يحتج اليه كزوج ممسوع او صغير هذه الكلمات  
 التي فيها ذكر الولد فلو اغضله في مؤاعاد اللغات من اصله  
 لانها اقيمت مقام اربعة شهود ولذلك سميت سهلا  
**م** بعد ان يحظره **م** وبما هو الحاكم شخصان يضع يده على  
**م** لعله يترجم فيها ديت به هذه المرأة من الزنا ولا بد

بد من ذكر هذه ليله وكان مقامها ان يذكرها وينسب  
 مولاك الكلمات الخمس نعم ان احتمل كون الولد من **م** من  
 فيقول فما رست ما بعين اصابه غيري لها وان هذا الولد  
 من تلك الاصابة ولا يحتاج المراه في هذا الى لغات **م**  
 ويتعلق بلغات اي يترتب على وجوده وعامة ولو بلا  
 حكم قاض وخوة **م** خمسة احكام تتعلق بها هي في  
 وجود احكام احزاب يعلم بعضها بما ياتي وبعضها من محالها  
**م** يسقط لان عنه اي الزوج الثابت عليه بقذف  
 وقذف الزاني بها ان ذكره في كلمات اللغات والافسقاط  
 لكن له اعاده اللغات وذكره فيه فان لم يفعل عدل له لو  
 لم يلاعن وجب عليه حدان ولا يسقط الحد عنه لاحد  
 يعقوا **م** وسقوط التعزير **م** ولو قال المصنف  
 العقوبة لتكمل التعزير الذي ذكره **م** ان لم يلاعن لو  
 اسقطه كان مستقيما لان لغاتها تدفعه عنها لا قيد  
 لوجوبه فتأمل **م** وعبر عنه ان زوال افضا عن غير الم  
 بالفرقة الموبدة التي هي البينونة وهي فرقة مسخ مثل الزنا  
 للطلاق ويترتب عليها عدم الارث **م** بنهي وعدم عقوبة  
 لو كانت هاتلن في الولد عنه وجواز زواجهما خفا  
 او اربع سواها وعدم اجتماعهما في الزنا كما قاله  
 شيخنا كوالد شيخنا الرابي **م** وفي الولد ان احتاج اليه  
 على الفور كالزنا العيب كما رفاق قصر لم يصح نفيه بعد



ولا يصح نفي أحد توحيين دون الآخر إلى النسب بخلافه ولو  
 هني بولد فاجاب بما يتضمن الاقرار بحقه والاكاذيب  
 عن اقدار **و** اشترأها مثلاً والمراد ملكها ولو ببيعة لم يكره  
 وطها وسقوط عصاها بالصادق المملوك اي كونهما محسنة  
 فقول علي نظير ما في لعانه من الشروط والمندوبان  
 ومنها التخليط بالمكان والزمان فصح بقاء عن الحايض بباب  
 انفسه وخرج القاضي إليها بعد فراق الروح **و** عصبه الله  
 بها لانه اشهد من اللعن انه وانطرد مع الانتقام وحينئذ الزنا  
 استند من القذف **و** ولو بدل له ومنه ابدال لفظ الله بلفظ  
 الرحمن مثلاً **ف** في العبرة في الحد والتخريف بحالة القذف وان  
 حصل غير بعد نحو اسلام او عتق ولو اسلم في بعد نفي وليد له  
 يتبعه في الاسلام فان استخلفه ولو بعد موته وسمته تركته  
 في الحاقه في نسبه واسلامه وبره ونفقت العتمة  
**ف** في لعن العتدة وانواع العتدة وشرعت لصبا  
 الاسان عن الاصل **و** لو هي عتة الاس من اخذ او ما مودة من  
 العتد لا شئ عليه **و** شرعاً يرض امرأة اي بزوجها  
 حرة او امدة واعايب فيها السقيد به ليل عدم الكنف بقرا واحد  
 حصول ابراهمه فتوى عنها بفتح المشاة والواو والمها  
 لمسدة اسم مفعول ولا يجوز عيه **و** موضع الخلل اي اقصاه  
 ندر ويومئذ او اثره بفتح الهمزة متصلاً او متفصلاً في سائر المعاني  
 عايد **و** ولومات صبي لا يولد ملكه عن حامل بعدتها بالشهر

لا يشترط اوصاف الخلل ومثله المسحوخ بخلاف المحبوب والخصي  
 والميسرول لان الولد ينسب ابيه **و** حاد في غير محس  
 اوب ملابح لا ينسب للزوج **و** فعدت ان كانت زوجة  
 لم يور او كانت زوجة لغيره **و** لا ينسب لغيره  
 المحبوس **و** اعتدت ما ذكره في الاشياء **و** من مطلقه رعيه  
 انتقلت إلى عتده الوفا بخلاف **و** **و** وعبر ان يور عن الممارة  
 عن فراقه اطلاق اوصاف بيع ارضه او غيرها اي  
 صوابه الخيف اي من يخشى **و** له نكاحه قروحه ورضع وامره  
 وهو يهلك على الخيف والهرم حقيقة وطاكان المراد منها طهارت  
 من ابيضها وقيل اسروا من واما في الخيف فحديث بركا سنده  
 ايام قرا بما ولا تحسب عمر من لم يحض فزال **و** الفراق هو المصون من  
 بين دمين من حيضين او حيض ونفس من ابيض من كان طلاق  
 فزوج نفسه من زنا او عكسه **و** بان يتي من طهره عتة بعد طلاقها  
 وان فلت وخرج بهل بوفان القذف اخر من طهرها منطلق  
 او غير ذلك كالمطهر في اخير فراجع **و** باللعن في حيضه  
 نالته وانما لظهوره وانما لظهوره او باللعن في حيضه  
 اعتدت بالاشهر واقضى من ليس اسن وخون سنة على ما صح  
**و** وما في من حيضها لا يحسب من العمل ذكره بل نكاحه نفيه لظهور  
 السابقة والافق من سبق العلم لما سرت له اذ بالاقراء طهارت  
 فامل **و** لم يحض اصلاً اي لم يسبق حيض قبل وهو العتده  
 عليه **و** ولم يبلغ سن الياس هو قيد دفع السكران من بعده **و**

او كانت متخذه من جها المتسمى عند مرد الي اقرابها المتبصرة في حقها  
او ايسه ايجلت من الياس السابق سول سبق لمحيض **اولا** **قوله**  
ما ت حاستر ابعته اي المذكور هو هي الصغيرة والكبيرة والمغيرة واديسة  
في لاشهر اشدائه المذكور وجب ان يعود الي الاقرا الثلاثة ولا يحسب عند  
الظهر قرالا من سبق طهره او غلى كاتقدم ولو اطلع الدم قبل تمام الاقرا  
استاعت عنه بالاشهر **اولا** بعد انقضاء الاقرا سواه الا شهر اشدائه  
لم يحسب الاقرا في غير انايسه ولا فيها ان تزوجت والا وجبت ادرا  
شبه انما ليست اسم **قوله** العنود بها اي قبل وطهرها واستفحال انما  
كايهي ولو في ابر ربحه لو كان عيها بقبعة عدة لم يمحى نكحها على انها في ابر  
طهرها بليان عقد عليها قبل تمام عدته طهرها قبل وطهرها ولا بد من تمام العدة لانه  
فان لم يدر هذه قد وقع فيها جرح او املا **قوله** عدة النكاح الى كماله عدة  
سولها الى هذا او مصفة بشر ان يقول القوابل ان فيها صورة لعمية او لها  
اصل من و يوجب لصوف والافلا لتعدي بها امن كاحلعه ويعد ان كل  
في طهرها من سقم عدتها الا انما عليه على راسه **قوله** ما من متى في عدة رجمه  
والثلاث عدة هو ان الزوجة الزوجة وما لم تكن متغيرة والا فان حمت العدة  
عليها في اول شهر اعتدت بجهن من اوفي لثايله فان كان الثاني منه اكثر من عشرة  
عشر يوما اعتدت بجهن **قوله** في انايسه فاي انايسه اعادت بجهن  
من ربح على تلك اسبعية **قوله** على انفسها اي على النصف من الحرة واما  
كذلك **قوله** في من ربحه من ربحه من ربحه **قوله** في قول  
مرد طهره ان الخلاف في غير اعتدله عن اوفية **قوله** ولما لم يمحى  
او يرا انايسه قال ان انايسه اعتدت بجهن من كل اوفي في حقها في شهر

شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه للصوم بجهن احد من الامم بان الحلال  
في وجوب قدر ابعته عليها وهي ثلاثة اقوال شهر ونصف او شهران او ثلاثة  
اشهر وهو مردود لان مراعات الحداف مستحق عليها اولى واقصر ربحه على  
اوبية مراعاة القول الثاني لا ينافي اولا لو تقرر اعادة القول الثالث في انايسه  
ايه الثاني **قوله** نكح **قوله** لو عشرين اربع روجه امصقه او  
عشرين اربعة المطلقة من روجهها انقضت عدتها في الطلاق السابق  
مطلعا وكذا في الرحي فلان رحيها بعد ما يكون رحيها طارفا لو طهرها  
**قوله** في انايسه **قوله** في عدة رجمه **قوله** في عدة رجمه  
الاستبراء على هذا او ما هما النسب وفي بعض المنهج عدم تكرار اصل  
انما **قوله** في عدة الرجمه ولو غير من اسكني تحسك لا يرق  
بها وان لم يكن حلكا للزوج **قوله** على الحكم اكثر او لها من مال الزوج  
ان كان او بالاقرب من عيها بنفسه او ياديه بها في ذلك فان اكرمه  
من مال نفسه رجمه عليه ان كان ياديه او لم او ياتر مادا وان  
ويجوز ذلك في كل لازم **قوله** في عدة رجمه **قوله** والنفقة بعد رجهه فلا ينفق  
كالزوجة **قوله** وكذا بقية الموت من كسوة وادم وخدم ومو  
فان رجهه وغير ذلك لما ذكره في ذلك مستفاد ذلك مشهور  
الطلاق ويجده كذا ذكره ويجب للمرا من خلع او ثلث السكنى دون  
النفقة ودون بقية الموت واخر يقيد به **قوله** فقه لا ينفق انما  
بعده بقوله الا ان تكون حاملا وتبشعها سواهم عليه او  
بشها ان اربع اشهر او بدعواها مع منها يجب بها النفقة ويؤتى



ايضا الا ان كانت ناشرة ولو في المعزة بنا على الاظهر ان النفقة  
 لها بسبب الحمل وخرج بالباين معتدكة الوفاة فلا نفقة لها وان  
 كانت حاملا او رجعية لانها تنقل الي عدة الوفاة نعم ان حلت  
 النفقة للباين الى الحمل قبل الوفاة اسميت لانه دولام **مر**  
 ويجب على المتوفى عنها زوجها ولوامة او كافرة او مجنونة او صغيرة  
 صغيرة ببيع ولهما . الاحداد ويكفل الاحداد من احد او  
 متعدد وهو كما قال الله مطلقا وسرعا المنع مما ذكره المصنف  
 من الزينة في البدن بترك لبس الحلي بعد ان ذهب او  
 فضة او لولو وان كان صغيرا كما تم وعنه نحو اودع للامام  
 والسلاسل وغيرها . وبترك لبس مصبوغ ليلا وانه **مر**  
 من حريرا وغيره بقصد الزينة **فر** . وبما عدا المصنوع من  
 وبريسم بالمعنى الشامل للمقر فيحمل على ما لم يصنع كما مر  
 ومصبوغ لا يقصد الزينة كالسود والاحمر والازرق نعم  
 ان كان شيئا من ذلك يراقصا في اللون حره لانه يكره من بهه  
 وخرج بالبدن غيره كالفراس وامتعت البيت فلا اثم فيه  
 نعم القطن كاللبس على الاربع ليلا ونهارا . والامتناع من لبس  
 الذي يحرم استعماله على المحرم ليلا ونهارا فيلزمها ان الله عند  
 الشروع في العدة **مر** في بدن او ثوب او طعام او كل وحرم  
 الاكحال بالامتناع والاصفر كالصبر الى الحلة كلاف الابيض  
 كالنوتيا سوا السود او غيرها ويجوز ليلا ونهارا لبس شعر  
 راسها ولحيها ان كانت ونقية شعور وجهها لا بقية بدنها

بدنها ويجوز طلاؤها بجمها بنحو اسفندناح وحريرة وحضاب **مر**  
 من فطر من بدنها كالوجه واليدين والرجلين باخا او غيرها  
 وتطريق اصابعها وتصفيف شعر طرفيها وتجهيد شعر صدرها  
 وتدقيق حاشيها وحشوه بالكل وادابة شعرها حول  
 حاشيها واطرافها وعمرتها شفيف بغسل راس ورجل  
 واستنشاط بالامتناع واستعمال كوسند في الاكل وشعر الحية او  
 ت ربا او غابة او ابط وفي قوله قول مما ليس حراما محرما  
 ولا يجوز لبس الاحداد **طحا** . ولا راحة للرجل بالحريرة  
 خمرية من قرب اوله بحيث لا يسهل تدلئة ايام فمرورها  
 نسيه بقصد الاحداد ذكره الشافعي واستوته موحده **مر**  
 بغير ما كان الباي من ايت وهو ان لا يلبس من يطاف وشعر  
 او يلبس في شبهة ارضه كانه قد **مر** وصاحب كل **مر** ففعل  
 وفي ارضه فاف وحمله الباي حرام واستبرده **مر** من سكر فراقها  
 انحصرا يقول منه دو **مر** وان يرمى **مر** او لا يلبس **مر**  
 بقا **مر** في الذبح فداي يوجب الخروج **مر** كيف **مر** وزيادة وتجارة ون  
 الى **مر** الخروج **مر** فمره امرت به قبل امراق او اموت **مر** وبغير اذن **مر**  
 كلف الفواتي فخذوا منها بعد الموت او امران فليس لها الخروج  
 حقت النوان وتكفل **مر** ويلزمها البعد **مر** ففوات **مر** وجوزها  
 الخروج ايضا **مر** ففوات **مر** اسرو **مر** فهو معلوم **مر** ففوات  
 بالاولي **مر** على نفسها او عندها او سمعه او فادته وكذا احواف  
 على **مر** **مر** ما وعي **مر** ما وعي **مر** ما وعي **مر** ما وعي **مر** ما وعي  
 في اطمح الاسير الذي هو للملوك كاحدة دروب الحرة وموخره وشرعها لادن

غيره

ولو عبر باللفظ كان **نكر** ومن استعمل في اي حديث لم يملك له  
 ولو قلنا بطلان الفيا رفيه ولو قال قيل بعد لزومه  
 كان مستقيما سواء وجد انقباض ام لا فلا يعتد بما قبل الزوم  
 نعم سيد كراهه لو اشترى زوجته بدب له الاستبراء للمك  
 ولو اشترى حرقة او نجوسة لم يعتد باستبراءها قبل استلا  
 او بارث وان لم يوجد قبضها او وصية اي بعد فلو  
 وان يقبضها او هبة اي بعد قبضها **نكر** او غير ذلك كردع  
 او اقله او قلل تنبيه عود حمل الوطى بعد ذلك كاستعداد  
 الملك كغير مكاته كتابه صحة لا واسلة وكلام سيد اريته  
 او امة اريدت وكذا من وجبة طلق قبل الدخول وكذا بعد  
 استبراء هذه بعد انقضاء عدتها من الزوج وخرج من الوطى  
 منه بخصوص وحيض واهرام واعتكاف فلا استبراء فيه ولم  
 تكن زوجة هو بها الضمير استثنان وجوب الاستبراء لانه مندور  
 كما تقدم قريبا وان كانت بالكافلا استبراء ما دامت زوجة واذا طلق  
 وجب بعد عدة الطلاق كما سيدن من عند ارادة وطها وجعل  
 الوطى دليلا في الاستمتاع لكان صوابا لدفع ايهام توقف الاستبراء  
 على الاستمتاع وايهام حرمة الاستمتاع دون الوطى وايهام ان الوطى  
 رسمي استمتاعا وغير ذلك فتأمل الاستمتاع به في جميع بدله  
 ولو انظر بشهوة صيانه لما به نعم لا يحسن المسبية الا الوطى فقط  
 حتى يستبرأ بها للعتما لهما او تعبد او بحبونة كما قلنا  
 ولا يكون فيه حبيضة وهذا السبب فيها لان الظاهر لا يفيد البراءة ولو

ولو انقطع حيضها صيرت لنس الياس **نكر** من ذوات الشهوة  
 كايسته او صغيره او متخيره **نكر** فعدتها بشهر لعله سهو لان  
 الكلام في الاستبراء وكذا ما بعد بوضع الحمل ويوم زيا  
 ولذا اشترى زوجته بعد حكمها حليله اي حين انقضاه  
 عدتها اي بعد ليقه من الرجعية على الاستبراء ولو وطى الامة  
 اثنان شبهة او برؤية وشبهه لزمها استبراء ان كان احد تيمم  
 لشخصين ولو استبراء السيد اتمته الموهوبة ثم اعتقها فلا  
 استبراء عليها ولها ان تخرج في الحال من سيده او من اجني  
 ولو اعتق ستولده فله نكاحها بلا استبراء كالمعتدة مائة  
 في احكام الرضاع ونحوه له الرضاعة وهو حرة  
 اذ اكلت ما ذكره لا يتبعني اللقوي لغض من الاصطلاح وهو  
 مخالف لما فيهما ويشل الجوق الدراع وعلم من كلامه ان اركانه  
 ثلاثة موضع وضع ولين ومنع الحمل والحيض والهميمه وبالاد  
 الجنبه بناء على عدم صحة نكاحهم معنا واعتمد خلافة فهم كالاد  
 يلين لركه ولو غوطها ومثله الريد والحين والعش طمكنا  
 اسمن كالمصل وسواي ذلك كلف المرأة من الناس او الجن كما  
 هية حياة مستقر فماله انفصال الدين منها لا ياتي  
 بفعتبع شين قرية تعريضية كافي الحيض وارضعت  
 المرأة ولد الموكال ارضعت ولد لكان اولى ليدخل حالها كانت  
 بامية فاوولي منه وصل الي جوفه ليخل ما بولجره ولو ناما  
 سوا اشرب الي لا يخفى عدم صحة هذا التعميم في كلام المص

فيه  
 حين



## وقف الله تعالى على طلبة العلم بالمر

وبعد موتها متعلق بشرب ولقتله اللبن بعينه لا يضر  
ولو غلب الحث وصل من الجوفه المعد والدماغ ولو باسقاط  
صار الرضيع ذكرا كان او انثى او اخفى في جوفه دون الحول لم يهره  
عدم التحريم لو كانت الرضعة الخامسة الحولين والمعتمد خلافه  
كما يغفل كلام الشارح في رضعات يفتن الغضال او مولا  
ولو انفصل في مرة واجز غسا او بالحق كان رضعة واحدة  
واصله جوف الرضيع وان تعايها مالا وان لم يصل اليه لم يجرم  
ووضعت في اي كنف يعرف لانه ضابط لمن لغة ولا شرعا  
ولو قطع من كل من احس اعراضا عن الثدي تعدد او قطعته  
عليه المرضعة تسهل او قطعت له هو او ثوب او حول في ثدي  
الي اخر فان طال الزمن في كل عدد والافلام ويصير فيها  
ابا له الحاصل انه يجرم على الرضيع اصول المرضعة وفروعها  
وهو امشها من نسب او رضاع وكذا صاحب اللبن من خلع  
او وطى بشبهة وخرن عليها فروع الرضيع فقط من نسب او  
رضاع وذكر الرضاع مع ذكر الانساب في كونه لا يبرأ منه  
بالانساب الا انما ويعبر به لكان اولى بتبنيه يعتبر  
شبهة الرجال في الاقرار بالرضاع وفي استرضاع انا او ابجد  
ورفي في الشرب من الثدي رجل وفتي او امه شهده  
في نسبه نفقة اقرب لوقا في أحكام النفقات لكان اولى  
فرو في بعض النسخ تأخير ذكر هذه النسبه لان  
نحضانهم تعلق الرضاع الا ان يقال لما كان الرضاع ساجدا على

## وقف الله تعالى على طلبة العلم بالمر

على الحضانه وهو من حكمة النفقة قدمت للتمائم على  
المقدم والتمائم غير المستطراذ افاضل والنفقة  
ما خفوة من الانفاق فيه اشتقاق مصدر من مصدر  
وعن النفقة دون الاشتقاق لان هذا مصدر وهو  
الافراج اي دفع ما يسمى نفقة لمن هو له ولا يشعل اي  
الا في خير كما في الافراج وهذه الاسراف فلا يستعمل الا  
في غير الخبز . وللنفقة ثلاثة اسباب ولا يرد الحكم  
نفقة المدي والنفقة المنذرين على الماذر ولا الخجاف  
النفقة على حصة الفقرا في الزكاة بعد الحول وقبل ان يمكن  
او الافراج مثلا لانها من استصحاب الملك في الغرايه  
قدمها على الملك والنكاح لانها قد تسبق عليها لولد على غنى  
مورث او خوصيه للحيوان فيه وقدم الملك على  
النكاح لمثل ذلك غالبا ومن قدم النكاح نظر الى قوة البروة  
فيه وتقدم الغرايه على الملك للاعتناء بها وشرها  
ونفقة اليهوديين الامول وانفروع سمو ابناء لك للاعتناء  
عليهم او تبنيها باعده نحو الخيام من الهل اي الاقارب  
حال نفقته ولحقه على الغنى بل لا بد على ما يحكم السد  
لمونه يوما وليلة ووجوبها بقدر الكفايه مما يشبعه من  
احياء رسة وزهادته ورغبته في الحالة استلزمة وللحاكم بيع  
هرو من حاله فيها لغربه او لفتايع ولا يصير ديناً بمضى زمن  
يسونها ولو مع الاعتناء بالقرض قاض بالفاق بنفسه و





في حاله واما في وقت قد بقي من الدنيا الا اقل من يوم  
 في الدنيا او ما ذويه وبيع فيها ماله لعبادة او امتاع وان لم يوجد مال له  
 الحاكم ببيعها او لعتقه او امارته فان لم يفعل امره الحاكم ان يفسد المال  
 ان وجد مشتركا لا ينفق عليه من بيت المال ولا ينفق في سفر العورة  
 نعم انما في بلد ينفقون ذلك كفي ولما اقبلت بهم بهيمة سميت لهم  
 مستحقا واصحابها من الدابة من دواب البر والبحر والبراد هذا العام من كل حيوان  
 حتى في بيت فيه ما يدفع ضرره من علف وسقي وغيرها ويجوز الحاكم  
 عليه او على بيعه او ذبحه ان كان ما كولا فان لم يقبل ما يملكه في بيعه  
 او يبيعه منه او امارته فان تقدر ذلك فعلى بيت المال واليهم في كل حيوان  
 غير المحرم الا ان كان فقطر ولا يملك من العلف الا ما يطبق ويجوز فراه المفسر  
 بالملك الفوقية وممنه عايد يهد كوراة من الرقيق والهيثم ويجوز بالمشاة  
 الحثية وممنه يهد كور من ذلك والشاء جعلت عايد الرقيق وحده نورا  
 بظاهره الاول اولي واعمر وافود واداد تكليفه ذلك داما ولو انفق  
 ذلك في بعض الاوقات الحاجة او عذر لم يحرم **مر** فاذا استقر امانك بنفسه  
 بهر الامانة ظاهر في الاستعانة ومثله اكل واقتصر في الدابة على اكل ومثله  
 ان استعان ومثله لطلب فيم ما يضر فيه تركا او فسادا استقام مع الخوارج  
 قص الامار يودي ويكره ترك طلب لا يضر ويقتل لولدها ما لا يضره عليه ويجب  
 ترك تبي من عمل الحول في الكواره ويشترى له غنما حاجة وتوضع على باب  
 النور في ليالها ويحرم خلق غواصون ولست يصال حرة وورق استوت لردود  
 امركا منق **مر** من لا يرضى فيه كاعتقار القصة لا يجب عايدته  
 ويكره تركه اذ حرم بهر كس عايدته بسحقه حق كرهين بالحق المراسن

**مر** لو غفلة بروحة امكنة غير المشرقة واجبة بشره امكنة يومنا يوم  
 ويوم حصل امكنة في اشايوم وجب بنفسه وتسقطها امام فسخها او مرق  
 وبه الام وعمره ما يري والممكن في غير امته واما لهقه واسفهم  
 بولها وفي اعايسه يسوع فخره له به ويصدق هو في عدم امكنة  
 حر قوت اسلداي بلد الرفجة اي محل اقامتها وبوادية ولو اختلف  
 العايد اعبر جان الروح بحسب زمانه ولا نظر يكون مفسرا او لا  
 والمراد بالفسر من يكسب في موته مودة قدر ان يراد بالفسر فاق  
 فان لا عليه ولم يبلغ قدر مدين فموسط او بغيره ما كان هو سر  
 وحيث اعتبر ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فلا يبعد ان يكون بوسرا  
 في يوم وغيره في يوم هر ومه اعايدته في اوابها وبني اختلف  
 في بعد ان يادم قد روى من اختلف به بغيره من رضى وتكف كل حر  
 جهمه وانما بغير عاداته به وامتنع في بعد ان اسوة كدية مداهم  
 وقصر او سما وهر الا وفي جنسها عايد لثالثه من فطر او لثاني او من  
 ويذاوت بين الموسر وغيره واعتبر الكسوة في كل فصل وهي قميص وسر  
 وحار وكعب ولدفع لبربعة كشوة او فرة ويتبع ذلك الطائفة  
 وكذا اللباس وزيا قميص والخيطه وحيثما زاد وقع التمس في  
 فصل ذهب بمسطة ما فيه ويجب لهما ما تقدر عليه من حصير او  
 لبد للمفسر وبساط ونظير لموسر ما جرت به العادة واذا اختلف  
 المراسن في الليل والهر فمستل منها ما يتيق به ويجب عليه ما يعلق  
 باليوم من كونه ولباسه **مر** لم يحسب العايد وبنصره  
 ما يطرح به **مر** وعليه عمنه وغيره بنفسه او بغيره قال غيب

٥١

غير الخبز كثر وافد وجب سببه ففقد ولو طهت بدلا عن النفقة غير المستحق  
 جازا بم يكن ربا ولو اكلت معه على العادة سقطت نفقتها ان كانت ربيدة  
 او اذن ولها والافدا سقطت واكلها تطوع من الزوج **و** وجب لها آلات  
 اكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة وابرين ونفقة ونحوها  
 من لا غنا عنه وجب لها ما تنفس به ثيابا وما غسل ووضوئها من  
 ما لا غنا عنه ولا غلام وعبيد حرة حرام جرت به عادة امشاه في كل شهر او اكثر  
 او من وعبيد ارات تنظف نحو مشط ونحوه ومرتك والحق كل  
 فدا طيب ولا يتقرين به كصاحب ولاد ولرض ولا اجر عيب وها  
 وهاتى وفاسد **و** وجب لها مسكن يليق بعالة ولو ايجز لا  
 لا ملكه لانه امتاع ويسقط بمضى الرمن بخلاف ما تقدم من النفقة  
 والادم والكسوة والآت التنظيف وغير ذلك فانها ملكة وكانت  
 حرة وسردها ان كانت لمة وللحرة ان تصرف فيها ما شئت وليس  
 غيرها ما لم يبيعها الزوج **ر** ان كانت من خدم اي في بيت اهلها  
 او في قبة وسواى وجوب المهرام الزوج الحر والعبد والمعتسر  
 وغيره **و** مهرها ودية له كان النسب تقيم أمته على الحره لانفاق  
 بها بعد من الاستحار **س** مسأله ولا يدرى غير المهره وان  
 كانت حرة **و** او بالانفاق ولو امة وعليه نفقة ومطريقا  
 وكسوتها وغيرهما ما لم يكن دون المهر ومهرها ونوع وصفا  
 وقد لا ولا يجوز لغيره لا خدم انما اخدم ولو ايجز من ما بها غير ان  
 ردها بعد كعليه لقدم نحو مريضة وذو زمانه لانها حرة  
**و** واذا عسر الزوج اي عجز عن نفقة المعتسر ولو بغيبة

بغية ماله من نفقة القصر او عجزه عن الكسب ولا يبرهن قنور  
 بعنفه لخصي عنه الا من اب او جد عن نحو سفقة او كسوما  
 بخلاف ماله ونحوه وامسكن ونفقة الخادم والخدم فلان نفقة  
 بنى من ذلك لان النفس تقوم بدونه وكيفية الفسخ ان  
 اسره الى اقصى وتثنت اعساره ونهله ايام ثلاثة ثم  
 ترفعه ثانيا اليه في صبيحة الرابع ليفسخه بنفسه او نابه  
 او بانك لها في الفسخ وليس بها الفسخ نفسها الا اذا جرت  
 عن اقام وعن اكلها وليس لها منع ازوج في مدة اربعين  
 وليس له منعها من الخروج لكسب النفقة ويعود اليها بعد  
**و** ان عسر بالصد اى كله او بعضه على الاصح اعتماد  
**ل** في اقام لمضانه بفتح الحاء هي لغة  
 مادكره وفيها نوع ولاية وسلطنة **ف** وشرعنا حط من  
 يستقل بأمره بوقان كذا في غيره تربية من لا يمسك بالامر  
 بمحضه ودفوع ما يضره لكان اولى ما به عهد به نفسه  
 وشيائه ودينه وكفه ورضه في امره وخبره ليسام وجوده  
 كى سيشترى اليه نفسه فيما ياتي **و** وله منها ولد ذكر او انثى  
 غير مميز وسله المجنون كأمير **و** بطاعته وشرائه لو قال  
 باطاعته وسقيه لكان اولى **و** وموتة الخصامة على من  
 عليه نفقة لم يملك كمن اصابه والفقير له **و** اذا انفعت  
 الامم الخ او اذ ان امتاعها يسقط مصلتها واهلها يخرج عنها  
 وهو كذلك ان لم تحب نفقة المجنون ومن اهتم في الامتاع



عنهما **هو** ان ثبتت الحصانة لامهاتها نعم تقدم عليهن بنوته  
لبنته كانت ونسبه ذكر كان او انثى ان كانت مطبقة للموطى والا  
فلا يجوز تسليمها له والمراد بانها الوارثات وبعد منهن القرني  
فانقرني ثم انما هات الاب كذا ثم اختلفت ثم بنت  
بنت اعم وتقدم ذات بقرتين علي ذات القرابة الواحدة وقراءة  
ابن علي قرابة الاب ثم بعد المحارم غير محرم كبنات عمه وبنت عمه  
ثم ادكور احكام كاه وبنته ثم غير المحارم كابن عمه لكن لا يسلم  
مستثنيته لغير محرم بل النقة معه كبنته وتقدم انا كل جمعة علي  
ذكرها فان استووا افرع فاخفى كالذكر ويصدق بيمينه في دعوي  
ابنوته **باب** المدار علي التمييز من غير نظر الي سن من سبع سنين  
او اقل واكثر بحيث يكون عارفا بالسباب والاختيار وهو كذا  
اهم **باب** الحاكم **هو** تمييز ابويه الصالحين بخصانه وان عذرا  
او فضل احدهما بين اوبال او حبه وان لم يكن الاب الحاي  
او اريت **وعلي** فلو حبا سجدت في المروة كقائه الخوي ومذهب  
اهل السنة ان يقتل الجميع الجاهل وامكوتة باجله فله حصته  
اب للجد والاب واسه والعرواسه كاب يملام والفت بغير اب والحالة  
كلامه بعد احراز احدهما الختيا بالخبر فكل ابيه وان تكرر ما لم يزل  
الذلك سقن تميز وحمل عند من كان عنده قبل التمييز ولو لم يميز  
وهما منهما عند المزم وان اخذها افرع واذا افتار الذكر ادهرم  
عيسى من زيارته او اخطا لاه فحدهم فليلا وعدا لاب نسل  
واذا افتارت الانثى ومثلها الختيا احدهما فعنده دليل او يمنع الاخر

الاخر من رايه علي اعانة مع الافتراء من نحو مودة محربة ولدا  
امرست عند الاب فلام اولي بقرتها عنه ان رضي وادفعه  
وله عبادتها علي ما مر **له** وسراية الحصانة سبع سنين او اقلها  
بعضهم الي نحو خمسة عشر سنين **كيوم** في مسي عات  
غيره كيوم في سنة وهو ظاهر **باب** فلاحضانه برقيقه لو كالد  
لرقيق كان اولي ليشمل الذكر والي عنه ان يقول لمن فيه ربي ليشمل  
المعص **هو** ولو ادن سيد لها فلا عترة باذنه لاه ولاله معه  
لو اسلمت ام ولدها فترتها وسيد معصية بهدم تنكح **هو**  
الدين صريح كلام الشارع انما اريد به اسداء ولدك ورده عنه معصية  
كافرة كما مر ويوجب كلام المصنف سدا بها يعني انه يشترط انف  
قاب من واحضون في انفس لكاه اولي بل يكره عدوان المعص  
لايه للجل ذلك ولا يريجو رخص بقتل كافرا لانه معلوم بالاولي  
من اسلم فليس **باب** فلاحضانه لكافرة علي مسلم اي لمصنف يعزلي  
كفر علي ذي اسلام من ذكر او انثى والشارع مقتصر في عترة علي  
الاناث نظر الدامل ويخرج الولد اسلم من اقراره بحدوث ان خطب  
بها ويحضنه اسلمون وان لم يكونوا من اقراره وموته في ياله  
من تكميمه وموته ثم علي المسلمين **باب** وتثبت الحصانة لكافرة  
علي كافر لعنه في غير اهل الحرب مع غيرهم كافي المرات فلاحضه **باب**  
النفقة ط لاعانة لها يعني ولده وهو اعطيه كاسميتي رايه  
فلو عبر المصنف بها لكان كفصرا واولي اذ النفقة بكسر الميملة الكف  
عما لا يحل والامانة صمد الحياه فكل امرئ عصف وعكسه فت من

**قوله** من نكح العدة الطاهرة ان لم يقع فيها نكاح وانما لابد من توثيق  
عبد الحاكم وهي العدة الطاهرة . في بلد المير لو قال في بلد الولد او  
المختون ثقات اولي كايدي لمعاده . سفر ثقله خرج به ثقلته  
من يده من محض محض **قوله** محال ان اولي وكذا العدة العصبية ولو غير  
المحار حفظ النفس نعم ان لم يمت من طريق او لم يمتد فالام اولي  
حلوا المير تقدم ان التعيين بالمحصول اولي . ليس من محارم المير  
صوابه في هذا الصوابه ان يقول ليس به حق في الحضانه بدليل ما مثل  
به كجس بحه فله حضانه لها وان رضي الزوج **قوله** في كل منهم  
لا يخفى ان حق الحضانه في ذلك للزوج والزوجية معاني هذا  
الرضي فتأمل . سقطت حضانهما اي ملا ام المانع كما يها قد  
زال ولو بطلاق رجعي في اربعة عادت الحضانه اليها من غير ولاية  
هاكم ومثلها في ذلك الالب والجد والجد بشرط الواقف **قوله**  
نعم في شرطها ان يكون الحاض صغيرا ولا يجد وما والاين ولا  
اعني ولا موصيا ما يشمله من امر المحضون ولا معقدا ولا  
لرضا بما يمنع من الحركة لمباشرة امور المحضون ولا من صفة  
وامتعت من ارضاعه واعلم انه اذا بلغ المحضون رضعا  
ذكر او انثى قد ان يسكن حيث نفا والاولي عدم مفارقة ما ضلته  
نعم ان كانت ربيبة ولو بقول الحاض او قوف عليه في الافراد  
كأن يمنع من المفارقة وان بلغ غير رشيد فكالمصبي والخنثى  
كالنبي كبريت اللشارة اليه **قوله**  
فهما لا اختلاف في احوالهما وهي تشمل الجنانية على الاموال وليست

وليست مراة لها في الرقيق لكونه ادميا ولذا لم يسل التعبد بالحراج  
اولي واحب بان شمول بالايونم دجوله وليس فيه فسادكم  
الحق من امر الحراج ما يعين بقوله وفي اخره فسادكم  
قتلا او قطعها او حرقها او كذا هتبا او قتلها او غيرها كذا والسمع  
ولا يتخل فيه الحد ولا ينفك لانه لا يسمي حياية عرفا ولذا لم يرد لها  
امعة في كذا ياتي . القتل هو حصول العلاك النائي عن فعل  
واو حيا الشرح ويقال له حيا مات حيف انقه وهو اذا كان عمدا  
هنا اكر الكبار بعد الشكر بالله تعالى وتصح التوبة منه ولا يجزئ  
عذابه ولا هلوده في سائر ان عذبت وان اصر على عدم التوبة وذكر  
الخلود في المير محمول على الملك الطويل او على المستحل له واذا اقتصت نوار  
وعو قتلها ناسقط الظلم في الحرة كما قاله ليووب ومذهب اهل  
الاسنة ان القتل لا يقطع المحرم وانما موته باجله خلافا للمعتزلة  
ثلاثة امزب لاربع طالعكم العقل والوجود لاننا لم يقصد من  
المحرم عليه فهو الخطاسو كان ما يقتل غلما او لا وان قصد عين  
المحرم عليه فان كان بما يقتل غالبا فالحد ولا فتنه بعد خطا  
وقطع العمد . عذبت خالص وسر العمد باعشاره على المير  
بقوله مصدر عذبت بوزن ضرب ومعناه فقه . ان يعود بكر  
المير كمال علم اي شئ فسره بذلك ليدخل السرور ونحوه . يقتل  
غالبا بالسكة للتخص المقصود ومنه غرة برة في يقتل او غيره  
وبالموتى مات ومنه ضرب يقتل المير من دون المصحيح وعذبت  
العمد في داته ويعتبر في ايجاب المقاص ان يكون قتل اي هو اماه



فخرج قتل المرتد ونحوه فإنه واجب وقتل الغازي وقربه الكافر  
إذا لم يسب الله ورسوله فإنه مكروه فإن سبها فقتله  
منه وبقتل الإمام لا يسر عنه استواء النفس فإنه مباح  
القتل يسمى بذلك لأنهم كانوا يقولون الجاني أن يحل القصاص  
على غيره وما ذكره المصنف قد يقال في هذا التفسير  
لقوله جرد لفائدة أن ذلك معناه وليس قد راذا يد عليه  
كما سيخرج به تفسيره النفس إلى ثلاثة أضرب أدلوا على هذا  
زيادة على بقائه رتبة زيادة الأقسام فتأمل أو قطع اطرافه  
فمنه خمسة رتبة على ما في كلام المصنف هما فهدد بالحرب وأمرته  
في حق المسلم وهدد بالحرب في حق غيره وفي حق المرتد ولا يهدد  
المرتد مع مثله أي غي الجاني عليه عن الجاني أي على الدية  
لا ورضي كلام المصنف فإن غنى الجاني أو اطلاق فلا قصاص ولا دية  
وإن كان له ما في الجور عليه وسوا غنى عن نفسه أو عضوين  
أخصا بدلالة أنه استقطب بعضه سقط كله لعدم الجزية  
فصحب رجلا أي مثلا ولو قال إنسانا لكان أعظم فمثل الرب  
والوفاة موقوف على إنسان فقتله في ثلاث سبب أن  
كان للقتول كلها جزية وذكرورة وإسلام والافق كل سنة قدر ذلك  
دية أم كوارث الأرض والحكومات والطرقات كالديه **موت** وهو  
الغنى وهو من ملك رتبة على ما في العلم المغال عشر من ديار  
وأكثر فإن كان أقل من عشر من ديار أو فوق أربع ديار فهو  
متوسط والموقوف لا يقبل عصبه الجاني المتعصب

المتعصبون بأنفسهم وهم الأقوة لغيرهم ثم بنوهم ثم الأعمام  
لغيرهم ثم بنوهم ثم عتقوه ثم عصبته ثم عتق أبيه  
ثم عصبته وهكذا أو يقدم من كان له وامن من كان له  
في وحدث من أهواته من كل غنى نصف دينار ومن كل متوسط راحة  
وإن لم يف تلك الدية انتقل الحكم إلى من بعدهم ترتيبه بعد الجاني  
حتى يصير للمأخوذ قدر الثلث فإن لم يف به انتقل إلى ذوي  
الرحمات لم ينتظم أمر بيت المال ولا فاعليه فإن فقد على  
الجاني وعتق المراه حمله عاقلها والمتعصبون بالمعتق الولد  
وكل واحد من عصبته كل معتق رجل ما كان حمله دك المعتق ونظر  
العاقل أن يكون مكلفا حرا ذكرا غير فقير موافقا في الدين للأخوي  
في دية ولا يعتد الجمل الدية من الرقيق وغيرهما من الجنابة لكن  
لا يؤخذ أرشته إلا بعد المال ومن مات من عاقله في  
أشأ سنة يسقط من واجها الأصله وفرعه  
أي أصول الجاني وفروعه لا يعقلون عنه وكذا أصول كل معتق  
وفروعه فلا قصاص على صبي بامعنى استأمر المصنف  
عاقلا أي حال جنابته وانتجن بعد شأ ويعصم منه  
في حالة جنونه ويصدق بيمينه إن ادعى أهله الخاسر  
وتعهد له وأعلم أن الشارع تحريم كلام المصنف في حاله إقصا  
من الخون فذكر ما قاله فتأمل ويجب الإقصا أي  
أن السكران المتعدي بسكرة كالمكلف وإن كان غير مكلف  
عند النوي تعليفا عليه والذي أصله وإن علا ذكر

وانثى يقتل ولده ولو منفيا بلعان ولا يقتل من يرثه  
ولده نقص حكمه اي بالم يكن اضعفه وبجسه كالبهيمة  
ويقتل الولد بقتل والده الامكان بقتل اباه المملوك له  
علي الاصح . . . وان لا يكون المقتول انقص من القاتل  
بكرم او رفق وكذا ابامان او سيادة او اصلية . . . فراه  
يقتل مسلم ولو نكاحيا محصنا بكافرا ولا يقتل ذمي او عاهد  
او مومن كبريد ولا غيرهم من الكفار ويقتل بعضهم ببعض  
ولا نظر لحدوث اسلام ولا يقتل حر كاسل الحرية برفق  
اي بمن فيه رفق وان قل ويقتل الارفا بعضهم ببعض ولا نظر  
لشدبهم او استيلا او حدوث عتق ولا يقتل ببعضهم بعض  
وان كاد تحرية احمدها ولا يقتل سيد بعبد ولو اياه  
كامل ولو كان المقتول انقص بكم او اي لا يعتد بالنقا  
في الذكوة والانوته والخنوته والعذر والمهل والشر في  
والخسة والطول والعصر وكر الجثة وصغرها  
ويقتل بالاولاد وان تغايت جراحهم عددا او قتلها او  
ضربا هم كذلك او القوة في حرا ومن شاكها بشرطه المذكور  
في كلامه ولو آل الامر الى الدية وزعت باعتبار الروس  
في الجراحات وعلى عدد الضربات ولو قتل واحد بها  
موتيا قتل باولاهم او معا فبواحد منهم بقرعة والباقي من  
الدية وكذا لو تبادى واحد من اوليائهم فقتله ولو قتلوه  
دفعه وقع موزع عليهم ولكل منهم ما بقي من دية مورثه

مورثه والعبرة بديه المقتول لا القاتل . . . في الاطراف كايدي والاذن  
وكفوا في المعاني كالسمع والبصر من اذن او يد الى هذه الاماكن كلها  
المعد ولو قال كاذن او يد الى مكان اعماد لا تقطع شفة عليا بسفلى ولا  
انملة باخري ولا اصبع باخري ولا هاتين باصلي فلا تقطع يدا  
رجل شلما صحيحة بشلا وان رضي الجاني او شلت بعد الجناية فلو هالف  
لم يقع قصاص من وعليه ديتها ولعمركومه الشل فان شوى الي  
النفس وجب القصاص ولا الرلحرج وقصر ومضرة اطراف وشلوها  
ومهم وحشتم وعنه وحشي وكل عمنواخذ من مفصل فغيبه القصاص  
ومنه قلع السن فلو قلع مشفور وهو من سقطت اسنانه الرولحرج من  
غير مشفور انظر عودها في وقتها فان لم تعد منه وحشي لعماد غير مشفور  
لان شفة جديدة قطعت من الجاني ثم عادت قلعت ثانيا فقط وقيل  
ثالثا او اكثر . . . وبالا مفصل له لا قصاص فيه لو قال ولا قصاص  
في القطع من غير مفصل كان صوابا لان المقصود انه لا قصاص في  
كسر العظام نعم ان امكن في اسن اقتص فيه فانه كان قبله المكسور  
مفصل اخذ وله حكمه الباقي وخرج بالعظام غيرها كعين واذن وانف  
وشفة ولسان وذكر وانثيين وحر في الفرج واليه نعم لا يوجد عمن  
صحيحة بعيا ولا لسان نطق بلحوس . . . واعلم انه هو بوطه لكلام  
المصنف كما سيشير اليه وهو غير مناسب كما ستعرفه شجاع  
الراس والوجه تحقير من الاضافة لاجل السمية لانه في غيرها يسمى  
جرها لا شجاعا وفيها يسمى شجاعا وجرها عشر بل اكثر كاياي  
واذ فيه تدميره فان سال ادم قيل لها دمه وشجاعا



تبلغ الحلة التي بين اللحم والعظم ونسب الحلة بذلك ايضا وكذا كل جلد رقيقة  
توصح اللحم من العظم لو قال ينقل الى العظم كان اولى ولعله لا يري  
وجه التسمية . . . خربطه الدهاء هي الحلة التي فيها الملح ولا حرفة  
او ينقل الى اماراس لو اسقطه لكان اولى لما لا يخفى . . . واستثنى  
او لا يخفى ان ما ذكره الشارح في كلام المصنف كان تقدم فيه قصور ايهام حكمه  
غير صحيح لان الجرح عام في سائر البدن كما تقدم فجمعه على خصوص  
الشئ لا وجه له وفيه ايهام لان الجروح في غير الوجه والراس لا يعمل  
حكمها وان الموضحة في غيرهما لا تقصص فيها وليس كذلك فاحذر الجرح  
واسدس منها الموضحة كما هو صريح كلام المصنف لو في بالمراد فاعمل وكيفية  
القصاص في الموضحة ان يهرس بالمساحة طولا وعرضا ويملأ عليها بنحو  
سواد ويوضح بالموسى وكل الجروح تعتبر بالحكمة الا الموضحة لا كانت  
في اراس او الراس ففهم الارش وهو خمسة ابرص مضمرة  
في بيان الدية . . . على هر خرم الرقيق فالوجه  
فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبه باله باله واثب جامع للكبيرة او  
طرف بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع . . . والدية من الودي  
وهو دفعها في ذنوب قادوها وعوض عنهاها التائيت . . . على ضربين  
من حيث التغليظ المطلق والتخفيف المطلق ولان اهلها من ذلك  
الحيثية وقد تكون مغلظة من وجه وتخففة من وجه لان التغليظ  
يكون على القاتل وجعلها وتليتها والاعمال بها وتحييها وكونها  
على العاقلة وقد يجب نفيها او تليتها او تليتها في النفوس وكونها  
في حوالها واما الارش والحوامات فلا تضبط لها وتعتبر فيها

فيها التغليظ والتخفيف ايضا الا والجرم والاسهر الحرم وارجح الحرم  
فالمغلظة الى هذا اجتهاد او مثلته خيرة وهذا هو الموافق لما  
تقدم وما فعله الشارح خلاف الصواب لانه جعل خيرة ما يمكن  
وهو صحت في ان كونها ما يه من وجوه التغليظ وهو غير مستقيم  
كما تقدم . . . قتل الذكرا الحر المسلم هو مصدر مضاف الى مفعوله  
ويقيد بغير الجنين والمهدر كون القاتل هرا مضرما ولو ان القاتل  
سوا وجهت بعوضا وادبكم او لو قهر او قتل بالولد وولد وموتة  
الجاني وسكت عن كونها على القاتل وكانت الوجه نكرة . . . وسبق  
مغلطها بان الحق الذي استحققت ان تطرفها القاتل وان سكت عن  
عليها والجذعة ما التت مقدم لها . . . والمعوق اخر  
دفعه بان القاتل لا يسمى ولد ابي نظرا لانه هو من المجاز والخلفه  
جمع لان مرد له من لفظه عن الجاهل وقال الجوهري جمعها  
خلفه تكبير الجاهل اوقع اللام وقال ابن سيدة جمعها خلفات  
بقول اهل الخبر . . . بالاجل اي النسي من عدوهم  
عشر من عذبة قد صلت عكفها على الحقه وقدمت تلك السيوف  
على بيت المنيح والمناصب عكسة والمناصب الحامل واللبون  
ذات اللين وسكت عذبة شبه العود وهي مغلظة من حيث  
ومنى وجهت الامل فلا يغفل فيها عيب . . .  
تأليفه فقط . . . اقرب اليها ما لم يبلغ مسافة اتم او ما لم  
يما في باب البيع . . . لكن لبقولها مونة تزيد على ثمن مثلها . . . فان عدمت  
حسا او مفرعا بما مر فيها وقت وجوبها لم ينفذ البلد فان

وفا

غلب نقد ان تحير الجاني بينهما . فان غلبت الاكان المناسبة لم يحول  
 وقيل ان غلبت الى لانه وجه مرجوح على المولى المرجوح لانه الاصح على  
 البقيع عدم الرياء . وتغلط دية الخطا في النفس وغيرها من حيث  
 التلخيص فقد وضع بمقتل العبد ونبيه والعمة والاطراف التي لا  
 دية فيها والحكومات فلا تظلم فيها في هذه المواضع . اذا قتل  
 في الحرم ولو بمروءة السهم فيه مثلا او يكون القاتل او المقتول فيه  
 وحده وكان المقتول مسلما فلا تظلم في الكافر اي حرم على قاتله  
 فيه للعبد الشرعي او النكهي اخرج بمهر كدنه وغيرها وعاله المهر  
 كما ذكره . او قتل مسلما او غيره في الاشهر الحرم ولو بمروءة السهم فيها  
 ان امكر كما في الحرم . اي ذي العقلة اشار الي ان هذه الامور كلها  
 وهو المهر فحق على ماله في التواخي لا في الفضيلة لان افضلها  
 الحرم ثم روي كما لا يخفى . المحرم بفتح الحاء وتشديد الراء  
 بذلك لما قيل ان اول تخريم المال كان فيه اولان الله تعالى حرم فيه  
 الجنة على ابليس ويقال له شهر الله لما قيل انه اسما سلاي للمؤمن  
 جهة العرب او قتل مسلما او كافرا ذكره او اني في نياله كيند الم  
 فلا تظلم وكذا ابراهيم وكذا الوكان تخريما لانه كلمة هرة والرماع  
 فلا تظلم ايضا وكان حق الشارح ذكره لانه مفهوم وهم  
 ودية الملة نصف دية الرجل مسلما او لا سوا كان القاتل مسلما ذكره  
 او لا . والحق المشكل كالمراة احتياط لان ما زاد مستوك فيه  
 نفسا وجرحا فيه سبعة ارباع الجرح دية كاهن او هو تظلم

بخلاف ودية اليهود والنصراني والمعاهد والمسلمين  
 اي الذكور منهم . قلت دية المسلم ان كان ذكرا والافسد دية  
 المسلم والمراد المقابلة اي قلت دية المسلم الذكر للذكر وثلث دية المرأة  
 للمرأة والحق نفسا وجرحا فيه ما تقدم ولما يجوز  
 ان الذكر وفيه لاني نصف تلك النفس قالوا وحكمة ذلك ان في جوارحه  
 نفس فضايل ككاتبه ودينه الذي كان حقا وحل كاهنه ودينه  
 وتقريره بالجرية . فكان فيه نفس دية اليهودي ويعبر في المولود  
 اشرف ابويه ومن لا يعرف لمدن . وكل دية النفس اي  
 تحت الدية كاملة اي دية المحمي عليه ذكره او اني مسلما او كافرا  
 بتعريفه وكذا لو فعل الشارح كذلك كان اولي واخصر اعم  
 فقولهم وسبق الامامية من الاول في حق الكل بالاسلام والجرية  
 والذكور واعلم ان القيمة في الرقيق كالرية في الحر فتكمل قيمته فيما  
 تملك فيه دية الحر من اطرافه وغيرها في قطع كل من اليدين  
 والرجلين او قال في قطع اليدين والرجلين كان اوضح واخصر  
 والاد باليد الكف مع الاصابع فان لا غصها وجبت حكومة الزايد  
 وبالرجل القدم مع الكف وجبت حكومة الزايد وفي كل اصبع عشرين  
 صاحبه وفي كل املة ثلث دية الاصبع في غير الابهام ونصفها  
 فيه ثم في الزايد من ذلك حكومة . وفي قطعها نعا او مرسا  
 لان كل سبعة وجبت فيه الرية وفي مورعة على افراده مطلقا  
 وجب اربعة اي الايضاع وهو خمسة اربعة للكامل او طال

٣٥



وقف الله تعالى على طلبة العلم بلازهر

نفسه عن دية صاحبه ولا يندرس في دية الاذنين بخلاف قصبة الا  
 معه وفي بعض الاذن بقسطه بالمساحة . ولولا يبيس الاذنين بحيث  
 منع الحركة منها وحببت الدية وفي قطع اليابس من حكومه اهل  
 وهو من في عينه خلل دون بصره . واعور وهو فاقد لجل العينين  
 ووقى الخاية على عينه الصبيحة . والعمى وهو من يسيل دمه  
 غالبا من ضعف بصره في بصره وكذا الاخشى وهو صغير العين والمعنى  
 وهو من لا يبصر ليلا واجهر وهو من لا يبصر نقارا وكذا من يعينه  
 بياض قرق لا ينقص صوابا فان نقص الصواب قسطه ان يضبطه  
 والحكومة ففي كل جفن يقع الجيم وكسها ربع دية ولو لم يكن  
 ويخل في حكومة القرب لان فيه حكومة لو ازيل واحد كسايسر  
 الشعور وفي بعض الجفن قسطه ان يضبط والحكومة وكذا الواعظ  
 ياقبه وفي ازالة الجفن المستعفة حكومة . لناطق سليم  
 الذوق ففي لسان الاخرس ولو طار بالحكومة وفي الذوق وحلة  
 او بلسان دية . لا شغ وارث وكذا طفل لم يبلغ او انطق  
 فان بلغه ولم ينطق بحكومة . الشغى ويقل في حكومة الشارب  
 وغيره والشغى طولا يابس الشدين وعرضا ما غطي اللثة وفيه  
 بعض الواحة بقسطه وفي بعض ياقية حكومة . ونهاب  
 الكلام كله ولولا لكن وارتك والتغ وتكون في وجوبها دعواه  
 مع بقاها وقول اهل الخبرة انه لا يعود . وفي نهاب بعضه  
 بقسطه ان يقي كلام مفهوم والاوجب كل الدية ثمانية وعشرون

وقف الله تعالى على طلبة العلم بلازهر

وعشرون في لغة العرب وفي غيرها قلت او كثرت غير مختص بعض  
 الحروف بخاتمة فالنوزيع على ياقية . ونهاب البصر ولو لم يقي  
 العين وكذا يدعواه ان قال اهل الخبرة انه نهاب او لم يقي عند من  
 بانظر به صدقة مع يمينه وفي نقصه من عين واحدة قسطه  
 ان يعرف بان كان يرى من مسافة فصار يرى من مسافة سلا والله  
 ونهاب السمع وهو اشرف من البصر على البصر لعمود الاربعة  
 اجزاء وتويع عدم صوتا ولا وجب دية في الحال ان يفتقر زواله  
 ولو يقول اهل الخبرة انه لا يعود فلو اخذت ثم تداسست زدت  
 كبقية المعاني ولو ادعى زواله امعن ولهذا الدية بيمينه  
 وان نقص من اذن واحدة وكذا اعني ما فاقسطه ان عرف وال  
 حكومة وذكر الشارع كيفية ضبطه من المنعرجين والاربعة  
 بنصف الدية ولو ادعى زواله استحق دية بيمينه . وان  
 نقص وضبط اي واحد من ضبطه فاقسطه والحكومة  
 ونهاب العقل الغريزي الذي عليه مدار التكليف بخلاف المكتسب  
 وهو ما يمتصن التكليف فغيره حكومة فان ادعى زواله امعن  
 فان لم يضبط حاله اخذ الدية بلا يمين والاصدق الجاني بيمينه وب  
 شجوة استقر وسمي عقلا لانه يعقل صلحبه اي يمتنع عن ارتكابه  
 ما لا يليق ومحمد القلب على الراعي وله شعاع متصل بالسمع وكذا  
 كان لا قصاص فيه . وجبت الدية على الارش والحكومة  
 في ذكر السليم فخر في المثل فغير حكومة . ففي نهاب واحد  
 دية ولا يراد بقطع الذكر معاشي وفي بعضها بقسطه اي

اي البيضتين بخلاف الجلدتين . وفي الموضحة اي من الراس او  
 الوجه فقط والافضل حكومه . **هـ** من الابل سوا كبر الموضحة  
 او صغرت وتعد معها في مال ولو كانت بهنم فغشيرة اربع تغنيل  
 ايضا خمسة عشر وفي كل واحدة منفردة خمسة . وفي السن  
 الاسدية الثابتة المنعومة كما مر سوا قلها او ابطال منفردا وسوا  
 قلها اصلها او لا ولورابت الانسان كالصلية ان لم تكن مناجبة  
 والى حكومه ولو كانت كلها صفيحة وجبت فيها دية صاحبها على  
 ولو كال وفي السن نصف عشر دية صاحبها كانا واولي .  
 وفي انهاب كل عضو لا منفعة فيه كالاسن حكومه وكذا في بقية  
 الرقبه وتسويد الوجه وفي حلمي الرجل والخني بخلاف حلمي المرأة  
 فغير قطع وشللاديتها وفي احدهما نصفها . وفي الموضع  
 جرو من الدية فعمل انها لا تبلغها وفي ما ذكره جعل الرقيق تملا  
 وبيان حكمه . ودية العبد قيمته وان نلادت على الحروفي  
 التعبير بالدية تسع كما مر ولعله حاول ان القيمة في الرقيق  
 كالدية في الحروفي نضعنا كنعصها وهكذا في جميع اعضائه وما فيه  
 وجراحاته ولطرافه فالخااصل للرقيق في هذا ولو عير بالرقيق كان  
 اعز والفرق في الجناية عليه بين احمده وغيره وبين المكاتب والمولود  
 وغيرها . ودية الجنين من فكر او غيره ولو لم يات اهل الجرح فيه  
 صورة خفيفة بخلاف ما لو قالوا بقي لتصور فلا شيء فيه  
 اخر المسائل لو استقط المسلم كان اولى لا يام كلامه ان انصم لم يقل  
 ولا يستغني عن ابراه عيه ولا يسمه انه لا غرة في انه فريخ ان فيه غرة

غرة ثاوي عشر دية امه كما ياتي . ان كانت امه معصومة  
 صوابها ان كان معصوما لان العبرة بعصمته هو باعصمة امه  
 كجنين غير حر من حرته . **ح** الجناية سوا كانت تلك الجناية  
 بضرب او قول تهديدا او بضر يد او بصوم ولو في رمضان او خرج  
 كخرج نطعام او ثياب لم يوش تسدوا القروية لم تقم وكذا لو شرب  
 خضبة لا يوايه دية تهديدا او بضر او اوقات حدة بغيره  
 التوبة ثم العترة واصلها البياض في جهة الفرس وتطلق على الخيل  
 من الشئ وتتعد بسعد الجنين وفي بعضها بعصمه بعصمه كي في  
 الدية ويعتبر في وجوبها الفضل الجنين كلما وبعضه ويخرج  
 راسه مثلا ميتا ولو بعد من الجناية في قيامته ان انفصل حيوات  
 مثلا او ذام المعصية حات فدية والا فلا ضمان كما لو انفصل ميتا  
 من جنابة ولو لم يكن معصوما كجنين حر من حرته وان اسلم بعد  
 الجنابة او كانت متعصمة ادم بغير على امه شئ او كان هو وامه  
 مملوكين للجاني فلا ضمان في ذلك . **س** نسمة اشارة الى ان الثاني  
 الفرة للوجه . **ع** عبادا وامه على ابا الموضع من غيره ويحرا على ابيه  
 البياض في كلام انصم وحاز ولا يتعين كون المرأة بغيره او الخيرة بغيره  
 سليم لو قال سليمة لكان انصب ومنه كبير عجز بنم وصغير و  
 يوم . نصف عشر الدية اي دية ابيه مسلم او لا وهو يساوي  
 عشر دية له ولو عيره لكان ادنى . فان فقدت حسا او شرعا  
 كما مر في الدية وجب بدلها خمسة ابعرة في المسلم الحر وفي غيره



بسمه ودية الجنين الرقيق اي المعصوم كما مر ذكره او غيره  
عشر قبة امه ولو كانت اوستولة ويعتبر سلامتها  
وسلامته وان لم يكن الاخر سليما ورعا وان كان هرا او اسلامها  
ان كان حسبا وان لم يكن مسلمة وحمل العشر المذكور عاقل الحيا في  
كما مر في العرق يوم الحياية هو واحد وجهي فيه والذي في اصل  
الروضة اعشار اكثر اعقده من يوم الحياية الى وقت الامهصاص  
سببها لو قال السيد لكان اولي الله قد يكون غير شيعي بنحو  
فم لوجهي عندهم بل هو السيد لم يجب عليه شيء فسرع لو كان الجنين معطفا  
اعتبر بقدر رفاقه من ارق والحريه من العيمة والمريه وخفيه في  
الجنين اليهودي ام لو جهر هذا من مدخول الكلام المصم لكان اولي  
كما مر في الاشارة اليه مع ان كان لوجه تعديده على الرقيق وشامل  
في احكام القسامه بفتح القاف ويعبر عنه بدين  
ادم وقد جمع بين العارفين وهي ايمان الدما في ملحوظة في القسم  
بمعنى اليمين لكن هذا الاسم فاص يكون لايمان فسين وكونها من  
جانب المدعي ابتدا واعلم ان ايمان الدما ولو مردودة كلها حسون  
لونها ثلثة مأخوذة من السلوك وهو السلطاني بني بعد  
الاواقف على معنى بخلاف ما لو كانت في اثنا الايمان فلا يبين وادته  
من يثبت لانه لا يستحق حريم يمين غيره بخلاف ما لو كانت بعد تمام  
وحدافها بواقله شاهد انهم ان لان منة كل شاهد مستغلة  
وحدافها وجه المدعي عليه اوصاف في اثنا الايمان فلا يبين بواو وادته

وواحدة لان هذا الايمان في فتقيد بنفسها ولا توقف على حكم  
العاصي فان عزل وولي غيره اوصاف وولي غيره وجب  
الاستيناف تنسيبه توضع الايمان على الورثة بحسب  
الورث ويجبر انكسر فن ام وبنت كلن الام ثلاثة عشر هرا  
وردا والبنت الباقي كذا وكذا في كل العول ويخلف تركه بين ايمان  
خمين يميننا لا تقدر ما يحضه ولو نكل احد الورثة او غاب عنه حلقه  
فمين واخذ حصته واذا خلف المدعي استحق الدية حاله  
مغلظة على الكافل في العمد ولا يجب قوداها حجة ضعيفة  
ومغلظة موجه على العاقله في شبه العمد ومغلظة عليهم في الجن  
ولو قال المستحق بدل المدعي لكان اعم واولي في شمل السيد وابوا  
والعبد امكاتب في عبيد ولا يعاد لو عجز نفسه بعد ما والمرسوم  
يورث والمسيب وارثا فخر والعدل والمعاسق ويدخل ما لو ادعيه  
المادون له بفعل عبد الجارة فان الذي يقسم السيد لا العبد  
ولا تقع القسامه في قطع طرف ولا ازالة معني ولا في الاموال  
والعول فيها قول المدعي عليه بيمينه وهي غسوت في الدماء  
دون الاموال ومن لا وارث له ينصب العاصي من يدعي عبي  
من ينصب اليه القتل ويخلفه فان نكل حبس اي ان يعترف  
او يخلف وعلى قائل النفس ولو صديقا وجنونا وكفر  
عنهما وليهما بغير الصوم ولو مام الصبي اجراه وعبد او كفر  
بالصوم وجبا نكرا وسببا كشاهد زور ومكره بكرا او هاف  
نيرا عدوانا ومغردا او متعدد افعلى كل من الشراء كفارة

المحرمة على الفاعل ولو عيب وبغضه وجنينا ولا كفارة في قتل المرأة  
وصي حريتين لان الحرمة حتى للسلمين ولا في قتل باغ وصايل و  
ولا تنكح من اعذر النساء ولا له وقرى ومعتق منه ففسوخ  
لا ضمان ولا كفارة في القتل بالرداء ولا بالحيال ولا بالعين ينسحق  
لا امام عيسى العاين او امره بلزوم بيته ويندب العاين ارموا  
لهم بركبته ولا تقوله بسم الله ما تشاء الله لا حول ولا قوة الا بالله  
الهم بركبته ولا تقوله او تقول حصنتك بالحي العيوم الذي لا يموت  
ودفنت بك السوابق لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
قال القاضي وهكذا ينبغي للانسان اذا اصاب نفسه مسلما  
وما له معتد لا ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي اتباع  
اذا استكثر كلامه فدا واستحسن حاله وكذا اللوايد ونحوه  
والكفاية عتق رقبته او قد تقدم ما يتعلق بذلك في النظر في  
اليه كغير ما طعام له لعل هذا سبق فلم او ستم من الشايع  
اذ كفارة الفتل لا الطعام فيها كما هو معلوم  
جميعها للثلاث انواعها قيل وكان الاول التعبير بالباب لما من ثمول  
الحايات لها وقد تقدم ربه لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة  
يستحقها من ارتكب ما يوجبها كذا في واعل هذا الخالط لسياتي  
الزنا بالقصر لغة هي زينه وبالملة لغة ميميه وانتقوا هل لللك عليه  
تحرمة ٩ وهو من الخش الكبير والرائي المشتق من الزناه  
الذي هو علة الحد وهو ابداع تكلف واضع حشفته الاصلية المسئلة  
او قدره في فرع قبا او دبر محرمة لغيره مثله في طبعه فلا حد علي

علي صبي ومحبون وخفي ولا يفسخ الحشفة ولا يحنف ذكر مبان ولا  
مشتوك في ابدانه ولا يقبل خفي ولا يوطئ في عريضة ولا يوطئ بدمية ولا  
ميتة ولا يوطئ بشبهة في الفاعل او المحل او الطريق ولا يدبر عليلته بغير  
يحد يوطئ بجريه ابدان وغير المحض وشبهه الموطئ في دبره ولا يحنف  
سميت بذلك اي سميت للمايه بل الجلد نفع لحييم لا تصالحها بل جلد بكسر الجيم  
فرع يوطئ يحنف ثم زني يحنف قبل جلد ويجب جلدته كاصح في  
لروحه وتغريب عى من زهر والمرأة ولا تغرب امرأة الامع زهر او حجر  
برصاه ولو بجمرة بن الامام ولو تغرب نفسه حلالا لم يحنف  
ويحب سنة العام او لسفره ولو ادعى انقضا العام صدق ويحنف  
نذرا لانقضا الله تعالى وينبغي للامام ان يسن عتده او الهام لا يجب  
وصوله وهذا قال القاضي ابو الطيب مكان الخ انه معين  
فجعة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العتول بما عينه له ولا الثقال  
منه الى بلده اخر ليس بولس عتاده فان عاد اليه دون اصر استأنف  
ان يسن سنة وله ان يصحب حارية يقترب بها وما لا يسنها له لا هذا  
وعشيرة لكن لو توجه لم يمنعوا عنه فلا حد على صبي ومجنون  
عدل عن ان يقول فلا احصان الذي هو مفهوم اشرافا فانه حرم  
وهو عدم الحد الملائم له عدم الاحصان بخلاف كسده الحرمة وان  
كان كافرا حريسا فلو غيب حري حشفته في نكاح ومجيء الكهنة وهو اصح  
فهو محض فلو عتدت له دمه ثم زني بهم وخبر بعقدت له دمه المست  
فلنقيم عليه الحد وجودا يوطئ من مسلم او ذي دكر او اناي واعلم ان هذا

س



قد لا قمة الخيل الاحسان كما علمت وكان الصواب عند ذكره  
وان كان باوحي غيب الحشفه وان لم يزل البكارة حاله كون الواطي  
بالغا عاقد ولو في نوم او سوا او كراه العبد والامة اي  
البايعين العاقبين ولو كافرين ههنا اي من الجملات الرجعة  
ما حمله وهم اللواط اي بغير حيلته والمافيه التزوير  
الكره واثبات ابيهم في قبلها حكم الزنا في وجوب الحد في  
الوطاء على راجح وفي اثبات البهائم على المروج والامم التعريفية  
فقد ومن وطى اجنبية فمادون الفروج ليس الوطى قيد ابل العا  
والمعاهدة والقبلة وغوها كذلك وكذا كل معصية لاحد فيهما ولا  
ولا كفارة فيهما عا كسب ليس بقذف وسرقة لا يقطع به ولا يوق  
وشهادة زور ومنع حق ونشوز عزاء ابراهيم الهام من جنس  
صفح او جرس او تسويد وجه او قيام من مجلس او توبيخ بكلام  
او غير ذلك وللإمام العفو عن تعزيره تعالى او لادبي لم يطلبه  
تبيينه تعزيره وافق الكفار في اعيادهم ومن يسكن الحيات  
ومن يهطل النار ومن يقول للذي باع له ومن يسمى بغير قبول الصالحين  
هاجرا ولا يجوز الشفاعة في الحدود ولا العفو من الامام عنها ولا يبيع  
بالتعزير ادي احد ومن يعزها اي لا يجوز له ذلك وهذا في التعزير  
ما به الجلد  
وترى ما ذكره وهو من حقوق الادميين ومن الكبار والفاظ الدالة  
عنه ثلاثة احكام صريحة ان لم يحمل غير العقد وكفاية ان احمله وغيره

وعزير وتعزير وهو ليس بقذف وان نواه في هذا التعزير باب  
الحلال وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن  
بنايه وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن وما ان اذن  
التعزير من ستة بزيادة وعدم الكراه وعدم المذن والتزام الاحكام  
ولا يشترط اسماؤه ولا حريته فالصبي والمجنون لا يحكمان  
لكن يادبان ان كان لهما نوع متميز عفيفا عن الزنا وكذا اعز وطى  
زوجته في ذريها وعن ولي مملوكة محرم له بنسب او غيره فذا  
يحد قاذف من فعل شيئا من ذلك وانظر اربعة القذف ولا يتصل  
العفة بوطى حليلته في عدة شهوة او في نحو هين او اهرام او  
في ردة او رجعة ولا بوطى امته المزوجة او امكاسه او قبل استرا  
ولا بوطى امته ولله ولا بوطى نكاح فاسد ككحل بدولي ولا بوطى نحو  
مجنون محرم له ولا بوطى مكره او جاهل بخبره ولا بمقدمات الوطى  
في اجنبية ولا بياصبي امجنون ظاهر بقذف الشخص كاقرا  
ولو مرتد اهالة قذفه فان اضاف قذفه لما له ردة لم يسقط احد  
وان مات على ردة ويسوفيه وارثه لولا الردة لانه يستوفى  
ويسوفيه سيد الرقيق بعد موته او مجنونا اي حال قذفه  
ولو مبعضا فان اضافه الى حال افاقته لم يسقط الحد عنه  
او رقيقا اي حال قذفه ولو مبعضا فان اضافه الى حال حرية  
لم يسقط من الحق بدار الحرب ثم استرقوه وبطلانه انما  
ويشعر بها اقرار المقدون بالزنا وارثه له وسياتي احكامه اليه

بالشهود الثلاثة على ان المقدوف ذبا ولو بعد قذفه واقراره بذلك  
بظرفي الاولى كما مر وكذا الساعه في البهي اذ اظهرها القاذف منه  
انما يراى ان يهذلك والثاني مذكور في لعله اخرج الى الاول في  
هداوت بعد لاهل العطف با والذر لا تناسب العطف عفو  
المقدوف من اخرج جميع الحد فدا يقط بالعفو عن بعضه لان هذا الرفع لاهل  
وكذا الوحي من الزنه عن حصته فليبا في استيفاء جميعه ولو على جميع  
الورثه على ما لا سقط الحد والمال وبذلك علم ان الحد العطف يورث فيجب  
ان يورثه لو قذفه بعد موته لم يرث منه الحد الروي في على الاصح فيقتضيه  
لو قذف القاذف الموقوفه بان يخطا بعد عفو له لم يحد على الاصح  
في اقسام الاستربه وفي الحد المتعلق بشربها لو عكس لهذه العباره  
بما بعد اذ الكلام في الحدود والحد في الشرع المحرمه كالخمر وشربها في الكبار وكذا  
انعتد عليه في اقسام في السنة الفاسقه في الجمره وهي ما تكرر شربه في اقاله  
الحد السوطي من شرب وهو مكلف ملتزم عالم بالقرع بخلاف غير ضروريه  
خمر او صرفا وان قل او كان درديا وهو ما يفي في اسفل الابه مخيفا اذ  
لم يسكر به والعطف قوله او شربا مسكرا الخ بان يكون فيه الشدة المطريه ولو  
بد رديه او لم يسكر به او كان فيس كالم من عطف ما على انه يسمى خمر حقيقة في عليه  
جماعه لان الاسرار في الصنف يقتضي الاشتراك في الاسم وهو من القياس  
في النعمان ومن عطف العاير ما على قول الرافعي ان اطلاق الخمر عليه محال  
ونسبه الى الخمر وكلام اصمعيلى في لاهل ولا كورانه او يسلل السكر الصريح في  
ولم يحد فيه في كسبه ان يتقايه وكذا الواكر على شربه وكذا استغوا له عطس  
ان وهد ما يعوم مقامه والواجب شربه كاساعه لانه لم ينعى ويجوز  
استدراجه استسك فيه اذ لم يؤخذما يقوم مقامه من الظاهر ايما وجوا

ويجوز المداوي بان يحس غير المسكر ولو صرفا بشرطه السابق ومنع بالمسكر  
ماخذ العقل كاللغون فيجوز اكله لغو المداوي ومنه ازاله العقل لمقطع  
كحو عضوم كل تنبيه يقتل دعوى جمل تحريمه وان نشأ في الاسلام  
ويحد من عدم الحرمة وجمل الحد يحدا بعد صحوه وهو باوان حد في  
حال المسكره اعتمد على الاصح اربعين حلة بسوط او باطراف ثياب  
او عصي بعد له فيها ايلام السوط ويجب اجتناب الهم وخو المعامل  
ولا بد فيها من ابرام والابه من ثوبها ولا يجوز للضارب ان يرفع يده الى  
فوق راسه مثلا لانه من زيادة الالام ويحد الكرامة والانه جالس ولا  
تزع ثيابها الا خو جبهه بحسوة او فورة والضرر في الرقوى كالا يعنى في  
الحد على وجه التعزير هو الاصح ولانه يعنى في تعزير استحضه  
بعد في خصوص مستشاه لورودها عن الضمان به كدوله كذا قال  
الشافعي رضي الله عنه ان الاربعة احب الي بابينه وبما يجامع الى  
افصيل كالا قرأت رجلين سوا شهدا شربه او على اقراره فلاء  
يحد بغير ذلك مما ذكره ودا برح سكر اول يسكر والاسم القوي لانه  
ان يقتضي بعلمه في حد ودانته في اقسام يقطع سرقة ان  
قطع السارق لاجلها وهي لغو وشرا عما ذكره وسه يعلم ان اكله ثلثة  
سرقة وسارق وسروق والثلاثة في كلام لاهل تصرحا وصفها  
ثلاثة شرايط بالنظر للسارق وهذه الستة في النسخة الاخرى باسطر  
سروق ايضا وسياتي ما يعلم منه انما ذكر من كان او دما هرا كان



او قسما . **مؤكده** بفتح الراء وكذا اللكه بكسر هاء غير يقطع ان اكره ان يحيا  
يعتقد بطاعه . **مولد** المعاهد فلا قطع عليه لانه غير ملتزم للاحكام  
فقد اسرط لفر . **مستط** في السارق لانه ركن كالمرو لو قال اعطى كمال  
بعده لكان واحدا . **بالتحرر** للمروق اي لا يمكن ولوزاد وبسرقة لكان  
مستويا للركن الثالث لان ان يسرق مصدر يولد وهو السرقة والمعنى  
وان يوجد سرقة ويكون المروق مضابا اليه وتقدم انما اخذ المال الحقيقي  
فيخرج بها المجلس والذهب وهما ياخذان المال جهره والاول يعتمد للمرب  
والثاني يعتمد للقوه وكذا صاحب الوديعه ايضا . **مضابا** قيمته  
دينار لم يلحق بما في كلام المصنوع والسارق من القلاقه والقصور والثلث  
لان المعسر في النصاب ربع دينار ومضروب من الذهب فالمضروب في ان  
كان من الذهب المضروب لم يحتج الي شيء وان كان من الذهب غير المضروب  
اعتبر وزنه وقيمته وان كان من غير ذهب ولو من النفضه اعتد بقيمتها  
بالذهب المضروب ولا نظر لقيمتها الصنفه فيقطع بسرقة اما التقدي ان  
بلغ بدونه منصفه بها لا يكتب لاجل الانتعاج بها ان بلغ وزنها وقيمتها  
مضابا وهكذا وكلام المصنوع والسارق لا يوافق شيان ذلك فكل من يبيع  
قد علم بما ذكرته لا قطع بما لا يتمول كطله ميتة وخرق ولو لم يزد وكتب ولو  
مما غمان صار اخر خلا قبل اخراجه او دبح الجله ولو شق نفسه ثم اخرجه  
فانه من حرز مثله لما كان الحرز لم يرد له ضابط لغة ولا شرعا اعتبر  
فيه ضابط المرق وانما انما يخلو الى بعض افراده تعالى لم يقوله في  
اي وقت ضبط الغرائي العرف هنا بما لا يجد صاحبه بضيقه

لا يمكن له فيه فلا قطع بسرقة ماله الذي عند غيره ولو برهن  
او امارا او بشر او في زينة الخياط وقيل قبض المثل او يحميه قبل  
قبضه وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا بسرقة مشتركه  
وان قل نصيبه وشمل الملك ما لو حدثا قبل اخراجه من الحرز ياذا  
نحوه او كان بدعواه وان كان كاذبا وكذا لا قطع بنقصه عن النصاب  
بالكلاف ولو بالكل منه او بنقصه بالطيب ولا اذا ملك الحرز او  
جضه كماله . **ولا شبهة** له قيد ولو بشبهة عامة فلا يقطع  
بما يفرش في المسجد كالحصر والبلاء والبسط ولا يقيد بالثمن  
ولا بسرقة متعدي موقوف وان لم يكن قاريا ولا بسرقة عود النور  
المودنين والمنازة ويمتطع الذي يجمع ذلك ويقطع لمسح بتمادي  
وبالحجوة والحذران والباب والسواري والسقوف والسايس  
وغير ذلك وبستر المنبر ان يخط عليه ولا فلا قطع ومثل ستر الكعبة  
ولا قطع بمال المصالح وان كان غنيا ولا بمال بيت مال اذا فرغ منه  
هو منهم ولا بمال صدقة وهو فقير او غني ولا ببيع ذي ومساكين  
موقوف على الجهان العامة او على وجوه الخير كحلا والفتة من غنوها  
فيقطع بها الذي لان انتفاعه بها لم يرد له اق ماله بدونه  
فلا قطع بسرقة مال اصل او فرع ورثه لانه له او ماله فيه شبهة  
كما اذا فرز من يملك بيت المال شيء له اية فيها وصف اصله او فرقه  
دونه وسوا الجز والرفيق منها وسوا الخرد منها او خرد  
ولا بسرقة رقيق مال سيدة ولو كانا او بعضها وان اختلف دهما  
كما مر . **وتقطع** يده اي بعد ثبوت السرقة ببينة معصلة رجليه

حفظ او اقرار بفصل وبالمس المردودة كما في المنهاج وخالفه في الرد  
وبعد حبس امان من مالك ولو نابيه وبحسب رده حيث ثبت وان لم يثبت  
القطع كشهادة رجل وامرأتين نعم يجب القطع باقرار السفيه والرقيق  
بالسرقة ولا يلزمهما المال ويندب التعريض للشارف المقرب الرجوع  
اليمن اي انفريت ولو بحسبة او ناقصة فان تغيبت كفي الاصل  
ان عرق او ولدان استتبعه ولو سرق قرايلا قبل القطع كفي قطع واحدة  
من فصل الكوع بضم الكاف وهو العظم الذي يلي اديم الراس  
وقطعت داء اي بعد ان يدال يدوك كما ما بعده ونفس من انقطع  
يرث اهلي اي في المضري ويحكم في البدوي باناس وهو حق لم يقطع  
فوقته عليه منسوخ او تحول على ما استحله او خذلك  
في احكام قاطع الطريق اي في طوع سلوكه عيون الناس  
كما يدور به ما بعده وهو مسلم مكلف بحماره سواء كان قاريا  
المسافر ورفق بين المسلم والكافر ولو قال ملزم بالحكم فكان اولى  
ليتم الدين وارة والرقيق له شوكة بحيث يعود من يدر له بيع  
ابعد عن القوت وبق واحد اخرج الخناس واستحب وانسبه  
واتوب والمكرى حقا فلا يحد وقيله البند يحرى ما اذا قصد والكف  
المال وصلبوا ثلثة ايام فان خيف غيرهم قبل نزول ابيه  
الهي والرجل اليسرى دفعة او على الولا وقطع ايد السرقة وقطع  
الرجل اليمنى على الاشبه ولا بد من طلب المال والاشابة في السرقة  
وعرق ما يراه الدم نهزب وغيره يامر وعطف انظر عن عيسى  
عم بانه سه وللانام تركه اياه مصلحة والغلب في القدر اعف من  
قدرك شرط فيه الكاف وتوخذ الدية من تركته ان مات فترسه

قتله وسوفي شقوله حره او قتل اسفل عبوة ولا يتم بغير اسفل  
واصلب . وتما باي ردح لم قطع الطريق لشرطه لا استولة  
لغة اروج عن الا عوجاج الى الطريق المستقيم وتوكل العامة  
ملاذ البدم على ما وتير والافلاح عنو الفم على عدم لعود قال السنه  
الخطيب وازدات عن سق اذكي شرط رجوع المروج من المظالم  
قل القدر على من البدم اي قبل اقصى اللام عليه  
احد وادى حجة لادته ان رجوع ولا يستطعن ما في الحلة واد  
التي امة بقا الما ثوبا والسرقة وكذا يستوفى الاذي الا ان امة امة  
بقوله واحدة با حقوق واصلها معقوق الله تعالى بركه ولا تخرج  
وبه يله علم ان النوبة عن ما واخقوق لا استوفى من قبل او بعد  
ادسب عن من اوقعت او غاي ما او كافر فنام امله ولا يستوفى من امة  
كسلا والمرة فانباسه طعننا العلق قال الشيخ بطل عدم السقوط  
بالبيعة في الظاهر اما بيده وبني الله فتسقط كلها في احكام  
المسلب واللاق البهم والحصيل الاخذ والوثوب وبقصدية الحز  
لا عني ما في كلام الله والتاخر من العصور والجهل والحاصل انه اذا  
صالح نحو ولو عني عاقل كمين وربة او غني مسلم او غني معصوم  
ولو ملاد مبيع عاني معصوم له اذية وتنفذ او عضوا او منفعة  
او نصف او لو لم يلق او مال او اذق او نصفه فله دية وجبر في غاي  
الحال والاصناف من فحة وجواز ما في اية دفع عن نفس  
فصد ما سلم معصوم ولو خولنا لانه بالاسلام له فالتحيا وعبد الدفع  
عن بعض غربة او حزن او فصلة مسلم معصوم تقاضى اي  
رفع الاميال بل ذلك المذكي والاضعاف لا اخذ وجوب بلا جود الحرب



ح سنان اهرت او الاستغاثه ولا يجوز بالعصي مع الدفع باليد ولا بالمشعل مع الدفع  
 بالعصى ولا بالسيف مع امكان غيره ومضى مخالف ذلك الترتيب كان ضامنا نعم لو  
 انعم قتال لم يجب الترتيب او لم يجب كالمسؤول عليه الا بالسيف فمما دفع به ابن دا  
 قال شيخ الاسلام وكذا في اركان الفرائض وقال العمود . . . فلفظان عليه يقص  
 ولاديه ولا كما في اي آن راي الترتيب المذكور كما مر . . . وعلى ذلك انه ابيه وان  
 كان معه سابق وقايد وعي لا من ارا كبر ان نسب اليه فعل لا نحو طفل للمركب  
 به ويستوي السابق والقائد في الشان . . . من ان ما التفتته وكذا اما التفتته  
 وسبق بها ان كان له عليه يد وتحمل الضمان فيموت ان لم يقصر صاحبه بعد  
 لو انكها اثنان صغيرا او مجنونا بغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا انكها  
 بغير اذن يالكها او بدها جاني شرا فمما الضمان على الناطق والراد وعيها  
 في راع تعرفت عليه الدواب يقر اعليه لمحو طمة او بحاصه  
 ويوباب المحمل عدم الضمان به لك في يجرخو دواب العلا فين لانهم معضرون  
 بايقا هم في ال سواة ولا خزان لما تكلف بوقوفها ميتة او بوقوع السهام لك  
 وكالموت المرح وعاد من الوج الشد يد ولو كانت الدابة وجهها فالتفت شيئا  
 كزرع او غيره فان كانت في وقت تجرت العادة مضطربة فيه ليل او نهار من  
 صاحبها ان لم يقصر صاحب المنياع واهرة وديوان فمما منه الاطلاق يعني  
 صاحبها او من يارويه ما يتلعه ليل او نهار او يد في جوارحها فالتلف كالعادل  
 نعم للضمان لما تكسبه الطيور ومنها البع لانها العادة ارسالها ومنه الحرام كذلك  
 فسر ع حور حرس الحيوان في الاقدح وكحوها من حرمها بالاحتياط اليه  
 في الحكم ابهاة قالوا وليس البع هنا وصفاه وما لكونه  
 بها ويل صبح وله كذا فثبت شهادتهم وصحهم في ارضهم ويحوز ذلك ما مستحلوا  
 وما انا او اموالنا ونظام الحدود في دار كذا انما . . . مخالفوا الامام العادل

العادل واعتبار العدل احد وجهين الراجح خلافه فلا فرق بين  
 العدل وغيره ههنا وفيما ياتي . . . ويقان وجه اوله وفتح ما قبل  
 اخره غير ابنا يجهول ويجوز تباوه شفاعن ومنه صاحب الاله  
 المعلوم من ايقام فلس هو من حذف العاقل كما قيل هو اولي  
 معه ومع اسون والعدل المهمه فسر هذا السارج باغده  
 والشوكه حيث من معا فاقا وبقه يوم . . . ومطاع عطف على  
 بقر وهو يقتضي ان الدباء من امنة المذكورة وهو يمكن  
 ان جعل راء على الشوكه . . . عن قبضة الامام اي من يمسك  
 بانفرادهم بموضع ولو من العجرا . . . او يحتمل بشفعة من احد  
 والسنة بحيث لا يقطع بفساد كذا اشار اليه وخرج بهذه  
 العبود الخوارق وهم الذين يكفرون مركب الكبره و زور  
 الجائعات فلبسوا ابيغاة ولا ينفاع لكن ان قايوا قننا دفعهم  
 فان سألوا مطلة اي زوالها . . . ولا يفتن ما لم يقطع  
 اشرارهم وما التفتد باء على عادل او عكسه مصمون بالاضرو  
 الفال او المصلحة ولا يستعان عليهم كما في المأزور ونسبه  
 الى لغة قمن كناية بالعضا وشروط الامام كالتفدي ويزيد كونه  
 شجاعا قريشا وتعتقد له الامانة بما يبعه من يتسرا لاني  
 عليهما من اهل الحل والعقد وباستخلاف اعام فلهذه بتعيينه  
 او جعله المشروري بين جمع فخرارون وخدمهم كما جعل في  
 رضي الله عنه بن ستة عزان وعي واليزيد وعبد الرحمن بن  
 قوف وسعد بن ابي وقص وطلحة فخذ . . . من اعم على ان رضي

الله عنهم او باستيلاذي شوكة ثم اغتركا فروع طاعة الامام ولو  
 حاربا فيما لا يخالف الشرع من امر او نهي **في احكام الردة**  
 اعادنا الله منها وهي تحيط بالنواب مطقا وكذا العمل ان اتصلت بالموت  
 وشرعا قطع الاستدام اي من يبيع طلاقه ولو سكران متعديا لا  
 صبي وجنون وكراهة خروج المسلم من دينه الى دين فلا يسمى مرتدا كمن  
 استنم الى الضلالة بان كان في بلادهم مثلا ويروى بذلك وخاف على نفسه او  
 كتب رسول او نكيا او سبه او استخف به او باسبه او باسره او بوعدة  
 اوله او نفسه فان كان ترك وان كان زنيغا او تكررا كمنه قتل  
 اي وجوبه ولو امرأة والامر بعد قتل النفس الذي استند اليه اوجيفه انه  
 هو مشهور او جرحا على الجريبات لم يفصل اي لم يحبس عليه **في قوله**  
 وم يصر عليه اي يحرم الصلاة عليه ولم يرد في ثواب المسلمين اي  
 لا يرد اليه ولا يجب دفنه بل يجوز اعزاء الكلاب على حيضته الا ان حصل اليها  
 دم بدمه تنسبه ولد امرته ان اعتقد قبل الردة او فيها وله اصل مسلم  
 مسلم او له اصل مؤمن فموتته فموتته فموتته فموتته فموتته فموتته  
 واعلم ان من مات من اولاد الكفار قبل بوعدة في الجنة عند ما تمسك  
 فموتته من التي تجعل عند عدل ويقضي منه ديونه ولو بدمه وقتله  
 ما اكلف فيها او شيئا وينفق عنه عي من عيه نفقته ويصرفه ان لم  
 يحتمل او قتل باطل والافوف **وذكر غير المصالح بترك الصلاة**  
 في ربح المصادات فمنهم من ذكره قبل الاذان ومنهم من ذكره بعد الجنازة كالحري  
 ومنهم من ذكره قبل الجنازة ومنهم من ذكره بعد الجنازة ومنهم من ذكره  
 في مباح وذكره اسم هنا وكل مناسبة وفي بعض النسخ التقدير هنا

لها يحصل **في المصادقة** بالهدي اخس اي وجميعها ما غير من ولو  
 من ذرة ودخل فيها الحبة في محل يجمع على اقامتها فيه لا حولا ولا  
 ان يتركها بخروجها عن وقتها او لا يصلي اسدا وذكر المصنف هذا الترك لا  
 حده اليه هنا لان احدى كافي في كفره ولو ركعة من واحدة منها وحده  
 شرطها اجمع عليه كذلك وهو مكلف اي وليس معذورا ولا بخوف  
 عهد بالاسلام **حكمه** اي التارك لها لو قال اي الجاحد بها او غير  
 اعتقد وجوبه لكان صوابا **والثاني** ان يتركها او يترك شرطها  
 من شروط صحتها للرجوع اليه لا نحو وضو بلائيه **هني** يخرج وقتها  
 اي وقت الضروة او وقت العذر فذا يقتل بانظر الى بعد فروع الشمس  
 مثلا فاستتاب وجوبه حالا او نديا حالا او بعد ثلاثة ايام باب  
 يتوعدده الامام ولو بتاييه في وقت المصادقة انه متى فان وقتها و  
 يفصل ما قلناه فاذا اصر على الترك حتى خرج اوقافه فله الامام ولو  
 بتاييه في ما يوان ابي عدي عذرا كالتسميات او انه ملى ولو كان  
 لم يقتل ولا يقتل بترك القضا **قتل** اي بالسيف ولا حور من  
 كاتواع القتل وما قيل انه لا يقتل من يحبس حتى يصلي او يترك في ترك  
 الصوم والجماع والردة مردود بالمصنفات مع ان الصوم لا يندور المصنف  
 والخ على الراعي الى الموت والركاة ياخذها الامام من المصنف فمرا  
 جدا ويستقط بالتوبة لوجود النص ايضا فاسبغة فان اغتربا  
 زعموا ان بينه وبين الله حاله استغفرت عنه الصلاة وله  
 شرها آخر مثلا او جورت له اكل ما بالسلطان فداشك في وجوده  
 عين الامام والله اعلم **في قوله** من المصادقة اي المصادقة



## وقف الله تعالى على طلبة العلم بالانصار

على اقامة الدين . . . وكان الامر به موافق . . . وكان الابرار به بعد  
 النجاة ايحياتكم على الله عليه وسلم فرض كتابه واما قبل ان  
 كان ممنوعا منه او لا مطلقا ثم ابيح له قتال من فاته ثم ابيح له الابد  
 به في غير الاشهر الحرم ثم ابيح مطلقا . . . واما بعده اي بعد موته من الله  
 في كل سنة مرة فان اقتبح اليه ريادة زيد بقدر الحاجة . . . فاذا  
 قتله من قديم كفاية ولو من لآخرهم كالصبيان لانه اقوى نكارة في  
 انكار . . . فيلزم اهل ذلك المحل ووعيدا او صبيانا وانا وان لم  
 يادن السادة والاوليا وانا زواج . . . سبع خصال اي احوال او احوال  
 جميع مسئلة والفارح اعاد النماز عليه بانه كره ما عتبار كفاية . . .  
 فلا يهاد على صبي بالمعنى الشامل للأنثى او انا تدخل في اداة فيما ياتي باليوم  
 او الاولوية . . . ولو امره سيده فلا يجب عليه بانه ليس من الاستحرام  
 ولا غير من غير من يرضى عنه الى الفرة فلا يصح توصد له عفيف ووجه  
 ضرس وعرج يسير وقطع الاقل من الاصابع يديه وجميع سائر جلته وجبر  
 بعد سحره غير من الرجوع وعدمه وان ظهر الصف . . . الطاعة للقتال  
 بانه الذي يجب بده في الحج ومركوب وقد روى عن ابي بكر وعمر  
 بغير اذن اصوله المسلمين وسيرهم باده وغيره بغير اذن اصوله وغير  
 اذن ربه في قتال والقتل وان ائتمروا بهم ثم جرحه بوجه وجهه وجعل عليه العود  
 ان لم يعض الصف وان الطوق وكه الوترت بعقته ثم ياجم سفره ثم يورث  
 ولو لم ياه بغير اذن اصوله . . . من قوت بنفسه الى سر ويصبرون كالقوت  
 الضمة ومنهم الرفا والمبعضون ولا يسري بريق الي بعضه الحر  
 بالمال اي غير اسداع ولا يرد اليهم سلاحهم لانه لا يصح بيع السلاح لهم  
 وسرقة باكتافهم للمسلمين فلا يبرقون بالاسر . . . كما مر من الكاف

## وقف الله تعالى على طلبة العلم بالانصار

انك ان استعصابه اولادك ارادة ووجه ردة ووجه ردة ووجه ردة  
 ووجه ردة ووجه ردة ولو بعد بلوغه نفسه يجوز استرقاق عتيق  
 دين ووجه ردة بعد عقد الذميمة له ويسقط نكاحه وعي هدايته  
 كلام الله عتيق مسلم وبار ووجه ردة ووجه ردة ووجه ردة  
 نكاحه ويسقط دينه عتيق على مثله بريق له . . . عند ومود ثمانية  
 اسباب اي عند وجود واحد منها . . . احدا بوجه ارادة احد اصوله  
 وان بعد عتيق انه يريته لو كان حيا او كان من جهة لهم او كان ميت او كان  
 المرفحيا واستمره فورا فاذا بلغ اذفاق ووصف الكفر فريته . . . فكا حسي  
 اي في كفاية اسلامه . . . والسبب الثاني مذكور كالحاجة اليه في  
 هدايته او كفاية . . . ان يسيبه مسلم في كفاية اسلامه فكا حسي او كفاية  
 اسباب بانها عاقل او لا . . . وفيه سبب غير مذكور كونه مسلم ولو اسير و  
 بغيره او كفاية . . . اسبب كفاية كفاية بوجه ردة في النكاح والكفر  
 في اقام السبب بغيره . . . بام وقسمه الغنمة قد مر  
 السبب عليها الموافقة الوضع الطبع والسبب لغة اخذ في احواله  
 ما يتعلق بتقيل كافر من ملبوس وخو . . . من قتل قتيلا اي من حربي  
 والمراد ان له منفعة كفاية . . . على عاقل او انا بوجه ردة . . . عند  
 اي مسلم بغيره سبب الخذل ولا مرفح ولا حايين وخوهم . . . شر كافر  
 اي عتيق ويوصيها واسر اقل ولم يقايل لم يوهذ سببها ولو اعرض سبب  
 السبب عنه لم يسقط حقه منه . . . او عتيق يديه او جلته او بوجه  
 او حية او يد او رجل او يد او رجل وكذا الواسر . . . والجنبة التي

تقدم معه لا الحبيبة ولا ما فيها من نقد وغيره وهي وعائته على حق  
البيع او العرس **س** المال وشبه الاختصاص **س** الماثل للمسلم في  
الكتاب ما حصلوه منهم فهو لهم **و** ايما ابي اسراع خيل او ابل لو سكت  
عنه كان اولى لبشمل خيول او بغال او سفن او بهائم ومنه للسرق  
وما حصل باقتباس او صلح او هبة لنا ولغيره **س** وتقسم الضمة  
اين وهو با **س** بعد اخراج السلب منها وكذا بعد اخراج اللون اذا لم يكن  
حفظ ونقل وحام وبيع وكوها **س** لمن حضر وليس برحفا وخوهم  
بعد يستحقها سوس ارسله الامام وسرية كذلك وكين مع الامام  
حضر لا يسه الفئال وقائل ومنه تاجر وخرق فحيا هو يقال **س** من  
لغيره الذي معه وان لم يركبه ولم يقابل عبه سوا كان عربيا او يردنيا  
وهو ما كان اواد عجميان او عجميا وهو ما اتوه عرب فقط او يقره  
فحاف ساكنة فتهمة مكسوفة معا وهو ما لم يقره فقط ثم لا يقبل امر  
لا يعقبه وباسم اخبر الخيل **س** دمية لاكن لا يرضع به الا ان حضوا  
او لم يرضعوا منه ولا اكرهه ولا يرضع له في اولى بل ينام تفرده  
وله اجرة في الثانية ولهرة امثل في الثالثة **و** اشاني اي التول  
الثاني **س** كاتفاقة العما والمودين ويعلمن القرآن وغيره وسدر  
اشور وعمارة المساهد والقاطر وخصون **س** قال في الاحياء  
لو لم ينفوا اسديان الى المستغنين حقوقهم من بيت المال فخرجوا  
لاهمهم اخذ شي منه ذكر وافية اربعة من اهل اهلها لا يجوز اخذ  
منه اصلا في اخذ منه شي فهو غلول ثانيا يخذ في كل يوم بعد وقته  
ثانيا يخذ كناية سنة ثانيا يخذ ما يعطى وهو حصته قال وهو  
هو القياس واقره عليه في المجموع **س** بنواها سم وبنوا المطلب وبنوا

واحد من حساب الى اهلها يعني سوا اخوانها وبنوا اولاد  
**س** ثانيا **س** الا ابل ابي معروف شرعا فيدخل فيه ويد الزنا والبيعة والنفي  
بلعان اهلها **س** ويشترط فقر اليتيم لان له اليتيم يتعبره واليتيم في  
البهايم ملا ام له وفي الطيور ملا ابله ولا ام وفاقه الم من المدين يقال  
له سقطة **س** المسكين بالمعنى الشامل للفقر **و** ابن السبيل بشره الى ابيه  
ولا يشترط عدم قدرته على الاقتراض **س** في قيمة الف وبعاه لغة  
وشرعا ما ذكره **س** مال لو اسقطه اللام لكاتب اولى كيشمل الاختصاص ككاتب  
ينفع به وكذا الواسك عن خيل ابل كالمز **س** كالمزبة وعشر الثمانية في الكتاب  
وفراج مريب عليهم على اسم الجزية وما تفرقوا عنه ولو لم يفرقوا عنهم ومال  
مربود على الردة ومال ميت ما لهم لا وارث له او غير مسهرق **س**  
ويقسم وجوبا خلافا للائمة الملائكة **س** **س** المارترقة سموا بذلك لطلب  
بقاها من مال الله وفراجهم المتطوعة فيعطون من ثلثة لاسماني  
بمكس المرتقة **س** وعن عبيد من اولاد دور وجات ورفيق لما حقه عرو  
اخذت اعثدها له لئلا تجارة ويزاد له بزيادة ذلك ويعطى ذلك لم بعد  
موتة حتى يستغنوا **س** **س** في مصالح المسلمين قال الشيخ الحبيب وسبغا  
صرف الامام باولاد العالم بعد موته كان يصرفه له في حال حياته من مال  
المصالح قال السكي وكذا من الفري فزعمه **س** في احكام  
الجزية وهي عيشة رسول عيسى صلى الله عليه وسلم **س** وشرعا مال  
وتطلق على العدة المفيد لذلك **س** **س** ويشترط ان يعقدها امام اجماع  
فشرطه متوجهة الى عقد الامام لانه من اركان الخمسة التي هي  
عاقبة ومعقود له ومكان ومال وصيغة **س** فيقول هو اشارة الى المعلن  
الثاني وهو الصيغة وشرطها لفظي يعبر بالمقصود ومنه ما ذكره الشارح



بدا الإسلام غير الحجاز هو إشارة إلى الركن الثالث وهو المكان وهو  
غير الحجاز الذي هو مكة والمدينة واليامة وطريقها وقراها ومجمع من  
هنا مكة مطلقا وله دخول غيره لاختلاف شرط المذنب من جهة ولا يقيم  
بموضع أكثر من ثلاثة أيام **وشرائط وجوب الخزاة إلى عرايط**  
من تفقد له أو تحبس عليه بعد عقدها لرسته الجزية أي إن كانت  
عقدت له حال أقافته في هذه والقبول بعدها فلا جزية على يفتق  
أي لا تفقد له ولو عقدت له لم تحبس عليه أيضا وإن عتق ولا نظرا  
بملكه المعصوم بغيره **الحز** فإن كانت دكورية أخذت منه أي إن  
كانت عقدت له والحويا وهذا المجمع للتأقص ولدك لا يؤخذ من  
أقام في دار الإسلام مدة ولم يعلم به **أن يكون الذي يعقد له** أي  
إشارة إلى الركن الرابع وهو المعقود له الذي هو الكافر **يعقد له**  
أي يملكه بحكم إبراهيم وكذا صحت شريفة وزبور داود **في كل**  
ما يجب أو هو إشارة إلى الركن الخامس وهو المال **عبي كل كافر ولو**  
زنا وشيئا لها داعي وبهاها وأهرا **دينار** فمات فمده فيه  
ويؤخذ قيمته ويجوز أخذ القيمة عنه بعد ذلك ويكرى ذلك في  
باب **في كل قول** ويجب بالعقد قلوبات في الشكول وجب نفسه  
ويسى لتمام أن يملك عند العقد وعند العقد أن عقد عبي  
أو وصاف كان يقول عقدت لكم حرية على أن على المتوسط دسار من  
وعبي الغني أرحمه فاب عقد على الاستخاق فأيما كسنة عند العقد فقط  
وس عقد له سى لزمه وإن افتقر ويصير دينا في دسنة إذا عزم عنه  
وبدك علم أن قول الشارع والعبرة في المتوسط والموسر بالحوال  
مروض في حالة الأولى وهي العقد على الموصاف فتأمل  
أن رصوا منه الزبانه التي هي الضيافة وحمل أقامهم في كسنة

الضيافة ويدكر فيه عدد الضيافة خيا ورجال على كل واحد أو على  
الجميع وقد رآهم الضيافة وحمل أقامهم في كسنة أو غيره أو جنس  
تلعام واسم وقد رما ويذكر علف الدواب ويحمل على الفارة نعم أن ذكر  
خوشعير كقول ذكر قد رة ولا يلزمهم بواحد زيادة على دابة لهم كان  
العدد أكثر من واحد **و** تؤخذ برقي كقائه الجرموه **في**  
في الصفا في الآية اجرا الحكم الإسلام عليهم وهذا هو الرابع **في**  
قد على القبول الذي أشار إليه الكتاب **حده**  
كانت أو شرب الخ أو اسرفه **أن لا يذكر** أو فأنه  
ذلك عزمه أو أن شرط انتفاض عزمهم بذلك انتقض  
أن لا يفعلوا ما فيه ضرر لمسلمين وبينهم من سقمهم مسلم  
أو أفعاله ضرر أو أو اسماء نره ومن أطراف عبيد ونافوس وحر  
وخنزير ومن أحداث كوكبسة أو تربيمها أو أعادتها الأبد  
فتح صلي على أن الأرض لم أو أفعالنا وصالحهم على السكف وفيه  
وشرط ذلك ومن مساوات بناتهم لسنه مسلم وأن رضى  
ويورون وجوبا في المكفر **إشارة إلى الثاني**  
يشد في الوسط فوق الثياب في حق الرجل وفي المرأة تحتها  
مع ظهور بعضه وليس لهم أبدال ذلك بمنطقه أو منديل أو حو  
واجمع بين الفيار والزبان مندوب وحسب عليهم إذا جحدوا  
أن يجعلوا في عنتهم خطوط ويسمى إقام من رصاص وخو

لمن بعد وينفون من الغنم بالنقد ويمنعون من التفتيش بالاس  
 اهل العلم والنقطة ونحوهم فخص المراهقين الذين ينبغي لصناع  
 المسلمين ان لا يعملوا لهم كنيسة ولا صليبا ولا ياس بفعل الغيابة  
 والزيارات . ولا يمنعون من ركوب الحمير ولا البغال ولو خيسفة  
 بالها حسيبة في ذاتها وركوب يلكاف وسرج وبركاب خشب  
 لا حديد وينعون من الحمام المزين بالنقد ومن خدمة الملوك  
 ومن ودية عبي المسلمين ويلجئون الى الخيق الطريق عند ضيقه  
 عند رخصه ولا يمشون الا افرادا متفرقين ولا يقرون في مجلس  
 فيه سلم وجوب وكن الميل اليهم بالقلب ويجوز ان يجعل عليهم عرف  
 سلب  
 هذا الكتاب مما يتعالم به في الدنيا وغيرها فذكر في الروضة في لهر  
 مع اعيادات قال بعضهم وهو ان نسب وفيه نظر فلا جمعه واقر  
 انصيدها بمصدر يشتمل العليل والكثير وجمع الذليل والاطمعه  
 لاختلاف احوالها وكل منها اركان اربعة كان يقال في النزع اركانه  
 ذات ومذبح وذبح والذبح وما هي والحيوان ان هو اشارة  
 اي احد اركانه وهو المذبح . البري المقابل للبحري  
 ان اولا ولا حل في غيره وان تضر بطول الحياة الذي قد  
 غلبه وبوباعه عند عدده وماله صيده فذكاته هو اشارة  
 اليانه الذي هو اركان الثاني وشرطه القصد ولو عومل ما عوامي  
 وهذه من شرب طبا وخرج به مالو وقعت منه سكين فذبح حيوانا

حيوانا فانه لا يجل وكذا الوارسل سهما او عارضة لا تصيد فقتل صيدا  
 في حلقه وليسته اي يشترط في محل ذكاته ان يكون في حلقه وليسته  
 ولا يكتفي بكنه في غيره والاول مندوب فيما قصر عنه كالحمل والآخر  
 مندوب فيما طال عنه كالل والاوز فيسخرها قائمة معقولة  
 ايسار حيث قدر عليه هو من القدرة على مكان الاصا به في  
 اجزا الصيد لان القدرة على نفس الصيد ولدك يسمى هذا اخيرا  
 ليفيد انه ليس في الخلق والاق الله واشاد السار بقوله كساه  
 النسيم توحشت الي ان هذا من افراد ما يجل بار سال ابحار كمال  
 ويخرج به نحو بعير ترد في نحو من قلته وان هل بالخرج لا يجل بالجار  
 لانه مقدور عليه تعذر ذبحه ولو تردى بعير فوق بعير مثلا  
 في بر فخر ربحا في الاول فنقد الى الثاني فهو حلال ايضا وان  
 لم يعلم فانما يتقبل الاول لم يجل وكذا الوصل اليه الرب وشك هل  
 مات به او بانقل لم يجل ايضا كما في فتاوي البقوي ويستحب  
 اي مجموع هذه الامور اربعة من كمال الذبح فلا ينافي ان قطع الطمعه  
 والبري شرط للحل المذبح كما سيد كره وهذا القول لا يتدب انطباع  
 في خوا الوضوء فلا ينافي ان الاول واجب ويكون قطع ما ذكر  
 دفعة واحدة ليس شرطا بل يجوز النقد بشرط ان يبقى في المذبح  
 حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في اخره وبمعناه ولا يخرج  
 شخص امعا المذبح مضافا لذكاته انه لا يجل وكذا الوضوء سكين  
 من خلفه وامامه وتلاقيهما في قطع عنه فانه لا يجل ايضا وبلي



ظن الحياة كونه و يعرف بانظار الدم والحركة العنيفة نعم لو وصل  
باليد من الحركة مذبح ثم ذبح هل لعدم ما حال الهلاك عليه  
ومنى نقي شئ من الخلقوم والمري لا يحل الواو يعني او ولو غيرهما  
لكانت اولي . . قطع الخلقوم والمري ولو مع نغية العنق فكيف  
قطع الراس كله . . فلابس قطع ما وراء الودجين الى ابي جهة  
الغوا ولا ما بينهما من الجلد كان اقل السكين من اذنه وان  
حس عليه ذلك الفعل لا يذبح . . اكل المصايد فشره الاصطياد  
لانه المفقود امد اما جده وان كان الفعل حلالا لا ايضا وان  
ان يكون من محل ذبيحته . . في اي موضع كان خرج السباع والطيور  
اي في اي موضع من بدن الصيد مما يغيب اليه الموت وذكر  
الخرج كموضع المقام والاف المقتول بفعل الجارية حلال . .  
ومن بعد تعليمها ان لو قال وشرايط تعلمها او وشرايط جعلت  
لكانت واجبا اذا لا يحق فساد عبارته . . استرسلت اي هاجت  
ان حررت او وقفت في الابتداء او في الاشياء . . لم ياكل منه  
اي من لحمه وجلده وحشوته في الابتداء ونحوها ولا عبرة به  
بل تقدم وتنقص في شئ او شئ سوا قبل فكه او عظمه وكهنا  
فيما استلما صاحبها اليه ولا يغني اكلها ما استرسلت اليه  
بنفسها وكلام المصنف في ان هذه الشروط معتبرة في  
خوارج السباع والطيور واعتمد الخطيب والذي في المنهاج  
انه لا يشترط في جرده الطير الى استرسال وعدم الاكل

الاكل ولعقده شئنا شيخنا الشيخ الرضائي . . ان يتكرر كذا كذا  
من الشروط الثلاثة السابقة فقوله ان يتكرر المشرايط  
الاربعة خلاف الصواب فتأمل . . لم يحل ما اخذته اي  
وقت فساد التعليم ولا ينصف الحرم على ما مضى . . الا  
ان يدرك فيه حياة اي مستقرة كما مر في ذكره في كل  
المهم الى الذبح وهي الركن الثالث وكان المناسب تقديمها الى  
الاصطياد فتأمل . . بكل محد يجر كحد يد ونحوه ورصاص  
وحشيت وقصب وقضبة ونهب وطاهر وحش وغيرها  
وخرج به المتقل كبدقه وسهم بلا يصل فلا يحل ولو مع محد تقا  
تخليها للحرام ويجره الصيد به في حيوان موت به كالمضوء  
ويكره في غيره . . الا بالسن والظفر والعظام متصلة او متصل  
بهم ما قتل بفعل الجارية وظفر ملحقا كما سر وعطف القدم على  
ما قبله عام . . ثم ذكر امضا من يقع منه الذكابة وهو الركن  
الرابع وكان المناسب تقديمه ايضا كما مر وعبرنا ان ذكره دون  
الذبح ليعلم الاصطياد بالسهم والجارية . . وفي ذكابة كل مسلم  
او اي اذا انفرد بالذبح وكذا ما يصيد فلو شاركه من غير  
كان في مسلم ونجوسي سهمين فاما ما يصيد معا او شك فهو  
حرام وان سبق احدهما اكل بمقتضاه . . ويحل ذبح حيوان  
انفرد بالذبح الاصطياد فلا يحل منه . . وتكره ذكابة اعمى لو  
عبر بالذبح كالمري قبله لكانت اولي ليجزى اصطياده ايضا

وإن كان ذكاه بجوسي في الأصلين أو في أحدهما : وذكاة الجنين لا تقدر  
أو تعدد وليس علقه ولا مضغه وكذا الجنين في جوف هذا الجنين  
إن وجد ميتا أي بذبح أمه بان سكنت عقب ذبحها بلا ميتة  
ولم يوجد سبب يحال عليه موته ولو مات قبل ذبحها أو ضربت على  
بطنها ثم دخت فوجد ميتا أو أخرجه رأسه ميتا ثم دخت أو أضر  
عقب ذبحها زمانا طويلا ثم سكت لم يحل أو فيه حياة غير مستقرة  
ويخرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحت أمه فمات قبل  
انفصاله من فحول الشارب بعد خروجه براد به بعد تمام خروجه  
فزاجعه ولو شك هل مات بذكاة أمه أم لا فان ظاهر عدم التحل  
ويحمل على بوجود ما يحال عليه موته فزاجعه . . . وبما قطع  
من حي وهو ميت أي فهو كيتته ذلك الذي طهارة وحياته  
في السمك والجراد والردى والجن كظاهر في كحول الحمار والتمرة  
بحسب المشهور من الحيوان المأكول وكاستعمال الصور  
والورود الریش نعم إن كان انفصاله على قطعة لم تقصد  
فبحسب  
في أحكام الأطعمة بالمعنى الشامل للأشياء  
استطاعت العرب أي إنسان منهم وترجع إلى شتمهم  
له فإن اختلفوا قال أكثرهم قريش ثم يعتبر بالآفة فيه فأن  
لم يوجد فحلال ويعتبر كل زمان بقربه فيما لم يوجد فيه كلام  
لمن فسلم الذين هم أهل ثروة وحضبة وطباع سليمة  
ورفاهة سوا كانوا أسنان البوادي أم لا فخرج المختارون

المخناحون وأهل الحذب ولعلاف الوادي وصالة الصرور فلا  
يعتبر شيء منها . . . أما ورد الشريعة بحريمه أي شرعنا لأن فروع  
من قبلنا ليس شرعنا لأن ورد في شرعنا ما يوافقها وما  
ورد الشريعة ما أجمع عليه كالمولود بين مأكول وغيره فإنه  
حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنفون قاضون . . . وعن  
من السباع لهذا أو ما بعده دخل تحت المستثنى من مطلق القائل  
وهو قاعدة أخرى فلذلك اختار ذكره . . . ويحرم المضطر المعضوم  
غير العاصي بسفرة أي يجب عليه لأنه هو أزيد منه في الحرمان  
والمرءى ويرك الصلاة وقاطع الطريق والعاصي سفرة فلا يباح  
لهم ذلك لعذرهم على عصمة أنفسهم بالتوبة . . . انحصار  
الهمم المجاعة . . . وانقضاء رفقة أو ضعفاء من شبي أو من  
ركوب . . . من أميته وكب تقدم ميتة الحيوان الباطل على غير  
قال بعضهم وتقدم ميتة المأكول على غيره وميتة ذريرة أبي عليه  
نعم لا يجوز الأكل من ميتة الذريرة إلا إذا قدرت أساغت ما به وبه ولا  
يجوز لمن بعد لقمة أن يأكل من أميته حتى يأكلها ويحرم المضطر وقتل  
من له عليه قصاص ولو غير أذن الإمام وله قتل من يعصوم مكره  
ورأى كذا . . . وتناك الصلاة والحرمان ولو صليا وأمرأة وخنوا  
قال من عند السلام وينبغي تقديم البايع الحر إن ذكر على كحول الصبي  
والمرأة مراعاة حق القامطين ويعلمون أن ذلك قبل أسرارهم وإلا





اشترك غيره معه في ثوابها او جعلها عنه وعن اهله فلا يضرب ولا يلد  
من ابن وغنم لا يجزي عن الترمين واحد . وهي اي الشاة افضل  
من مشاركة في بغير او بقرة وافضل منها اثنان فاكثري سبعة  
فهي افضل من البقرة . وافضل انواع اخوها الذي ذكره اجناس  
فيه تجوز وافضل الانواع الجواميس على العرب واصناف علي المعسر  
وافضل الالوان الاله بيض ثم ما يليه والسمين افضل من غيره  
البحر لا يمد واما رادها من على ناطرها يمان يمنع الضو واخفيف منه  
لا يضرب لذلك قيدة بالبين عورها وعلم منه عدم بحر واقلها  
العبيد بالاولي والحيات بالحيات البين عورها حيث  
يسبقها صواحبها الي المرعي . البين مرصدا حيث تحملها  
بمهران . والحفا بالمند وفسرها قوله اي نضب عنهما  
اي نضب دما عنهما او وقع عظامهما من سب ابقا لعدم سمها  
دليل على وسبها لخنونه لقلة رعيها وسبها التولي كذلك ولا  
تحرك الحريا وان كان ليرب يسيرا ولا حامل وورثة الولاده لردان  
جربا وبذلك علم انه لو سكت للمصر عن العدد باربع كتاب اولي  
وسبها لحي الحديس اللواتي . ويجزي اخفي فغيره اولي ودر  
وتجوز حصا الحيوان المأكول في صفرة كابل طيب . . . ادم  
يقول بكسر اي كسر القرن في اللحم لان العيب هناك نقص اللحم  
وغيره فاقد القرن لان كل عظمه خلا عنه بعض النعم لا يضرب  
فقد خلقه بالحما جرم ثمها ممله بينهما لام ساكه

ساكه . ولا بعضها اي لا تجزي مقطوعة بعض الاذن  
وتجزي مشقوبتها ومشقوبتها ان لم يترك منها شي منها  
ولا المخلوقة بلا اذن لا تجزي لانه عضو لازم لكل حيوان  
منها ويضرب مثلها حيث لا تاكل . ولا بعضه اي لا تحرك  
مقطوعة بعض الذنب وان قل غير ما يقطع من طرف الالية  
في الصفرة لا يضرب وجز المخلوقة بلا ذنب ولا الالية ولا  
ضرب لما مر ولا تحرق قدة الانسان وكذا بعضهما ان اش  
في نقص اللحم بقله اسري ويضرب نقص بعض اللسان لذلك ولا  
يضرب قطع قلعه يسيره من عضو كبير كالفخذ . وعباة الرضه  
اي هو المعتمد والافضل تاخير التدخيه الي عني ذلك جدار فاع  
الشمس . . . الي غروب الشمس اي تمام غروب حصة من  
التركيا ياتي . لسمانه ولا يجوز ان يقولوا هم محمد فيجرمه  
اقول والذبيحه ان فقد الشريك والذبيحه كما اشار اليه  
الصلاه ويندب جمع اسلام منهما . مدحها اي لا  
وجها . ويتوجه هو ايضا وان لم يكل منها للآخر ويسران  
يضرب الذبيحه غير الابل علي شقها اليسر وان تشد فوامها  
غير الرجل اليماني وان يستقيها ما وان يجد شفرته بحيث ن تراه  
الذبيحه وان لا يدخ ولا حبة حيث تراه اذري . ولا ياكل من  
عليه وعلى من تكمه نفعه اكل منها اب الاضحية المند  
لوقد الواجبه كان لعمري ليشمل او انبذ لقوله هذه الضحية او



جعلها أصحبه وان جعل ذلك كما روي في المنذورة المعينه  
ابتدا او عا في الذمه ولو تلفت ابا ولي بلا تقصير فداها ان او  
بتقصير لزمه اكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم التلث بشرى  
بها مثلها او اكثر اود ونها وان اتلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها  
لناذ وشترى ذلك بها ولو تلفت في الثانية بقي الاصل عليه  
والهدي المنذور وبما الجبران كالأصحية المنذورة بجميع  
جمعها وكذا جلدتها تنسب له في الأصحية الوليه مشرب فاضل  
لبنها عن ولدها والكل ولدها لكن بعد ذبحه وقتها وهو ولده استولى  
بها لا بضرها واعارها كذلك لا اجارها وله جزصوها وشعرها  
ووبرها وهو ملكه وقيل يهدي اخ وهو المعقد وشترى المهر  
اليه والتصدق عليه ان يكون مسلما ولو مكابا يبيع غني  
من الأصحية فان باع لم يصح ويقع الموضع ان كان لشترى فيه  
من أهلها ويحرم جعله اي جلدتها اجرة للجزار وله اهداؤه  
وجعله سقا وخفا او خوذلك ونظم حتما اي يجب  
استصدق جرو من لحمه الا غيره نيا اقل ما يقول على الفقرا  
ويؤ واحد او لم التصرف فيه يبيع وغيره الألفه  
اولم بتركها والاولى كونها من كبدتها فربما  
اسنه في الأصحية من الذابح او من وكيله ان فوضها  
منه الا في العقيقة بالنذوبية ولا يجوز التصحية عن احد  
غير اذنه ولو ميتا وبأذنه يجوز للرفيق فان اذن مسدده

انه فيها هي لسيدته الا المكاتبه في له كما مرت الاشارة اليه  
في احكام العقيقة وهي لغة وسعليا ذكره  
لسعر على المولود اكثر من شعر راسه حين ولادته مستحبه  
لمن سلت به الأصحية بان قد عليها ولو في حدة النفاس ولو  
لا هراة في ولد زنا وكفنها فوق الهيكه ويدخل وقتها بانقضاء جميع  
الولد وحديث الغلام مرتان بعقيقته قبل لايموا نمو مثله وقيل  
لا يشفع في والديه وحسب يوم الولادة من السبعة بخلاف  
الختان والفرق ظاهر ولوبات المولود اي فلا تقوت بواته  
اما هو اي المولود بعد بلوغه في تحريم في العق عن نفسه  
مشائات وحريم عن سبها من عبيد او بقره واما  
الختاني فيحمل الحاقه بالغلام وهو المصح وتعدد العقيقة  
التي لكن سدا هل فيكفي واحدة عن اولاد كذا قيل فراجعه فيطبخ  
ولو منذورة مجلو ويكره كاض نعم يعطي رطلها فيه للقاتله ولا  
يخذها دعوة اي لا يجعلها كالوليمه بدعوى الناس اليها ولا يكسر  
عظمها نفا ولا سلامة اعضا المولود ولا يكره كسيرة ويكره طي  
راسه بهما خلافا لقول الحسن البصري بنده وغسله ويند  
لطح راسه برعفران واعلم ان من العقيقة ان نعم لا يكون  
المصدق منها حرونيا وليس ان ياذن في اذنه اليمنى ويقام  
في اليسرى ليكون اول ما يطرق سمعه حين خروجه الى الدنيا  
ذكر ابيه ولأنه كما قيل لا تقصره لم الصبيان فيمضغ ويندب

ان يكون من يصفه من اهل الصلاح . وان يسمي يوم سابعه او  
قبله وانعام او كان سقطا ولولم تعرف ذكره سمي باسم يطلق  
علي الذكر والاتي نحو طلحة وهند وبين ان يحسن اسمه وافضل  
عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الملائكة ولا اسم الانبياء  
ويكره بما ينتظر منه اثباتا او نفيًا كشهاب وعرب ومرة وبركة  
وحرم الالقاب بما يكره وان كانت في الملقب كالا عيش لكن يجوز  
لتعريفه ولا يفي عن الالقاب الحسنه بل نسن لاهل الفضل  
من الرجال والنساء وتحرم الكنية بابي القاسم ولو لم يكن لاسمه  
محمد او بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكني كافرا ولا يلق  
ولا يستدع الا لحوق فتنة لانهم ليسوا من اهل التكرمة بخلاف  
غيرهم وليس ان يحلق باسمه كلما ولوانني يوم السابع بعد  
ذبح العقيدة وان يتصدق بزنة شعره ذهبا فان لم يرده  
ففضله ويسمى حلق الراس مطلقا في نسك والا افضل للمرأة  
فيه التقصير ويسمى ايضا في اسلام الكافر ولوانني والخلق  
في غير ذلك بدعه ولا باس به للتطيف وليس حلق العانة  
للزنا وتنهما للمرأة وتنفع الابط مطلقا وتعلم الاكافر ومن  
اشعر وزعه وقص الشارب وانما لعلمية المرأة ويكره القزع  
وهو بالقاق والراي والعين المجهلة حلق بعض الراس ولو  
منفردا ويكره تجليل الشيب وتنفع وحلق راس المرأة للضرورة  
وهذا الكتاب من مسكرات امامنا

امامنا السنا في رضى الله عنه الذي لم يسبق له ان قاله  
امرنا والسبق يكون في الحيوان وهو يسكون الموحدة بمعنى  
التقدم ويحركها المسابقة وارمى يكون في السهام وخود  
وكل من ممدوب بلا عوض للرجال والنساء المسلمين انه كان  
يقصد اجتهاد وسباح لا يقصد شي وهو لا يقصد العصبية  
لقطع الشهوة وقد ورد ان عائشة سابعة انبي صلى الله  
عليه وسلم وامامنا العوض فيكره للنساء وفيه استفضل الآية  
للرجال . ما يعلو ما هو الاصل فيها هو انما يلقب بالعتيدة  
عموم الدواب في كلام المصنف وتعتيد حال المسابقة فيها  
بدليل ما بعده . وقبل مفرد وضعه فيه ولو ذكره وما بعده  
بصيغة الجمع لكان اوضح ومن في كلامه للبيان فلا يجوز  
المسابقة على غير هذه الاجناس الخمسة ولا يصح على  
بقر ولا على طير وكلاب وخمها فيجوز مع احوض ويجوز غير  
عوض وهذا خارج بذكر الاجناس . ولا على نطاح البكا  
وممارشة اديك والصراع والشباك واخطس في الماء  
واسباحه وهي العموم والمشي بالاقدام والوقوف على  
رجل والمسابقة بالسفن ولعب خوض طريق وشيل نحو  
حجر فلا يصح المسابقة على شي من ذلك بعوض ولا غيره لكن  
يجوز غير عوض وهذا خارج بالمسابقة وامامنا صاعته على  
الله عليه وسلم لركانة على قضيعة من الغنم فكانت للبل اسدامة



وقف الله تعالى على طلبة العلم بالارزهر

ولذلك لما اسمر عليه عنده وفتح المناظرة بالاضاد المعجم  
اي عقد ها وقرض وبنونه على ما ياتي **المزاجاة** لو قال له  
المعاليه كان صوابا لان المزاجاة ان يري كل من الشخصين الي  
الامر وليس مرادة ههنا الا لا يسمع العقد عليها وهي حرام لان  
لم يعلب اسلامه الا لتفاق وهي عند العامة الدال امر عليه  
وكذا لعب ابهاوان بالسهام واجهجه منها يقد لها  
النشاب والعريسه يقال لها النسل ومثها الرماح والارزهر  
وتحو المسلات والارزهر الى اده بيد او مقلع وامجنيق وكى  
بافع في الحرب اذا كانت ادهنا شروع في شروط طعمه  
العقد السابق وعصها الشار بل المناضه اخذ ابنا امر  
قول امم وصفه المناضله معلومه وبعضهم ختمت  
بامسا بعه يجعل ذلك القول جمله معترضة لاجل ما ذكره  
عده بقوله ويخرج العوض كعد المسابقين او الوعهه  
كوبها لوجهه لكل منيها ويخص بعض افراد المقام كل لا يقتضي  
تخصيصه به فتأمل اي مساقه ما بين موقف الزمى  
و عرض معلومه وكذا مساقه مري الفارسين وسقة  
المناضلة معلومه وكذا وصفه السبق وهي في نحو لعب  
بالعق وفي نحو الابل بالكف ويشترط تعيين الفرسين مثلا  
عينا في امم وصفه منها في الزمة وينسخ العقد بموت ادهما  
في الامم ومبذل بمثله في الثاني ويشترط ان كان سبق كل منهما

وقف الله تعالى على طلبة العلم بالارزهر

منها للضرفين قطعها المباحه وتعيين الركين بالرويه  
لا بالصفه من قرع ادهو بيان كيفية المناضله وذكرها  
مندوب ومنها الجوابي وهو ان يمس السهم الارض قبل  
وصوله الي الغرض ومنه الخرم بان يحرر طرف الغرض فان  
انطلق الامامه حلت على القرع ويشترط بيان قدر الغرض  
طوبا وعرضا وارفعه في نفسه وعن الامم ان لا يغرب  
فيهما عرف والا فلا ويندب وقوف تشامدين عند امر  
ليشهد اعلى من وقه منه اصواب والخطا وليس بها  
مدح المصوب ولا ذم المخطي لانه يخل بالفساد وليس لاحد  
الراميين الاقتناع في صاحبه ولا التبع عليه ويشترط ان يرب  
بين الراميين وبين البادي منها واما ذكر المباديه والاماطه  
فليس شرطاً وحمل **عقده** على اقل النوب وهو يوم رستم  
فان ذكر احد هما كان يبدل احد الراميين بعدد مقرر خمسة  
من عشرين او يزيد احد هما على الاخر في قدر ما يصيبه فيه  
من عدد معلوم عمل بشرطها ولا يشترط تعيين قوس وسهم  
فان عين احد هما لغاؤها ابداله بمثله من نوعه فان شرط  
عدم ابداله فسد العقد واعلم ان عوض المساقه او  
هو نوطه لكلام امم وتخصيص امسا بعه لاقتصار امم  
عدي والافا العوض في المناضله كان يكون ان سبقته باصا  
كذا فلك على كذا او يقول ان سبقته باصا به كذا فلك على كذا

وان سبقك بامانة ذلك فلي عليك كذا ولا بد من العمل في هذه  
وقد يخرج العوض احد المتسابقين اي يدكره حاله العقد  
ويجوز ان يكون العوض من اجنبي ولو من الامام من بيت المال  
وعلى كل يرمي العقد في حق الملتزم كالتجارة فلا يجوز فضحه ولا  
زيادة في العوض او العمل ولا نقص في احدهما ولا ترك العمل  
قبل السروع فيه او بعده **١٠** حتى انه اذا هو بيان لكيفية  
العقد **١١** الثاني وهو كون العوض منها **١٢** وان اخرجاه  
المناياح هو على النعمة الربيه ولا يصح تحريكه على جعل  
اشياء مستد امكن ان يقول وان امره المتسابق  
او سيكت عن لفظ المتسابقين فتأمل **١٣** اي لم يصح اخرجها  
لو فسر عدم الجواز بالجرمة والفساد واستدرة الى التبدل  
لكن اولى ولعله لا يحكي كلام المصنف **١٤** مجللا دابته كفوا  
كدا انهما ان مساوية لواحدة منهما وهي بذلك لانه العمل  
العقد باخر لاجد عن القمار المحرم المسمى بالمرأهنة وهذا  
لا يصح في غير المسابقة ولذلك لو تراهن رجلان مثلا على  
اختلاف فتوما يصعد جبل او هل صخرة او قطعها او المشي  
اي موضع كذا او المشي الى غروب الشمس مثلا او اكل  
كذا او شرب كذا فان باطلا وهو من اكل احوال الناس باساطل  
مع ما يترتب عليه من تركه المصلوات وفعله المنكرات **١٥**  
وان سبق مع السبين كلام من المتسابقين اخذ العوض الذي

الذي اخرجاه سواها المتسابقان بعده معا او مرتبا  
وان سبق بضم اوله لم يغير شيئا اي اذا سبقاه سوا استفا  
معا او مرتبا ايضا ولا شئ لاحدهما على للفر وانما المحلل  
مع احدهما فان سبق الاخر فانه لنفسه ولاخذ ما صاحبه ايضا  
وان كلفه اخر فانه بين المحلل ومنعه وبالاول لنفسه وان  
توسط المحلل بينهما فلا شئ له وبالمشارك للاول وان جسا  
الثلاثة معا فلا شئ لاحد على احد وعمله ابعثوا المذكور  
ثانيه منها اربعة في كلام المصنف على ما تقرت فقامل فسر  
لوساقت التزم اثنين كظانته على ما ذكر وان شرطت  
مثل الاول على اركان **١٦** في اقسام الايمان والتذوق  
جميعها في باب واحد لا شراكتها في لزوم التكافؤ كما ياب  
وقد هما على القضا للاحتياج الى التمين فيه **١٧** هو الجلف  
يفتح التزعم بين واما لسرها فهو التصديق بالقلب  
ثم اطلق اية التمين على الجلف لانهم كانوا اذا خالفوا  
اخذ كل واحد منهم بيد صاحبه **١٨** وشرعا حقق الحق فيه  
استيفا المرفق الثباته الخالف والمخوف به والمخوف عنه  
وسيا **١٩** لا شغف الميمى اى هو اشار الى احد الطرفين  
وهو المخوف به وشرطه ان يكون اسما من اسما الله تعالى  
او صفة من صفاته **٢٠** اي بذاته لا يخفى ان الجلف ليس بالذات  
وانما هو بالاسم الدال عليها فلو كان الشايع اي باسم حل بها



ذاته لكان صوابا وكان يستغني عن المصنف بعد **باب**  
 لا تستعمل في غيره هو تفسير لاسمايه المختص به **سوا** كانت  
 من اسمائه الحسنيا لا مستغنى **ام لا** واختصاصه تعالى بها  
 اما بغير اضافة كاليه او باضافة كيب العالمين وما لك يوم  
 الدين ومنه ما مثل به الشارح او بغير ذلك كالتدبير اعبد او  
 استعبد له ولا يقبل منه ارادة غير الله في هذا القسم ويهيئ  
 منه اداة غير اليمين وتعتقد بالاسماء الغالية عليه تعالى  
 ما لم يرد غيره كآزهم والناق والرافق وتعتقد بالاسماء المستعجلة  
 فيه وفي غيره **سوا** ان اراده تعالى كالموجود واسمى والعالم  
 او سمى من صفات ذاته كعلمه وقدرته ومشيتته وكبريايته  
 وعزته وكلامه وحقه ان لم يرد بلحق العبادات وبالنسبة  
 محل فهو راداه فليست بيمين والمصحف وكتاب الله والمقرآن  
 يمين ما لم يرد بالقرآن الخطيبه وبالخيرين النقوش والاوراق  
**و** صابط الخالف المأخوذ من الخلف اي شرطه **لانه** **ركن**  
 مختلف مختار ناطق قاصد لليمين في المصبي والمجنون والمجنون  
 عليه والنام والسلي والسكران غير المتعدي والاشارة اي  
 من المصنف واما الاخرى فامشارته كاسطق وقرعة لغو اليمين  
 وسياتي **لله** علي ان اتصدق بما لي ليست هذه صيغة  
 حلف وانما هي صيغة نذر محضه ويجب فيها الوفا بما التزم وصوبه  
 ان يقول والله لا اتصدق بما لي لان هذه فيها شبهة حلف

حلف من حيث الصيغة وشبه نذر من حيث التزام العربية او  
 يقول لله علي ان اتصدق بما لي ان فعلت كذا لان فيها شبهة  
 اليمين من حيث المنع **ولا** اني في لغو اليمين هو مفهوم مقصد  
 اليمين فيما مر **في** وقت اخر اشار به الى انه لو جمع بين لا  
 والله وبلى والله في وقت واحد كانت اليمين لغو او اذا  
 منعته **قاله** ابن الصلاح **ومن** حلف علي شيء هذا  
 اشارة الى المحلوف عليه الذي هو ان يركن كما مر واليمين بآية  
 له ولا عزيمة ويصح علي ماض ومستقبل نفيا واثباتا فيهما  
 وفي اطلاقه ساعة وفي اعممية حرام ويجب الحنث والكفارة  
 علي من حلف علي ترك واجب او فعل حرام ويجوز الحنث في عكسه  
 ويندب الحنث وعليه كفارة الحلف علي ترك مندوب او فعل مكره  
 ويكره الحنث في عكسه ولا ينقض بالمباح حنث ولا عزيمة  
 في فعله او تركه ولا كفارة عليه **وقول** **لا** **منهاج** وعليه كفارة  
 عليه بخلاف الرمي علي ما اذا كان في اليمين حنث او منع او تحقيق  
 خبر او اضافة الى الله تعالى **تكسيع** ولجارة معينة او مسلما  
 ولا يحق عليه فكاتبته وحق باراد لم يحنث او حلف علي حلق  
 راسه او يناديه او يضربه انسان فامر من يفعل ذلك لم يحنث  
**وانه** يحنث لان الوكيل في النكاح سفير محض **سوي**  
 ولو حلف علي لبس ثوب فانزاله فخطا منه او نحوه لم يحنث  
 بلبسه **وكذلك** اليمين تجب بالحلف والحنث معا علي المراجع

هو اي الخائف من اشارة الى ان الضمير مبتدأ وخبره بخبر والجملة  
خبر عن كفارة ولو جعل الضمير للعقل او اللسان وخبره بكفارة لان  
انساب اي وكفارة اليمن خير فيها **بين ثلاثة اشياء اي ان كان هرا**  
**رشيده او لو كان هرا في خيرة ابتداء ولا تنقل الى الرابع الا عند العجز**  
**عنها فهي مرتبة انها** عتق اي اعتاق رقبته كما مر في التمهيد  
او كسب عطف تفسير على عمل او عام **له الطعام اي كليك**  
**عشر مائة** اي فلا يكفي دون العشرة ولا دون المئتين ولو اعطى  
المئتين العشرة لا حد عشر مسكيا لم يكف ولحد منهم **رطل او ثلثا**  
**بارطل** ابغدادى وهو نصف قدح بالكيل المصري **من غائب**  
**قوت الكفر** وقاية الكفر وصنايطه ما يخرج في الفطرة **او**  
**اي سمي كسوة اي فليس المراد بالتوب ما يسمى توبا عرفا** او كسا  
او اذرا او طيلسان او قنعة او داء او عمام او قوطة او مئذيل  
مئذيل في اليد **ولا يكفي فوق ولا قفازان ولا كعب ولا نعل ولا**  
**سفوف ولا فلسوة وهي الطاقية المعروفة ومثلها المجوزة ولا**  
**درع من حديد ولا قاتم ولا نك** ومن قال بلهزا العرقية محمول  
على ما جعل تحت السرة للفرس مثلا **فنجو لان صدق الرجل**  
**توب صغيرا وامراة او توب مهور ولا يشترط كون المدفوع جديدا**  
**لكسبه مندوب مقصودا ولا اعمان كان مصلح الشئ بحيث لا**  
**يدوم قد يلبس التوب فلا يكفي** في كفي يلبوس لم تذهب قوته  
ولو من لبس او صوف او غسولا او متجسسا او يعلم بنجاسته

بنجاسته ولا يكفي غس العين ولا الطعام غسنة وكسوة غسنة مند  
ولا يكفي توب كبير طلع عشره وان قدحه قطعاً سمي كل قطعة كسوة  
ودفعته لم يكفي **وان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة**  
**زياده على ما في بالمر الغالب له او لم يره او كان رقيقا او سفها**  
**او محجورا فليس ليه ان كان مسلما صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف صومها**  
**على ان يكون سيدا او رقيقا الا ان عتق غير اذنه وكان الصوم يلزمه**  
**في الخدمة ولا يجوز سيده ان يكفر عنه باهمم او كسوة بل بعد موته**  
**لانه لا يقبل الموت نعم لو كان مكاتب حازه الكفر بهما باذن سيده**  
**وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر باصوم بل ينتظره والمفسر الغني**  
**كالحر في الطعام والكسوة فقط لا في العتاق**  
**في اقسام النذور** جمع نذر وهو لغة وشرى ما نكره وهو مرفوع في نذر الشر  
**دون عتق** **الزكاة** قربة غير لازمة لو قال لم تتقن كذا غيره كان  
اولي لان غير الزكاة يشتمل فرض الكفاية مع انه يصح نذره الا ان يقال  
غير لازمة عينا وعم بما ذكره ان الزكاة ثلاثة اقسام مذكورة في  
والنذر اي بحسب صيغته اي هي احد الاربع ضربان **نذر الحاج**  
بان يستقل الصيغة على حيث اومع او تحققت غير كما اشار اليه بقوله  
ان خير من غير اليمن **بان يقصد ان اذنه الذي هو احد الاركان**  
**المعتبر كونه له فقصده بان يكون مكلفا بخلاف غير محجور عليه مما يند**  
**ولا بد ان يكون مسلما ايضا** **والثاني نذر تجارية اي يملك فاه صلا**  
**ان يقول نذر غير الحاج وهو نوعان** **الاول** **ان يند** **الثاني**  
اي النوعين من نذر التجار ان لا يعلم بشئ وهذا النوع ما فيه محجور  
ولكن على الرائي ان لم يقصد بوقت معين **عليه مدد مدد في طاعته**



فالمراد بالمساج ما قابل الخلق للعقد بكونه مطاعة كما اشار اليه الشارع بقوله  
الآتي ثم صرح ان ما نذر المباح في نفسه فمستأني في كلامه والمراد بالطلعة  
المنذوبة كتنشيع عتاة وقرأة سورة معينة ولو في صلاة فرض او نفل  
وطول قرأة في ذلك **١٠٠** ويلزمه اي الناذر في نذر المحاذاة اي المعلق على شيء  
ما نذر عند وجود المعلق لا على المور ايضا **١٠١** مما يقع عليه الاسم مالم  
يقيد بتعدد معلوم من الصلاة او الصوم او الصدقة واقلها ركعتان  
اي قيام مع القدرة بناء على الجمع انه يسلك بالنذر مسلكه اقل واجب  
في الشرع من كل مطلوب **١٠٢** وهي اي الصدقة اقل شيء بما يقول صوابه  
ان يقول اقل بمقول **١٠٣** وكذا لو قال بمال عظيم اي يلزمه اقل بمقول  
لانه مستغن **١٠٤** اي لا ينفذ نذرا بعمية فعلا او تركا سواء كانت  
لذاتها كشرب الخمر او غيرها كالصلاة في أرض مضمومة مثلا **١٠٥**  
وفروع بالعمية نذر المكروه اي فانه يصح نذره عند الشارع **١٠٦**  
مرموج والصحيح لا ينفذ نذره ومثبه بصحة صوم الدهر  
محملة من لا يكره له صومه **١٠٧** فاصل **١٠٨** ولا يصح نذرا واجب  
العمية اكتفا بايجاب الشرع فيه **١٠٩** واما الواجب على الكفاية  
فينفذ نذره كسلاة الجماعة في الغرامين وهو الرابع **١١٠**  
ولا يلزم اذا اشار الى ان نذر المباح لا ينفذ فعلا ولا تركا  
وهو الرابع اعمد ولزوم الكفاية في مخالفة مرموج  
حيثما كان كلام المصنف كاستصحابه وفاقا لما في الروضة وحمل  
شجنا اولى على كلام المصنف على ما اذا اشتمل النذر على  
او مفعول او تحقيقه بنزاع او اضافة الى الله تعالى ومثله كلام  
المصنف وفيه نظر **١١١** خواطر كذا انه وبعد الامرة المناسبة

للمناسبة ما بعده وهذا المثلة للمباح الذي لا ينفذ استذرها  
وان قصد بها التقوى على العادة مثلا  
ها جمع قصاص وشهادة ومعناها اخوة وسرعا ما ذكره واصل الشهادة  
أخبار بحق لغيرك على ترك بلفظ خاص **١١٢** والقصاص اي  
توليته واما تولية الامام له ففرض عين عليه وان يجعل في كل  
مسافة قصر قاصيا **١١٣** فرض كفاية في حق المصالح له فيه  
الناحية التي هي مسافة العدوي ان تعدد وفروع بالمصالح  
له غيره فلا يجوز توليته ولا ينفذ حكمه بالضرورة ولا  
يجوز ولا يصح ان يلي اخضا بمعنى الحكم بين الناس من  
استكمل اي اية فيه خمس عشرة غملة **١١٤** نصب رجلا  
اهل الذمة اي علم ليحكم بينهم **١١٥** لم ينفذ حكمه اي الذي وجد  
قبل انقضاءه نظر المصنف في هذا صريح في ان الحكم لا يعتبر  
فيه ما في نفس الامر وانما انكف صحت توليته وحكمه  
بنحو لا شبهة له فيه متعلق بما سبق اي انفاستق بتأويل  
تصحيحه له ربه وهذا أحد وجهين وارض خلافا **١١٦** معرفة  
احكام الكتاب العزيز فاستنتج الشريعة اي معرفة احوال  
الاحكام التي هي محل النظر واجتهاد بالعام والخاص واستنتج  
والمقصد والمجمل والمبين وغيرها وكالمكمل والمرسل وحمل  
الرواية قوة وضعف لم يمكن معرفة ذلك من تقدم بعضها  
ومعبر عنها بغيرها وتلك اقال الماوردي وغيره وايضا  
الاحكام جنماية واحاديث الاحكام كذلك **١١٧** من اشارة

صلى الله عليه وسلم صرح هذا ان اتفاق غير الامه على حكم لا يسمى  
اجماعا ولا يعتد به **و** بل يكفيه يقينا **اذننا في** الاختلاف  
الموصل به الى الاحكام بحسب القياس الواقع بين العلم  
اي كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظره في الادله  
من لغة ونحو وصرف ونحو ونحو وعموم وخصوص ونحوها  
بغير كتاب الله المأخوذ منه الاحكام وهذا وما قبله من  
هذه طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادله المختلف فيها ليتمكن  
من الاحتياط باقلها او غيره واعلم ان هذا كله في المجتهد للطلق التي  
يفي في جميع ابواب الشريعة اما المتقيد بمذهب امام خاص  
فليس عليه الا معرفة قواعد امامه فلا يدخل عندهما الى اجتهاده  
خلافا **و** سمعنا ويعلم منه استيراد النطق بالاولوية **و**  
ولا يصح ولاية اعي ومنه من يرى الاشباح ولا يعرف الصور وان  
قربت اليه ثم لو عني بعد سماع بينه وله القضاء بها **و** يجوز  
كونه اعور وكذا كونه يمسح بها لا فقط لا ليل فقط واجاز  
الامام مالك ولاية الامي لان ابني صلى الله عليه وسلم ولي  
ابن ام مكتوم علي المدينه واجيب بانه اما استخلفه في ائمة  
الصلاة لاني الاحكام او يقال انها كانت زعمه ورياسته  
لا امامة **و** والاصح خلافا وهو عدم اشتراطه كاتباً  
وهو اعتمد وكذا لا يشترط كونه عارفاً بالحساب لان  
ابني صلى الله عليه وسلم كان لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث  
المتفق **و** فلا يصح ولاية معتقل بان اهل نظره او هذا

هذا التخصيص لكلام المصنف وهو معلوم مما تقدم واما تفسير المتقيد  
بقوي اعطيه والخذف والضبط فهو مندوب باشرط على المراجع  
تنبيهه بحرم تولية غير الصالح مع وجوبه ولا ينفذ حكمه  
ولا ينفذ قضاؤه وان اصاب منه واذا تعذرت الظروف  
المذكورة فولي ذو شوكة غير كافر ينفذ قضاؤه للضرورة  
ويكون ان يحكم اثنان فاكثر اهلاً للقضاء مطلقاً وغير اهلاً مع  
عدم قاض اهل او مع جلب مال له وقع ولا ينفذ حكمه عليهما  
الابرضاهما **و** مشروع في ادابه اي بالقاضي ومنها ان يكتب  
له موليه كتاباً بما ولاة فيه وتوليته وان يشهد عليه  
شاهدين يخرجانه الى محل التولية بخير ان اهل بهما وكيفية  
الاستفانته فيه وان يدخله يوم الاثنين فيوم الخميس فيوم  
السبت **و** وفي بعض النسخ ان يخل ويهي اولى **حوره**  
وان يكون جلوسه في موضع ضيق وان يكون متميزاً بجلوسه  
عليه يرتفع نحو كرسي وعلى فرش وكوروساته وطيلسان  
وعمامة معروفة وان يشاء لا فقها حينئذ عنهم منى  
يقبل قولهم لا نحو فاسق وعاهل ويجب ان ينظر بوجه في اهل  
الحبس لانه عذاب فمن اقر منهم عمل بمقتضاه ومن ادعى انه  
مطلوب فعلى خصمه الحجة ومن كان خصمه غائباً بحث اليه  
ليحضر ثم ينظر في الاوصيا بالعدل اقوي بقره وانضعيف  
بعينه بالفرو الفاسق ياخذ المال منه الى عدل وان يتخلى كتاباً



وشروطه ان يكون تعدد اذكارها عارفا بكتابة المحاضر والمستحبات  
ويبد بكونه فقهيا عفيفا وافرا العقل جيد الخط وان يتخذ  
مترجمين ويستحسن ان كان تقيل السمع اهل شهادة ولا يضر  
فيهما العربي وان ياتي المجلس راكبا . ولا يقعد اي يكره اخذها  
بعده . في ثلاثة بل في اكثر منها استواءها في الدخول عليه  
وفي القيام لها فيتركه عن من يستخفه او ياتي به لمن لا يستحكه وفي  
رد السلام عليهما فاذا سلم احدهما انتظر الاخر ليسلم وان طال الفصل  
للمدعي في طلاقة الوجه لهما وفي غير ذلك من سائر وجوه الكراه  
الخطا بنظا المسألة . ولا يجوز ان يكون . المدعيه وان  
قلت ومثلها الهبة والضيافة والعاريق والصدقة والركابه  
ان لم يتعين دفعها اليه وكذا ايجز قبول الرشوة والويضايد  
على ان لا يقضي بخلاف الحق او ليمنع من القضا بالحق . في غير  
اهل عمله لم يحرم ان لم يكن سبها القضا ولم يكن لمضد  
ولا عادة له بالمدعيه وكذا لو كانت لمعادة لكن حصل منها  
زيادة عليها ولو من جنبها وبقي من قبولها لم يملكها ويجب رد  
لما نكها فان تعذر حملها في بيت المال ويكره له المعاملة بنفسه  
او بوكيل معروف ويندب له ان يقيب على ماله قبولها وليس  
بمقتضى حضور وليمة احد الخصمين ولا هي ولا ان يضيف  
احدهما كذلك وله ان يشفع عند احدهما وان يفرغ عنه  
بعد المرضي ويخبر الجاني ويؤمر بالمقادير تنبيه  
يتبعي نمقي العالم والنواعط وحمل القرآن التره عن قبول

العدايا ونحوها . في عشرة مواضع بل اكثر . في الغضب  
ولو بدت تعالي على الرابع . المفراط ظاهر كلامه مجموع  
للفزع والوجه مجموع لما قبله ايضا . امر من اي المولى  
كما في الروضة . عند مدافعة الخصمين او احدهما او اوجه  
ولو قال عند مدافعة الحدث لكان اختصرا . في كل  
مال يسو خلقه ومنه الفزع الشديد ونحو المثل . في كل  
تفحصه مع الكراهه لانها لا سرفاسه ولا يسال اي يكون  
للقاضي ان يسال المدعي عن جواب الدعوى الى بعد ما به  
هو فراغ ادعي منها بشرطها المعينه في كل دعوة وهي كونه  
معلومه بتفصيلها وملازمه وليست منافقته لدعوى اخرى  
وتعيين كل من مدعي ومدعي عليه والزامها للملك .  
ولا يلغى اي لا يجوز له ان يحلفه الى جيب المدعي للملك  
فان حلف قبله لم يعتد به ولو حلف المدعي عليه قبل طلب  
القاضي منه اليمين لم يعتد به ايضا ولا يجوز للقاضي ان يحكم  
على المدعي عليه الا بعد صلح الحكم منه من المدعي . ولا يلغى  
او ان لا يجوز للمدعي ان يشاهد فلا يجوز ان يعرفه كيف يشهد  
ولا يجوز ان يلغى الشهادة ايضا . وهذه المسئلة وهي  
تقرير المدعي كيف يدعي سائطة من بعض انشع استغنا  
عنهما بما قبلها . كان يقول ان ليس ما ذكره من التفتت والمأ  
منه ان يقول لم تشهدت ويتقضي منه ان لا يستغنى عنه .

وان عرف القاضي عدالة الواي ان للقاضي الحكم بشهادة من عرف  
عدالة ورد شهادة من عرف فسعه لعل هذا من القضاء بالمسلم  
فنتفقه يكون يكون الحاكم محتمدا **فان** لم يعرف عدالة ولا فسقه  
طلب منه التزكية واذا تزك الساهد فمستند في وقت اخرى قبلت  
شهادته بلا تزكية ان قصر زمانه والاطلب منه التزكية ايضا ان  
لم يكن من المرتين عند القاضي **فان** لم يحسنه اي بكثرة المعاشرة  
موصوفا في السفر من يفضله بان يفرج لجزئه وعكسه ولا  
يشترط ظهور عداوة ولا يضر عداوة ادين فتقبل شهادة  
المسلم على الكافر **فان** ولا شهادة ولد لو ابداه لوقا لا تقبل ثانيا  
شخص لتعصبه لكان اخيرا وعم وفهم من كلامه انها تقبل عليه  
لكن محله عالم كن عداوة بينهما واذا شهد لبعضه وحيث  
قلت اخبره لانه تفريقا للصفقة ولا تقبل شهادته لاحد في  
او اصلية على الاخرى وشهادته برشد فرعه ولا يتعدى له  
اصله او فرعه وصحة الكتاب اذا انكر الحقم المحض ان  
المال المدرك عليه حكم القاضي به عليه ان ثبت ان المطلوب  
اسمه باقرارا وبينة او لم يتار له في غيره ولا يلتفت الى  
انك انه اسمه مع ذلك والاطلب من القاضي للثبات زيادة  
تميز له فان لم يجد وقف الامر الى ظهورها نعم لو لم تكن  
معاصرة ادعى المدعى عليه ولا معاملته لم يصح الدعوى  
ولا الحكم عليه ويعني عن كتاب القاضي ان يشاهد وهو في  
عمله قلبي بلدا غايب بما ذكرنا علم ان هذا باحكم بمضي بعض

حظقا وسماع البينة يمضي فيما فوق مسافة العدوى وهي  
التي يرجع بها مبكرا اي اهلها في يومه وهي بون مسافة الفجر  
**الشرط** في كمال القسمة وبعدها لغة وشرعا مادام ولو  
طلبها من العالم استغنت اجابته في ايها الرفعة بالسلمة ويوم من يومه في  
سعة فسقه وحسن من غش ذلعه وهو ثلاثة انواع لان القسم انفسا  
لمرأية وقوسه الشا بهلثا فان لم يحسنه الجرد في وقوسه التعديل  
والا في قسمة الرد وسياقي **فان** لا سعة سراجا لو كان يعين فيه اهلية  
التملة لكان اوليا واخيرا للبدن من اسرع والبقدر لسنو وانصبطو غشها  
**فان** لم يفتقر الى اشراط السابقة اي مجموعها اولاه **فان** استلطف بطلان  
او لعدالة اركان في محذور عليه **فان** اخذ ما التزمه الاجرا وليست بها وجوب  
المتبع منها على قوله وتكت اخذوا بانه في كتابه الاخر او انشأوا له اداة في  
الخرى ما سوط ينظر القاسم وقد اختلفت الاصل في اعيان على انا ما وكتب  
الرواية بعدة وتجب البداية بالاقدر لا يلزم خرة فسقه ولقد مر العرفي  
الباقين **فان** النوع الثاني الخوص مع رغبة المحب على الاصح المعتمد  
لكن قسمة الجيد وحقة والخرز وحقة **فان** النوع الثالث الخوص  
يعبر عنه رقة **فان** اي المال كفسير لصير في بولجول بولجول  
اسلوم من المستر كان اقرب الى المقصود وسوط ما قسم براض وصي  
للسركاء الموعودة كما امر به ولو شئت بخلاف او غلط في قسمة تراخي  
في غير الاصل لم تنقض والا تعقدت **فان** في الحكم بالبينه سبت  
بذلك للاطرافين بهم يتلزم بقول الدعوى وتعد شرطها **فان** والقول  
قول المدعي عليه وهذا اقل اعتص بواقعه الظاهر فقدم قوله  
على الاخر **فان** فان نكل وبين تقاضي اعداة بانها اذ اختلف  
خصمة ثبت حقه وحكم عليه برذل بتمام بلاخر بطلان بينة



السكر والاكل ان يعود الى الحلف قبل الحكم بكونه حصة او نزيلا  
والا فاما الارضي الحقم واليمن فقطع الخصومة ورستقط الحق وشيخ  
بمنه امري بقدره ولا يفرسك لى حيا فلي بعنه حصة له كسرة  
او يقول له اني في احلف او وكذا لو قال انما في حصه احلف  
هو منزلة السكر واذا طلب الاموال عند عرض اليمن عليه لم يهل  
الارض في المدي بخلاف ما يوجب الاموال في ابدا الجواب بعد الدعوى  
فانه رزالي حلف انما في ويستحق مجرد فرائض الحلف  
لان اليمن لم يردده كالقرار او كالبينة ولا يسمع بعدها حجة مستند  
فاداه امرا والعول قول صاحب ايديهم فيه وتقدم ببيته ولو  
شهد او عينا على بيته الا هو لو او اما ببيتين لكن لا يقيم بيته الا بعد  
مسة الاضرو لو قال اني هو في ملكي اشتريه منك اني ولم تدفعه مثلا  
قدم منه ميسر في يده ليراده عن بيته فانما لو اصابه وضع  
البيد في الايدي وعنه ميلة الثانية واما ما بين بيتين حجة بيته الشاهد في  
والشاهد والرافع على الشاهد واليمين ولا يسمع الشاهد في على الشاهد  
واما بين بيتين على اربع سنين ولا يسمع ربه حاكمه من الاضرو  
لو كانت احد بيتين يمتدح الثاني على بها ونوكان بيته فدمت بيته  
فان لم يكن بيته حلفه ربه يمينيا ويجعل ضمما عند الشاوي في نظره  
والبيته واما بعد ما عاين ربه لو كانت بيته فاقام بيته ولذا  
منه فسمعهم لو ربح هذا بدارج سابق هو انه وعلى من فوفى بده  
اخره وروى حاملة من وقت الى آخره عني فعل نفسه ووجوه موكر

موكر عني فعل غيره ووسس عليه وروى نفسه ووجوه موكر  
على التا ايضا اما المنفي المحصور اي المقيد برس من ويمن  
عني ابنت يمين ليس فعدا كانت عنت هذا فزوجه عني عني  
غراب ففروا دعت نه عرب وانكر فانه عني عني  
نفسه بين تعليل اليمن في مرفق الشاهد في بيته  
وفي ما يسمع برب ركة وفيها ذراي في كم خرافة اي في ولا يسمع  
الى في نوريه عند اي كم فقط وليس للحاكم ان يسمع بظان  
لحق او لا بد فبان بلغ قوله ذلك غيره في فم اساق  
في اسكنه في شروط الشاهد ما هو من  
الشهادة وعني لفار نحو غيره عني غيره بضمه خصوص وره ما منه  
شاهد وشهود ومهود به وشهود غيره وسعه  
شخص هو انك هذا اي هو واحد لا يراى خمس حسان من كل  
لن شهدا كونه نافع يقطا باله مروه غيب ثم شهد ففعل  
شهادة يغفل لا يبسط الامور الى اسكنه ففعلها والخرس  
واما لا يخلق جنت اماله ربا ومكاو ورم في شهدا  
ولا شهادة سفينة في مرفق اربعة وهذه اشروء بعنه  
حصة الاما او اوقات التحمل في كات فيما يتوقف حنه عني  
اشهوده لكاح وكذلك في الامور في التحمل غير الحمل  
ان بوديه بعد كاله الى العاسق فدمت في مطبوعه  
سجادة في غير هذا ان تاب شرطه وعني كابر موكر

في الطويات فيها تقديم الصلاة والتفكير عن وقتها بل عند من  
 وسع الرزقة وتركه لم يتركها عن المكرم القدره ونسا  
 اقران والياس من رحمة الله والاس من مكر الله واكل الربا واكل الرب  
 البتم والمفطرات رمضان للمعذرة وعقوق الوالدين والربا والسيواك  
 وشهادة الزور وصرب المسلم بغير حق وانهم مطلقا وغيبة اهل  
 العلم وهممة العزاة وترك الواجبات العينية المتعلقة باجادات  
 واعمالها مع الفذرة على تعليلها كعدم يصح العفوة كالبيع والحرارة  
 وغيرها وانما يصح ان يتركها لغير الله ولا يتركها في ايام والساعة  
 وشق الحب وتكرار في المشي ويحرم من عليه حاسه من العيبان  
 وامسح المسبح واستعمال حاسة او ثوب لغير حاجة وسبة لغير الكبر  
 والعبادة او بالخطاب وسماح مذموم وسر الخدران بالخبر والخرير  
 الحبوب والتفرج على من لا يجوز منه الزينة التي هي العارية بها  
 بحالها غير رقة مثله ان قد تقدم ان هذا شرط لقبول الشهادة لا  
 لعدم وقت الشهادة الحسنة عند الحاجة اليها في حقوق الله المحضه  
 كحسنة وفيه نه فيحق موكد كطلاق وعق وعتق عن قصاص وما  
 عتده وانصت به وبتسبب وعدود الله وامعان وعديل وكفر  
 هو لو وكفر واسلام وكريم مصهرة ووصية ووقف ان عتقهم  
 ولو بالمركة عتق وعتق يعوي حسة فيما يقبل فيه شهادتها الا في خمس  
 حدود الله هي . . . وحقوق باعتبار عدد الشهود فيها وفي حسة  
 او عتق من ياتي . . . وحقوق الامميين قد يفتن بها غلب وفوق

وقوعا ومعاة للنشر الاولى وهو غير الرب . . . وقد جعل  
 وامرنا ب . . . ومن . . . ويصنع عطف على لا يقتصد او يها  
 قيدا كمدى وكبح ورجعه وحرر يعقوبة وروى وذكالة وروى  
 وتره وقراء وكعبة وشهادة على شهادة او ردد في ذلك  
 المقود ورواية فان ردد في مكان ثبات امرها في وفي توكيده  
 اما في عملها وفي الشركة اشأت حصصه من امان ورجح وحس  
 ذلك فيسبغ قبول الرهن وامرنا وان يثبت مكان وعبره بذلك  
 . . . ومن هذا المرب انما عتقة الهدي في داسه في حدة مضمه  
 يكونا داسة في حذوقه وامام عتقة الله في واد على كرم لمسه  
 وسياتي ما فيه . . . وجب ان يدكر ان لا تفتد في حدة وحس اربط  
 فيما يدكر حتى يصير كاسوع الواحد . . . المقصود منه انما لنفسه  
 ان عين او دين او منفعة او بما هو اليه من عقد او فتح كسب وطوع  
 واقباله وضمنان وحيار واجل ومنه اسوق على ما يحسب المعنى . . . وهو  
 ما لا يطلع عليه الرجال خاسبا . . . كورانه وحيف ورضاع وبكارة وغير  
 اشارة تحت ثيابه ولواحه وخرج بقتلها في وجهها وكلمها فما  
 يثبت ان بالرجال وكذا الشهادة بارضاع من غير ان ي . . . واعلم  
 ان هو معلوم من كلام المصم وكل ما ثبت بحجة ضعيفة يثبت باقوى منه  
 بان اولي . . . واما حقوق الله اي غير ما اليه او اراد ما اليه  
 تقليبا . . . وهو الرضا وحكمة الاربعة فيه انه فعل اثنين فهو  
 كعملين وطلب المسترف فيه لانه من اعظم الفواعل . . . فسقوا



وقف الله تعالى على طلبة العلم بالزهر

وردت شهادتهم اي ان لم تغلب طاعتهم على معاصيهم لانه صغيره ولا  
 بدان يقولوا انما الحشفة في الفرج وان لم يقولوا كالمروء في اسكوله  
 فان اطلقوا استفضلوا ومثل الزنا فيما ذكره على الشبه الا ان كان الغفد  
 منه ايمان كما مر وكذا النوا واثان ايهام وخبر بارنا بعد مائه فدا  
 يحجب الى اربعة كمال قرار الزنا كسرب الخمر وقتل الرده وقهرها سرق  
 وقطع السرقه هلال شهر رمضان اي بالنسبة للصوم وعله  
 السراويح وجماعة او نزل الوقوع نحو طلاق وعق وعلول اجل  
 دون غيره من الشهور وهو واحد وجهين الراجح خلافه فاذا شهد واحد  
 بهلال شوان قبل الاطعام بالبح وصوم الايام البيض ونحوها او بعد ذلك  
 لمصوم او بهلال المحرم للصوم والوقوف ونحو ذلك وفيه بسوط  
 مواضع تقبل فيها شهادته كقوله لا يخفى ان هذا من الاخبار لا من الشهادات  
 فتأمل ومنها انه يكفي في الغرض واحد ومنها انه يكفي في اسلام  
 الميت لصلاته عليه وغيرها لا للارث ومنها السمع للحكم كلام القاضي  
 وغير ذلك ويشترط في الشهادة على الفعل لا البصار ولو من اعم  
 كالراوا شرب والعقب وانكاف الاموال وفي الشهادة على  
 القول السماع وابصار كل واحد كسبح وقراض واجارة فلا يكفي  
 شهادة اعمى في ذلك الا فيما ياتي بالاستعانة اي من  
 جمع كثير يوفى بواقفهم على الكذب وبطلان علم ان نكاح خمسة في كلام  
 ائمه غير مستقيم فتأمل مثل الموت والنسب من اب او ام  
 وقيله والعق ولو من معين فالولا والكل والوقف بالنسبة لأمه

وقف الله تعالى على طلبة العلم بالزهر

باسم الله وشرائط امان كرت حاشية به وانفذ اجرة  
 والتقدير والبريد وان شئ واستحقاق اربعة وارضاع  
 وذكرايت هذا شهادة جازما بها ولا يحول محنت في  
 ان كتمان نكاح وشريعة في شهادته وسعول انشد بعق  
 ولما شاور ائمة سواد حقيق ويقول ائمة فدا في ادوية  
 فدا لعدم هو حسا في كمال العمل اشترط فيه كما **رد**  
 بالانفصاح اي مخرج كبريوني توافقتم في الكذب وبذلك  
 علم انه ذكر الله في كلام ائمه غير مستقيم كما **رد** وان كرامة  
 بالادلة ان من شرطه عليه لا بد من **رد** في  
 اجتناب الشك لانه سادس وائمه عودا نفسه في **رد**  
 ما فيه **رد** بالشرود له وعليه معروف في النسب وكذا اوصى  
 في يده فيه الشهادة وانجهل النسب ومثله بينه بينه  
 اياتي في شرح يجوز ما يخرج في زيجته احدى احدى مورثا  
 بمضروبه ورجوعه الشهادة تليها الحق داعي ذلك **رد**  
 رد شهادته لعبد امرد له في الجا في مورثه فالحق  
 فدا في **رد** في ورتد شهادته اي في مؤمنه يتا وحيه  
 جرح ليس وجماعة في شهادته بارا بلا سراحة في مورثه  
 انه ماها بخلافه بعد انما ما اعمى ورتد شهادته ايضا





لرقى جزو بعض سيده لانه يد في ملك سيده **فقر** . بعض عبد  
اي جزاءه يعا كيد او شايها كرم وهذا اشارة اي اركن الباقي من  
اسائه الذي هو العسى وشرطه ان لا يتخلق به حق لانه كره  
ووقع وان يصير له شلاد والكتاب والجاره ونحوها كوصية وفيه  
عنى جميعه اي سرية كاطلاق فلو كان لقتلوه من بينك  
لم ياتي احد به سرية وسواء امسروا غيره . **شركا بكسر**  
شين المعر وسكون الين . اي نصيب لوفد منى الشركه ويحمل به  
معنى شركا فدر حاجه ما اورد عليه بعده . **وقت الخناق**  
در عسوفه بر جعليه وان ايسرعه وفيه مع الدين عليه من  
اسرايه ما في بقيه نصيب شركه او بقيه بعض بقيه  
سواك شركه سلب او كافر او لا كافر نصيبه او قل بعه كانه  
سود كان اسودى وهو عسر يسر لان اسير دا حصار  
كمعه وان اورد لا تنفى **يوم الخناق** اي وقته كما مر وهو  
متعلق بغيره . **وس ملك** اي دخل في ملكه منى من امواله او فروعه  
و **موتى** كسى و **موتى** يعنى اذا اهل في ملك الصبي واحد  
من امواله او فروعه من ايد كور او الهات الموافقه له في الدين او  
الخالق نارت ووجه او همة بقتول ولله عتق عليه نعم ان  
كانت عنده كراصي بجزله قبوله و **باب** كذا يعنى ان  
يشاء به سلفا . **في اعظام الولد** بفتح الواو  
ونحوه رستم كذا اشارة **عتق** بفتح التاء العتق

1  
ا **فقر** . **والواو** بفتح الواو **عتق** اللامه . **التي** لا تنفى  
نفسه **سواء** **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **سواء**  
لكنه او عتق او بشران لرقى لنفسه او بغيره او كونه  
كذلك ساء العتق في الدين واختلفت فقهوا عتق عتق عتق  
بكره **سواء** **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
و **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
اي حكمه **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
ولغوله حكم المقصود و **واحد** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
اعلم ليقيد ان غير الارث مثله كولاية الترويج و **عتق** بفتح الواو  
لا تقدم في نحو ساء اجناسه . **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
المقصود من نسب لانه **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
به و **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
اعتق بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
و **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
لا عين اسسه اي قبل ان ينفذها اي بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
ولم يسلو شرت امرت اباها ففوتها بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
شربت بفتح الواو **عتق** بفتح الواو **عتق** بفتح الواو  
فصله لداخ المذكور لانه عتق ساء ليات العتق بفتح الواو  
ابنت ووجه انظر واعلم ان ابنت اقرب في الاصل







عكسه تنسب له لو ادعى ان رقيق كتابه وانكر السيد او وارثه  
حلف المنكر ولو اختلفا في قدر النجوم او الاجل والبيئة مخالفا  
ثم ان لم يتفقا على شي فسخها الحاكم او هي او لهدى كما في البيع  
ولو قال السيد كاتبك وانا جنون او مجنون ربي علي صدق ان عهد  
له ذلك ولو مات السيد والمكاتب من شي يعتق علي الوارثه  
عتق منه فان كان ثم زوجه العسك في ان اشترى لهدى الامير  
وافقه من الخياطين في بيعها في امكنه ان يهاج  
الاولاد بضم العزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما ويجمع ايضا على  
امات وقيل الاول من الثاني للبهائم وقيل به في كل في الناس  
وعكسه اي السيد اي الباع قد ينفذ استيلا الصبي  
وانما له اولاد بامكان كونه منه مسي ولو جنونا او كرها  
او سغيرا كذا وبعضا لا مكانا مات رقيقا ولا مادونا له في  
الجنك ولا بنفسا مجورا عليه او كادرا اي اصليا او مريدا  
لم يوت عبي رده امته المملوكه له ولو ينقل الملك اليه  
بوصيه فينقل ما كان له ما ذونه وهو موصرا ولم يبيع  
في الدين او منكره وسري استيلا اليه حصه شريكه ان  
اسرى فيمنه واهذا او زوجه وهي ملكه او ملك فرعه او  
مكاته له او امرعه او مديره كذلك وسطل تدبيرها او موهونه  
او وراول لم يقع في الدين او مفلسا او نكح عنه الجوز قبل بيعها

سبها او ملكها في صورتين بعد البيع وشها ابائيه ذكر استولى  
الوارث من امرته نعم وكنت كافره وليست لم يمت ثم سببت را  
سرقته بطل استيلاها ولا يعود بملكها نعم وان سببت بها  
واستصدق بتمنها او وصي بعثتها وفرضت بن الثلث ثم استولى  
لم يعد استيلاها في المصوتين او لم يمت بها ثم استولى  
علي كلام امته فلو قال اذا جئت بك ان اعمد اما استمات  
ماه تحتها في موتها وان ولدت بعث بخلاف ما لو استدرخله  
بعد موته وخلاف غير المحرم وهو ما خرج منه علي وجه آخر  
او لاهل الخيره اي اثنين من القوائل وتقيده بكونهم من  
الاشياء الممنوعه له **قوله** ثبت ان ذكره في الامه المقصود بالحكمه  
وبادكره المصير برب عليه كاشارة به سبها ولو بعضا  
منها ولو ضمنيا او لم تعتق عليه او بشرط الان من فيه  
لانه عقد عتاقه واذا باعها او باي جزا منها سري الي بائعها  
وحرر من عليه ايضا ونما وهو ما ذونه ية لها وان يبيع  
ذلك ايضا ولو قال المصير لم يبيع استصرف فيها بربل المكاتب  
افسر واعم وبالموطي اي له وطبها الى المانيه كاسته احر  
وامه مكاتبه وامته المبعوض ونحو الزوجه واسلمه مع اكان  
وبالمبارة وفارقت الامه اعس خروجه من سببه  
ولا يبيع ان تستاجر نفسها من سيدها او لها استدرخلها



منعكرا استبعاد نفسه من مستأجرة واذا مات السيد بطلت اجارته  
وانسخ العقد فيها لانها ملكت منفعة نفسها نعم لو اجرها  
ثم استولدها ثم مات لم تنسخ الاجارة **قوله** الا اذا اولاها لجهة  
اليه لعدم الولاية فيه **قوله** ولو يقتلها له وهذا مستثنى من  
قاعدة من استعمل بغير قبل او انه عوقب بجرمائه **قوله** من تأس  
المال وان اوصي بعتقها من الثلث وتلقوا هذه الوصية لانه  
من باب الاتفاق وبذلك فارق حجة الاسلام **قوله** بعد استيلاها  
خرج به الولد الحاصل قبل استيلاها من زوج او ذنا فهو ملك  
للسيد يتصرف فيه بما يشاء من بيع او غيره **قوله** بمنزليها في  
جميع ما سرقه ليس له وطيه ان كان انثى ولا اجبارا في النكاح  
ان كان ذكرا واذا مات السيد عتق بموته وان ماتت امه في  
حياة السيد ولو ادعت ولدا بعد الاستيلاء او بعد موت  
السيد وانكر الوارث صدق بيمينه بخلاف ما لو ادعت مالا  
في يدها انه بعد موت السيد فايها المصدق بيمينها لان  
اليد لها في المال دون الولد فتأمل **تنبيه** اولاد المستولده  
احرار ان كانوا من الاناث والافلا لان الولد يبيع امه في الرق  
والحرية **قوله** اما لو غرا هو استدل على الحكم بعوم ملكه  
لولد الامه من غيره لانه في هذه امر قال في الروضة ومثله  
ما لو نكح امه بشرط كون اولادها احرارا فالشرط صحيح والولد  
منه حر

ان كان ذكرا  
او انثى  
او مالا  
او نكاحا  
او غيره

منه مرفوع لو تزوج حرة جارية اجبرها او عبد جارية ابنه  
ثم عتق لم ينسخ العكاح لانه دوام ولا تغيير مستولده  
باستيلاها قاله الشيخان **قوله** المنسوبه للفاعل خرج  
به شهمه الطريق والكرامه والولد فيها رقيق **قوله**  
قوله من اهر شيب نظر الاصله **قوله** وعليه قيمته للسيد  
وقت ولادته **قوله** لا تصير امر ولد في الحال بل خلافه  
تقيده بقوله في الحال لا اجل عدم الخلاف وسيد كرم قابله  
**قوله** المطلقه لو حذفه لكان صوابا فان ملكه لزوجه  
ولو حاسلا منه لا تصير امر ولد له وان عتق عليه ذلك الحمل  
ان لم يكن كون الحمل حاد ثا بعد ملكه ولو اهلها **قوله**  
وصات صوره عايد الى الامه لا بقيد كونها المطلقة لان الكلا  
في امه ملكها بعد وطيه لها بشبهة سواء كان حال وطيه حرا  
او رقيا لم عتق وملكها بعده لكن في صورة العبد لا تصير  
ام ولد قطعا **قوله** اعلى امد العولين هو من زوج كما انشأ  
اليه بترجيح مقابله **فسرع** لو شيا ثان باستيلاء امه ثم رخصها  
لم يغير ما شيا فان مات السيد عتقها فتمت الوارثه خلافا لما لو لم يمت  
بتعليق عتق ثم وجدت الصفه ورفعا فانما يفرمان الفقه ولو غر  
بحرية المستولده فالولد حر وعليه قيمته للسيد بغيره لو غر  
السيد عن الصفه على ام الولد امر على اجارها او تخليتها لكسب ولا يجرى  
على عتقها ولا على تزويجها فان نكحت عن الكسب فنقضت في بيت المال  
وانه اعلم بالصواب والله اعلم والمآب وهذا امر ما يسر تقليده على

ان كان ذكرا  
او انثى  
او مالا  
او نكاحا  
او غيره



عكسه تنبيه لو ادعى الرقيق كتابة وانكر السيد او وارثه  
صلى المنكر ولو اختلفا في قدر النجوم او الاجل ولا بينة يخالف  
ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها الحاكم او هما او احدهما كما في البيع  
ولو قال السيد كاتبك وان اجنون او مجنون علي صدق ان عهد  
له ذلك ولو مات السيد والمكاتب من شيء يعتق على الوارثه  
عتق عليه فان كان ثم زوجة العتق لما لا شئ في عهدهما الا امر  
وافقه من الحياء للبايع فيها **فصل** في امكان الهجات  
الاولاد بضم الهزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما ويجمع ايضا على  
امات وقيل الاول للناس والثاني للبهائم وقيل الاول للثور والثاني  
وعكسه **قوله** اي السيد اي البالغ فلا ينفذ استيلااد المبيعي  
وان لم ينفذ الولد بامكانه كونه منه **قوله** مسل ولو اجنونا او سكرها  
او سفيها هرا كلا او بعضا لا مكانا مات رقيقا ولا ما ذونا له في  
الجماعة ولا يفسد ما يجوز اعليه **قوله** او كافرا اي اصليا او مكردا  
لم يمت علي دونه **قوله** اخته المملوكة له ولو ينقل الملك اليه  
بوطيه فيشمل بالوكانت امه ما ذونه وهو موصرا ولم يبيع  
في الدين او مشتركه وسري الاستيلااد اليه حصنة شريكه ان  
ايسر بغيرها والا فلا او نزوجة وهي ملكه او ملك فرعه او  
مكاتبه له او لفرعه او مديونه كذلك ويبطل تدبيرها او موهونة  
وهو موصرا ولم يقع في الدين او يفسد وانك عنه الى قبل بيعها



بيها او ملكها في صورتين بعد البيع وظلها الجانبية وكذا استولة  
الوارث من التركة نعم لو كانت كافره وليست لمسلم ثم سببت وا  
سرققت بطل استيلاادها ولا يعود بملكها نعم لو نذر بيعها  
والتصدق بثمنها او وصي بعثتها وفرضت من الثلث ثم استولوا  
لم ينفذ استيلاادها في المصوتين **قوله** او لم يبيعها او هو استدار  
علي كلام المصنف لو قال اذا جهلت كان اعم **قوله** او استمكنت  
ماة المحترم قبل موته وان ولدت بعده بخلاف ما لو استدرخلته  
بعد موته بخلاف غير المحرم وهو ما خرج عنه علي وجهه خور  
او لاهل الخيرة اي اثنين من القوابل وتقييده بكولهم من  
القبائل المعنوم له **قوله** ثبت او ذكر هذا الاله المقصود بالحكمة  
وبما ذكره المصنف مرتب عليه كما اشار اليه **قوله** بيعها ولو بعضا  
منها ولو ضمنيا او لم تعتق عليه او بشرط **قوله** الا من نفسه فبيع  
لانه عقد عتاقه واذا باعها او باع جزا منها سري الى باقها  
**قوله** وهرم عليه ايضا هنها وهبتها والوصية لها ولا يفسد  
ذلك ايضا ولو قال المصنف يبيع التصرف فيها بزييل الملك لكان  
افضل واعم **قوله** وبالوطي اي له ويطها الى المانع كأمته المحرم  
وامه بكاتبه وامته المبعوض ونحو المزوجة والمسلمة مع الكافر  
**قوله** وبالجماعة وفارقت المصنف المعينه بخروجهما عن ملكه  
ولا يفسد ان تتاجر نفسها من سيدها ولها استعارة نفسها







